مركز ئي دبليو جي للاستشارات والدراسات والتنمية البشرية
E W G Center Consults, Studies and Human Development

إهداء

مجموعة دراسات وأبحاث ملخصة ومقالات
وقراءة وتحليل وتقدير موقف
نشرت في الصحف الورقية والإلكترونية
وعلى شبكات التواصل الإجتماعي

إعداد
أ. أسعد الفهد
مستشار دعم اتخاذ القرار
أكاديمي وباحث سياسي في شؤون
تعزيز القوة الناعمة للدولة
ورئيس مركز ئي دبليو جي
للإستشارات والدراسات والتنمية البشرية
إصدار 2024

﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّـَهَ كَانَ بِهِ عَلِيماً ﴾ سورة البقرة – الآية (٢١٥)

هناك دولة وهناك وطن، لكل منهم ولاء وانتماء مختلفان ومتفاوتان، لكن ان تكون الكويت هي الدولة وهي الوطن، فلها منا وعلينا الحق الكبير أن نقدم ولو شيء بسيط يعزز مكانتها، هي دولة ووطن ليس كباقي الدول.

نحن سعداء بوصول هذا العمل لكم، والذي أخذ منا الجهد الكثير، لكنه بحق الكويت قليل، نعم اجتهدنا بتقديمه لكم، وأن أي عمل تنجزه لن تكون له أهمية ومعنى إلا بمشاركته مع الآخرين، وها نحنا في «مركز ئي دبليو جي»، رئيس المركز وفريق الدكاترة والمستشارين والكوادر الوظيفة نسعد أن نشارككم عملنا.

اجتهدنا والاجتهاد في الشريعة يؤجر عليه العبد، سواء أصاب أو أخطأ، فالله نسأل أن نفوز بأجر الاجتهاد.

نفخر بكم قراءنا ومتابعينا وداعمينا، وبحرصكم على اقتناء مثل هذه الأعمال حتى تكون مرجعا يستفاد منه وقت الحاجة.

ما نشر في هذا الكتيب هو اختصار لدراسات تتجاوز كل دراسة ال 50 صفحة، لكن بسبب المساحة المتاحة في الصحف ووسائل التواصل قدمنها مختصرة، وحتى لا نطيل على القراء والمهتمين.

إن اطلاعكم على محتوى الكتيب هو تكريم لنا ولجهودنا، فشكرا لكم على الاهتمام وعلى تكريمنا، وفقنا الله جميعاُ لما فيه الخير.

ASAAD AL FAHAD

بحمد الله

تم الإنتهاء من تأليف كتاب

"القوة الناعمة الكويتية"

وجاري عمل النسخة الإنجليزية

استعداد للطباعة

(نسخة عربية ونسخة انجليزية)

رسالة مقدمة

للجنة التشريعية بمجلس الأمة الكويتي

خاصة بمشروع قانون

تعديل النظام الانتخابي لمجلس الأمة

يقول الله في محكم تنزيله

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله

والمؤمنون"

صدق الله العظيم

مقدمها

اسعد الفهد

المستشار في دعم اتخاذ القرار

والباحث السياسي في شؤون تعزيز مكانة الدولة

للتواصل 62229666 - 99619616

2023/11/23

وسائل الإعلام كقوة ناعمة (5-5)

كتب : أسعد الفهد

لا يخفى على أحد فى عصر التقدم التكنولوجي المتسارع سطوة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في توجيه الرأي العام وصناعة الصورة الذهنية للمؤسسات والدول ولقد أدركت الكثير من الدول سحر الإعلام وسلطته الضاغطة المؤثرة فأنفقت الملايين لتحقيق سياساتها من خلاله، وإقناع شعوبها بنجاعة خططها وسلامة برامجها من خلال عملية التغذية المدروسة للعقل الجمعي للجماهير ليلا ونهارا عبر وسائل الإعلام المملوكة للدولة والمحسوبة عليها حتى اصبحت وسائل الإعلام تقوم بجزء لايقل أهمية بل ويفوق أحينا عمل القوة الصلبة (الجيوش) وأصبحت الحروب الإعلامية والدعاية المضادة والإعلانات الموجهة تكلف أحياناً أكثر من الحروب التقليدية.

وباتت الصحافة التي تسمى السلطة الرابعة تنافس السلطات الثلاث، بل يتم من خلالها التلاعب بتلك السلطات، وابتزازها أو الانقلاب عليها أحياناً، لأن أجهزة الاستخبارات في كثير من البلدان صارت هي من يؤسس ويمتلك وسائل الإعلام وتوجهها، لتحقق أهدافها فى توجيه الرأي العام من بكل أدوات من فضائيات وصحف ولجان الكترونية تعمل على مدار الساعة على منصات التواصل الاجتماعي.

بل هي صاحبة دورا محوريا لا دورا هامشيا وأضحت صناعة لها فنونها ومهاراتها وميزانياتها، بل تعتبر دليلا على امتلاك القوة والأمة التي لا تضعها في دائرة اهتمامها القصوى حتما سيعتريها التغيير من حيث لا تحتسب!!

لذا نتساءل هل نمتلك فى الكويت استراتيجية واضحة لإدارة وسائل الإعلام كقوة ناعمة لصالح خطة التنمية؟ وهل لدينا خطط لتحفيز وحشد الأجيال لتحقيق هذا الهدف والحلم الكبير؟ وهل لدينا منظومة إعلامية فاعلة ترسم ملامح سياستنا الخارجية وتعبر عن مواقفنا الاقليمية والدولية بوضوح؟ ومتى نمتلك أدوات إعلامية تحارب الشائعات وترصد الظواهر السلبية في المجتمع وتعالجها وتقاوم الأفكار الدخيلة على المجتمع فور ظهورها وتحفظ نسيج الوحدة الوطنية؟

وهل لدى وزارة الإعلام رؤية استراتيجية لاستثمار وسائل الإعلام الكويتية كقوة ناعمة وما هي ملامح الخطاب الإعلامي لمنظومة الإعلام في الكويت داخليا وخليجيا؟ وماهي البرامج الموجهة لخارج الكويت لتعبر عن ثقافتنا وسياتنا ومواقفنا لجذب أنظار المنطقة والعالم للكويت؟ وماهي بدائل المحتوى الإعلامي المبني على كثرة المقابلات مما أفقد الاعلام الكويتي جذب المشاهدين من الداخل والخارج؟

في ختام سلسلة المقالات الخمس بينت فيها أهمية القوة الناعمة وطرحت الكثير من الأسئلة لعلنا نجد الإجابة التي تترجمها الأفعال بكل تأكيد ولن نظل نردد ما يقوله الآخرون بل نريد ان نتحدث فينصت الآخرون ونوجه الرأي العام الداخلي ونقنع الرأي العام الخارجي وننشر قيمنا وأخلاقنا السياسية في محيطنا الإقليمي والدولي عبر وسائل الإعلام تلك القوة الناعمة الساحرة التي لا يستهان بها.

في حديث مع الباحث السياسي والأكاديمي المتخصص والمتفرد في شؤون تعزيز القوة الناعمة للدولة

اسعد الفهد: النموذج العملي لرؤية 2035 ومرتكزاتها يدلل بوضوح على تجذر قيمة العطاء محلياً مما يعظم مكانة الكويت في محيطها إقليمياً ودولياً فضلاً عن التزامها بالمبادئ

أسعد الفهد

لن تكون الدول في مأمن من الظروف المضطربة في العالم التي كانت في وقت سابق متقطعة تحدث من حين الى اخر لكنها في وقتنا الحالي أصبحت متواصلة ولم تنفك حتى وقتنا الحالي القوة الصلبة كلغة عنف للتعامل ما بين الدول الا ان هناك مفهوم اخر للقوة لا يتقاطع مع القوة الصلبة او الخشنة الا وهي القوة الناعمة التي تنطلق منها الكثير من الدول في تعاملاتها مع بعضها البعض بمسار سلمي يهدف الى الاستقرار وهي بطبيعة الحال متجذرة في دولة الكويت حاكم ومحكوم وفي هذه المقابلة يحدثنا اسعد الفهد مستشار دعم اتخاذ القرار والباحث السياسي والاكاديمي المتخصص والمتفرد في تطبيقات مفهوم تعزيز القوة الناعمة للدولة:

• برز أخيراً في عالم السياسة مصطلح القوة الناعمة، ما دفع باتجاه مشروعية التساؤل حول ذلك المفهوم ودلالاته ونشأته وتأثيره في تحديد الاتجاهات العامة؟

– مبدئياً دعني أقول انه يتعين الإشارة إلى أن بداية نشأة «القوة الناعمة» كمفهوم ترجع إلى ستينيات أو سبعينيات القرن الماضي، ومع أن النماذج البديلة كانت متبلورة وموجودة، إلا أن الأمر استغرق نحو 15 عاماً لتطورها، وتحديداً عام 1990 ليظهر مع ذلك مصطلح علمي سرعان ما تحول إلى مفهوم للقوة الناعمة لمطلقه مساعد وزير الخارجية الأميركية آنذاك وأستاذ جامعة جوزيف سي ناي بأنها مقدرة الأمة على جذب وكسب العقول، والقوة الناعمة تعد من المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، لأن علاقات القوة تتداخل في كافة التنظيمات والنظم والعلاقات الاجتماعية، بدءاً من الأسرة مروراً بالمدرسة وانتهاء بالدولة والمجتمع الدولي وغيرهم.

وهنا نلحظ أن مفهوم القوة الناعمة اكتسب اهتماماً أكبر خلال العقود الأخيرة، مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، حيث لاقى رواجاً بعد تنامي الحاجة إليه، منذ أن اتسعت رقعة موارده، لتشمل مغذياته، والمتمثلة في المؤثرات الثقافية والإعلامية والاستثمارية والتعليمية والرياضية، إضافة إلى العلاقات، التي غالباً ما تستخدم هذا المفهوم كجسر لتمرير السياسات والمناهج.

• وماذا عن المكونات الرئيسة التي تعزز القوة الناعمة في الكويت؟

– هناك عناصر عدة، أولها أنها ذات حالة خاصة، سواء عبر السياسة الداخلية والدبلوماسية الشعبية، أو السياسة الخارجية الفعالة خليجياً، وعربياً وإسلامياً وآسيوياً، وأيضا دولياً وإنسانياً.

كما تتميز قوة الكويت الناعمة في إعلامها وفنونها وتراثها، إضافة إلى ما تقدمه خارجياً من دعم تنموي واستثماري، عبر أول صندوق تنمية بدأ دوره التنموي عربياً، وحالياً يشمل جميع الدول الفقيرة، وكون جغرافية الكويت صغيرة إلا أن تأثيرها عالمياً واسع ويتسع وغير محدود.

وإذا تحدثنا عن الكويت، التي سبقت شقيقاتها الخليجيات في مجال التنمية والتطور السياسي، نلاحظ أنها صاحبة السبق بالمشاركة السياسية والعمليات الانتخابية في كافة المجالات وعلى رأسها البرلمانية، وكما أنها صاحبة أول دستور مكتوب في المنطقة، وكذلك في مجال التنمية.

كما كانت الكويت منشأ وموطناً لواحدة من أولى الجامعات في المنطقة، تعلم فيها كبار المسؤولين الكويتيين والخليجيين والعرب، ولا ننسى المعهد الديني الذي تتلمذ فيه طلاب إفريقيون، كما أطلقت وبثت منها أول محطة إذاعية وتلفزيونية في المنطقة، وخطوطها الجوية من أوائل شركات الطيران الخليجية، إضافة إلى إنجازاتها في التربية والرياضة، وفي العمل النقابي وجمعيات النفع العام، لا سيما تلك المعنية بالعمل الخيري، وأيضا في الصحافة والإعلام والمسرح، والفن بصفة عامة.

أما عن كيفية يتعزز مكونات القوة الناعمة الكويتية، فهناك بوابتان لذلك، الأولى سياسية وما يصاحبها من تحركات دبلوماسية، والثانية إعلامية بشقيها الحكومي والأهلي، واللذان يتقاطعان على إظهار الوجه الأمثل والمشرق كويتياً، حكومةً وشعباً، ومن مظاهر ذلك يبرز عالي الهامة موقف الكويت المتميز في رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن العمل الدبلوماسي والإنساني والخيري والفني والثقافي المتألق والمنتشر في مختلف دول العالم.

• برأيك ما مدى التكامل والتناغم بين رؤية «الكويت 2035» وقوتها الناعمة وكيف يمكن تلاقي جسورهما؟

– بقراءة عميقة لركائز رؤية «كويت جديدة» وهي بالمناسبة عددها 7، يمكن ملاحظة أنها تركز على مواصلة تقدم الكويت في مصاف الدولة المتميزة في مؤشرات التنافسية، إضافة الى تعزيز الهوية الوطنية، وزيادة استضافة الفعاليات والمؤتمرات، وتطوير المواقع الثقافية والتاريخية واستدامتها، وغيرها الكثير.

هناك بوابتان ومكوننا يعززان القوة الناعمة الكويتية الأولى سياسية وما يصاحبها من تحركات دبلوماسية والثانية إعلامية بشقيها الحكومي والخاص.

هذا النموذج العملي للرؤية ومرتكزاتها يدلل بوضوح على تجذر قيمة العطاء محلياً، مما يعظم مكانتها في محيطها إقليمياً ودولياً، فضلاً عن التزامها بمبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة، واحترامها للمواثيق الدولية وسيادة الدول وخصوصياتها.

• وكيف يمكن للمؤسسات التعليمية والبحثية أن تلعب دوراً حاسماً في تطوير المجتمع وزيادة فاعلياته وتأثيراته؟

– في هذا السياق، استذكر مداخلة لوزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول في ندوة بإحدى الجامعات، حيث قال «اهتموا بالطلبة الوافدين فسيعودون إلى بلادهم ومنهم من سيصبح حكاماً»، الأمر الذي يدلل بوضوح على تقدير ومعرفة «القوة الخشنة» لأهمية القوة الناعمة.

كما أن الجامعات في عصرنا هذا باتت أكثر فاعلية في خدمة المجتمع، فهي تخدم الطلاب، أخذاً بعين الاعتبار أنهم والمجتمع والرياضة من مصادر القوة الناعمة التي لا يستهان بها.

استذكر مداخلة لوزير الخارجية الأميركي ورئيس الأركان الأسبق كولن باول في ندوة بإحدى الجامعات، حيث قال «اهتموا بالطلبة الوافدين فسيعودون إلى بلادهم ومنهم من سيصبح حكاماً» الأمر الذي يدلل بوضوح على تقدير ومعرفة «القوة الخشنة» لأهمية القوة الناعمة.

• كيف تقيّم الدور الذي تلعبه المراكز الثقافية في دولة الكويت؟

– للتدليل على ذلك الأمر، يحضرني هنا الدور الذي لعبه المغفور له بإذن الله عبدالعزيز البابطين، والذي اختصرته إحدى الصحف الخليجية في مقال نشرته في صفحة كاملة تحت عنوان «عبدالعزيز البابطين قوة ناعمة كويتية».

فالثقافة والتراث والفن من ضمن وأهم مقومات تميز القوة الناعمة الكويتية، وهذا يترجمه الدعم الحكومي الخاص والذي يؤكده اهتمام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كونه الجهة الرئيسة المنوطة بهذا الشأن، وبما يقدمه من تظاهرات ثقافية وفنية وتراثية تقام بشكل منتظم سنوياً، وكذلك الاهتمام الذي يوليه للتشجيع على القراءة والبحث والإبداع.

• وبرأيك، كيف يمكن استخدام دور وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي في تشكيل وتكوين الرأي العام بفاعلية؟

– الإعلام الكويتي يأتي في مصاف الدول الأكثر شفافية وحرية، ويسري الأمر أيضاً على الوسائل المسموعة والمرئية التي تتمتع بحرية الممارسة والتناول الموضوعي البعيد عن التحيز والتطرف والمؤيد لمعايير الإنسانية والتسامح، وهذا ما أكدته مسيرة الإعلام الكويتي، ودوره الفاعل ليكون محل تقدير واحترام العالم أجمع، وحيازته لمكانة دولية تعكس واقعه الإيجابي القائم على قواعد وأصول راسخة مستمدة من دستور البلاد الذي يكفل الحريات ويحترم الجميع، مما يصب في دعم وتعزيز القوة الناعمة.

• لو تحدثنا حول أهمية العمل الانساني الكويتي والجهود التنموية في تعزيز القوة الناعمة، وكيف يمكن للدول والمنظمات الدولية ان تساهم في تحسين الظروف المعيشية وتقديم المساعدة للمجتمعات المحتاجة؟

– الجواب على هذا السؤال يحير من اين نبدأ واين ننتهي بالحديث عن العمل الانساني الخيري ذكرنا رجل الثقافة عبدالعزيز البابطين وكيف شكل قوة ناعمة للكويت وهنا رجل اخر من رجال الخير ورجال القوة الناعمة وهو المغفور له بإذن الله عبدالرحمن السميط الذي سطر تاريخ حافل بالعمل الخيري الانساني لا يسعنا ذكر الكثير لكن هذا الرجل شيد اكثر من 120 مستشفى وتجاوز اعداد كفالة الايتام اكثر من 15000 يتيم وهناك الكثير، ومن اين نتحدث هل نتحدث أيضا عن الصندوق الكويتي للتنمية هذه المؤسسة الحكومية التي تقدم القروض لتنمية الدول بشروط ميسرة جدا او نتحدث عن المؤسسات الحكومية الكويتية كبيت الزكاة او الهيئة الخيرية الإسلامية او جمعيات النفع العام بدءاً من الهلال الاحمر المدعومة حكوميا الى قطار الجمعيات الخيرية وسبق اني كنت مستشار في وزارة الشؤون وشهدت على الكم الكبير من طلبات اشهار الجمعيات الخيرية التي تكتسب ثقة الشعب الكويتي والمجتمع الدولي والتي تهدف الى مساعدة الشعوب المكلومة والمنكوبة والله تشعر بالفخر ان هناك اشخاص محبة للخير في هذا الوطن، دعني اعدد فقط في عام 2023 بعض المواقع والمحطات التي تواجدت فيه تلك المؤسسات الخيرية في مختلف دول العالم فكانت في ليبيا وما خلفته الفيضانات تركيا وسوريا لتخفيف المعاناة عن الاثار المترتبة على الزلزال والتواجد الحالي الكبير في غزة للمساهمة بتخفيف آلام الشعب الفلسطيني من إبادة الكيان الصهيوني الوحشية والتي لم تراعي ابسط الأعراف الدولية وحقوق الانسان والمعاهدات.

المكانة التي تحظى بها الكويت بالمجتمع الدولي تعود إلى التزامها بأدبيات السياسة الدولية فتعزز أدوارها وعلاقاتها بما يزيد من ثقلها الإستراتيجي في الميزان الإقليمي والدولي.

• وماذا عن مؤشرات قياس ذلك؟

– هناك مؤشر سنوي من قبل مؤسسة «براند فاينس» البريطانية، يقيس أداء الدولة مستندا على مقاييس عدة منها «السمعة، التأثير، التجارة، نظام الحكم، العلاقات الدولية، التراث، الثقافة والفنون، وسائل الاتصال، القيم، التربية، العلوم والمعرفة، والاستدامة» وجاءت فيه الكويت في هذا العام في المركز الرابع خليجيا.

• وما هو دور الدستور الكويتي في تعزيز أسس القوة الناعمة بجانب الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

– إذا كنا نتحدث عن القوة الناعمة لأي دولة من غير دستور او نظام شورى، أقول وبدون تحفظ إنها لا تملك قوة ناعمة، وهي دولة مصادرة للحريات وفاقدة للقيم السياسية الداخلية والخارجية.

– وبالوجه المضيء، تتصدر دولة الكويت ودستورها، كونها أول دولة في المنطقة تضع دستورا، نقلها إلى مرحلة المؤسساتية، ووضعها على خارطة الدول التي اختارت المسيرة الديموقراطية نهجا وتطبيقا .

• كيف يمكن للدبلوماسية الثقافية والتعاون الثقافي أن يسهما في تعزيز العلاقات الدولية؟

– من الأهمية بمكان أن نذكر ونشير إلى انتخابات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمت في شهر يونيو عام 2017، وفازت فيها الكويت بمقعد غير دائم في مجلس الأمن لمدة عامين، وحدث ذلك للمرة الثانية في تاريخها بعد مضي 40 عاماً من المرة الأولى، وحصول الكويت على هذا المقعد يعد مؤشراً على ما تتمتع به السياسة الخارجية الكويتية من مكانة دولية وسمعة إيجابية، علاوة على المؤشر الأهم وهو حصولها على 188 صوتا مؤيدا من أصل 192.

وتلك إشارة إلى المكانة التي تحظى بها الدبلوماسية بالمجتمع الدولي، وإلى التزامها بأدبيات السياسة الدولية لمفهوم «القوة الناعمة»، مما يؤكد مكانة الدولة على الساحتين الإقليمية والدولية، لتتفاعل هذه المكانة لتخدم سياسة الكويت الخارجية، فتعزز أدوارها وعلاقاتها بما يزيد من ثقل الكويت الإستراتيجي في الميزان الإقليمي والدولي.

• تحدثنا عن اعتبارات قوة القوى الناعمة، فماذا عن تحدّياتها؟

– إذا اخترنا عاملين وموردين من موارد القوة الناعمة، على سبيل المثال، وليكونا الفن والعمل الخيري، ونبرز إساءة الاستخدام وانعكاسهما السلبي نتيجة سوء الاستخدام. فعندما يتم جمع التبرعات الحكومية والشعبية من خلال اللجان الخيرية المختصة، وتقدمها لرفع معاناة الشعوب، فتجد الإشادة والشكر والدعاء، في المقابل قد يأتي عمل فني أو خيري لينسف الجهود الإيجابية إذا استغل في غير مساره المستهدف.

وهنا أود التأكيد على اهتمامي الشخصي والعلمي بتعزيز القوة الناعمة ينطلق من أمل أن تكون أسلوبا ونمطا يؤسس لنهج عالمي كي تنعم شعوب العالم بالأمن والأمان.

النفط كقوة ناعمة (4-5)

كتب : أسعد الفهد

القوة الناعمة باتت هدف استراتيجي للكثير من دول العالم، لاسيما فى ظل تنامي وزيادة الثغرات في بنية السيادة الدولية حيث لم تعد قوة الجيوش والحروب والانتصارات مقياسًا وحيداً في وزن وثقل الدول في المجتمع الدولي.

«جوزيف ناي» الذي وضع مفهوم القوة الناعمة عام 1990، ثم طوّره في كتابه الصادر عام 2004 بعنوان (القوة الناعمة)، وصفها بأنها: «القدرة على الجذب والضم دون الإكراه، أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع» . في الآونة الأخيرة كما قلنا في بدايت سلسة المقالات بدأت كل دولة تفتش عن قواها الناعمة التي يمكن أن تستخدمها لفرض سيادتها وهيمنتها والبحث لها عن موضع استراتيجي في المجتمع الدولي، ونحن كدولة صغيرة حبانا الله بأحد أدوات هذه القوة وهي « النفط» أحد أهم السلع الحيوية في العالم.

فبالرغم من التقلبات الشديدة التي أصابت سوق النفط العالمية خلال 2019 على وقع الحرب التجارية بين أميركا والصين التي أدت إلى المزيد من التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي قوض جهود منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها لتحقيق التوازن في سوق النفط الخام وزيادة الأسعار، سجل برميل النفط الكويتي ارتفاعاً سنوياً بنحو 30.3 بالمائة ليصل مستواه إلى 68 دولاراً في نهاية تداولات 24 ديسمبر/ كانون أول 2019.

وقالت شركة غلوبل داتا التي أعدت قائمة بأكبر منتجي النفط في العالم إن صناعة النفط تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للكويت التي تقدر احتياطاتها المؤكدة بنحو 104 مليارات برميل -عند اعداد التقرير آنذاك- أي حوالي 9 % من احتياطي النفط العالمي، فيما حلت الكويت في المركز التاسع بين أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم بواقع 2.9 مليون برميل يوميا.

والسؤال الآن؟ كيف يمكن أن نستثمر النفط كقوة ناعمة؟ وكيف يمكن أن نؤثر في القرار الاقليمي والدولي من خلال صناعة النفط؟ وكيف نتحول من مجرد مصدرين للنفط الخام إلى مصدرين لمشتقات النفط والصناعات المرتبطة به؟ وهل يمكن أن نتحول لمركز تجاري عالمي عن طريق الصناعة النفطية؟ وماهي خطتنا للعشر سنوات القادمة لاستثمار عوائد النفط؟ وكيف يمكن أن تنفرد بتقديم النفط كمنتج آمن لأهم سلعة في العالم (النفط)؟ وإذا كان قطاع النفط والغاز يستحوذ على حوالي 40 % من الناتج المحلي الكويتي وحوالي 92 % من عائدات التصدير وعلى 90 % من الإيرادات الحكومية. فكيف يمكن أن نؤمن ونزيد من استثمارات النفط في المستقبل في تحقيق رؤية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي؟ هذا الهدف الذي يصب في امتلاك الكويت لأحد أدوات القوة الناعمة؟ أسئلة كثيرة نطرحها على المجلس الأعلى للتخطيط وصناع القرار بالكويت؟

مركز **EWG** يقدم دراسة بعنوان

« الأدب الكويتي ودوره في تعزيز القوة الناعمة الكويتية»

يقدمها ويتناول ملخصها

أسعد الفهد

مستشار دعم اتخاذ القرار

رئيس مركز ئي دبليو جي للاستشارات والدراسات والتنمية البشرية أكاديمي وباحث سياسي ينطلق من مفهوم يحقق النصر بلا حرب الا وهو مفهوم القوة الناعمة ومن مبدا سياسي قيمي ثقافي

دور الأدب الكويتي في المحيط الاقليمي وتجاه الأمة العربية

إن الأدب لا يدرس بمعزل عن الظروف والمؤثرات السياسية والفكرية والثقافية والأدبية المحيطة به، فضلا عن المؤثرات الخاصة بالأديب، ومصادر تكوين ثقافته، وتشكيله الفكري، واتجاهاته النقدية والأدبية، بالإضافة الى مذهبه الشعري وطرائق.

وقد احتلت السياسة مساحة واسعة في حياة العرب؛ لأنها تتصل بتاريخهم وسجل أفعالهم التي صارت موضع فخر واعتزاز على مر الأجيال، فهي الوعاء الذي حفظ مآثرهم، فتحولت عنوانا مهماً يلجأ إليه الإنسان العربي لبيان دوره الفردي أو الجماعي عن طريق رسم شكل الحياة التي يعيشها وفعله المؤثر في تشكيل هذه الصورة.

يذكر ابن خلدون - ت 808هـ - أن السياسة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها.

وترتبط كلمة سياسة في «اللغات الأجنبية والإنجليزية منها على وجه الخصوص بالحكم فهي: «علم فن الحكم»، أو هي العلم الذي يهتم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما، فضلا عن اهتمام وترتيب علاقات الدول بالدول الأخرى.

والسياسة قد تكون داخلية، تشمل نظم الحكم، وعمل الأحزاب، والصراع السياسي بين السلطات، وإمكانيات الحكم، وقدرات الشعب وإرادته في اتخاذ القرار وإدارة الأمور، وتمتد لتشمل حركات المقاومة وغير ذلك...وقد تكون خارجية تقوم بين الدول على قوانين السلم والحرب، والتجارة العالمية، الهجرة الدولية، ومناطق النفوذ السياسي والاقتصادي، ونحو ذلك مما يكون مجالا لتلاقي المصالح الدولية وتعارضها.

ولأدب دور كبير في نقل الواقع وبلورة المجتمع في صوره المتعددة، فالشعر مثلا ارتبط بالواقع وسجل الأحداث بأشكال عدة مباشرة وغير مباشرة، وهذا حال الشعر القديم عامة، وضمنه الشعر العربي، إذ نجد ان منه ما يشكل وثيقة غير مباشرة، تحتاج إلى قراءة وتأويل لاستنباط دلالتها التاريخية التي تضيف الكثير إلى الوثائق المباشرة، يكون الشعر وثيقة مباشرة حين يسجل وقائع وأحداثاً ومذاهب بأسمائها ورجالها ويكون وثيقة غير مباشرة حين يصور الرؤيا والأحلام والآمال.

يتضح مما سبق أن الأدب السياسي يلعب دوراً عظيم الأثر في حياة الشعوب، ويكاد يكون المسؤول عن تنظيم حركتها وتدبير أمرها، والأدب لا يمكن بحال أن ينفصل عن هذه الحركة، بل هو دوما يزج بنفسه داخلها، إما ليغيرها، أو يقاومها أو يقرها، واتصال الشعر العربي بالسياسة قديم، امتد الشعر العربي منذ وجود القبيلة العربية التي تعد الصورة المصغرة للدولة.

> **حين يتساءل المرء: من أكون أنا؟ يصبح السؤال مفيداً حين يكون بمعنى: ماذا صرت أنا؟**

فالأديب العربي ظل منافحًا عن بني قبيلته، وذاكرًا لفضائلهم، ومخلصًا لهم من دعاوى الأعداء، ومخلصًا في الزود عنهم في معارك الكلام؛ ومن ثم فالقبيلة لم تكن تفرح بشيء فرحها بميلاد شاعر؛ هو ميدان الكلمة التي ربما كان وقعها على الأعداء أشد من وقع الحسام.

والأديب حينما يتناول السياسة لا يقتصر على غرض واحد، مدح أو هجاء، أو فخر، أو وصف، أو رثاء، بل يتناول السياسة من خلال كل هذه الأغراض، ويكون الشعر سياسياً أيضا وإن لم يتناول نظريات السياسة ومعانيها أو يعالجها شرحًا ونقدًا لأن الشعر يقاس هنا بغايته التي يرمي إليها ويحيا في سبيلها إذ كانت هي التي توجهه وتؤثر فيه وفي قائله.

وقد عاش الأدب والشعر مع الأحداث وغذا ظلا لها وأسهم بدور كبير في تصويرها ورصد أحداثها وتسجيل نتائجها، فالدارس للتراث الأدبي الكويتي يستطيع وهو يقلب صفحاته ويغوص بين سطوره وكلماته أن يقف على كثير من الأحداث السياسية الداخلية والخارجية التي قدمت للشعراء والأدباء مادة خصبة شحذت قرائحهم وهزت مشاعرهم، فصوروها لنا خير تصوير في شعر يفيض بمختلف المشاعر والأحاسيس، ولئن كانت المادة التاريخية السياسية ذات أثر كبير في الشعر، فإن الشعر أيضا بقواه الخفية التي تشبه قوى السحر كان له أثر كبير في الحياة السياسية وصناعة القرار السياسي، وهذا ما سأعرضه في الدراسة الموسومة بـ (دراسة الأدب الكويتي ودوره في تعزيز القوة الناعمة الكويتية) .

لقد شهد الأدب الكويتي تحديات مهمة استوعبتها الحضارة الإنسانية ووظفت وسائله لمواكبة تطور التكنولوجيا الحديثة في إحداث أنماط نوعية جديدة من المضامين، تجذب انتباه المتلقي، ويعتبر الأدب الكويتي محركا أساسيا للحضارة، ويعد النسق السريع الذي يميز التطورات والتحولات التكنولوجية وما شهده هذا القطاع عنصراً فعالا في تنشيط المبادرات الإنسانية والحضارية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية تؤسس وتمهد لمستقبل جديد ومغاير للحضارة الإنسانية في إطار ما أصبح يصطلح على تسميته بالقرية الكونية والذي تجاوزته الثورة الرقمية ليصبح العالم كالنفس الواحدة وهذا الواقع أحدث تغييرات ضخمة في العملية الإعلامية لأن الأدب الكويتي أدي إلى تغيير كل العمليات الإعلامية مما فرض على وسائل الإعلام المختلفة إجراء تغييرات كبيرة، مضطرة في عملياتها الإعلامية وهذا التغيير انعكس على محتوى الرسالة الإعلامية وقد أفرزت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، نمطا أدبياً جديداً يختلف في مفهومه وسماته وخصائصه ووسائله عن وسائل الأدب التقليدية؛ حيث برز نجم الأدب الأيدلوجي، في خضم الطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم، والذي يُعد ترجمة لما وصل إليه المجتمع من تطور تكنولوجي عمّق من قدراتهم على التواصل عبر الكثير من الوسائط التكنولوجية الحديثة.

ونظراً لأهمية هذا الملف ودور الأدب الكويتي في وقتنا الراهن، ومن ناحية أخرى يصب اهتمام الإدارة المسؤولة بالمؤسسة الإعلامية – وزارة الاعلام -حول مدى تطور وتأثر أداء الكتاب بهذه التغييرات، والذي يتماشى مع السياسات الوطنية التي تهدف إلى تحسين الأداء وتطويره، لضمان الحفاظ على جودة الأداء بمستوى عال، حتى يسهم ذلك في زيادة الثقة بين المواطنين والإدارة وبين الإدارة والوزارة بشكل عام، ولقد أصبح تطوير الأداء في وقتنا الحالي على قدر كبير من الأهمية، والذي يتطلب مهارات متطورة ومستويات أعلى في القدرات.

النهضة الأدبية الكويتية

عرفت الكويت نوعا من النهضة الأدبية والحركة الفكرية - وإن كانت محدودة - قبل ظهور النفط، ومن ثم فإنه من الخطأ القول إن تلك النهضة قد ارتبطت بظهور النفط، «فمن قبل النفط حاولت - أي الكويت - في وصفها كما يقول الدكتور طه وادي: «دولة كبيرة تحتاج إلى وقفة خاصة لرصد مسيرة الأدب فيها، وبيان سماته المتميزة».

ويتجلى دور الأدب تجاه قضايا الأمة العربية في حرصة على دعمه للقيم الأخلاقية والاجتماعية مما يترجم أهمية القيم في القوة ناعمة:

فالإنسان- بفطرته- مخلوق اجتماعي، يعيش بين الناس، ويتعايش معهم؛ حتى إن كفار قريش ظنوا أن النبي (يجب أن يكون مميزا عنهم لا يفعل ما يفعلون، ولذلك في قوله) : {وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا}.

وهو يسخر تلك الخبرات والتجارب من أجل حياة أفضل ؛ فالإنسان لا يعيش إلا من أجل المستقبل الذي يريد أن يوجد، ويسعى في حاضره من أجل أن يكون خيرا من ماضيه وحاضره ".

ومن ثم: « فإن حياة الإنسان ليست مجرد واقعة بيولوجية، وليس شعور الإنسان بالنقص، أو عدم الاكتمال سوي تعبير عن إحساسه بالحاجة إلى تحقيق مزيد من القيم. وليست العبرة في نظر الإنسان بالاستمرار على قيد البقاء بأي ثمن واستخدام الحياة على أكمل وجه. والوجود هو ذلك الوعي الذي نحصله عن حريتنا بوصفها فاعلية ناشطة ملتزمة مندمجة في بعض المواقف التي لابد في كنفها من أن نمارس ذاتها ".

ويؤدي ذلك إلى اكتسابنا خبرات تصبح جزءا لا يتجزأ من نسيج شخصيتنا، وتتحول هذه الخبرات إلى ثروات روحية هائلة تدخرها الذات لمواجهة المستقبل، وتتسلح بها لصد كل ما قد يستجد عليها من هجمات، وقد يستحيل الألم – أحيانا – إلى أداة فعالة تزيد من خصب حياتنا النفساوية، وتعمل على صقل شخصيتنا؛ لكن بشرط ألا يظل هذا الألم مجرد شيء دخيل نعانيه، ونقع تحت تأثيره؛ بل يتحول إلى وقائع نستوعبها في صميم وجودنا، وحين يتساءل المرء: من أكون أنا؟ يصبح السؤال مفيدا حين يكون بمعنى: ماذا صرت أنا؟ أي بمعنى الوقائع التاريخية الموضوعية مضافا إليها نمط التراتبات التي لها مغزى، والتي تشكل بدورها السيرة الحياتية، أو هوية الذات الشخص.

ان التماسك الاجتماعي الذي يعد اهم المحددات المهمة للسلوك التي هي: ضوابط التفاعلات والعلاقات بين الأفراد التي تحدد السلوك المرغوب فيه، والسلوك غير المرغوب فيه في ضوء القيم الثابتة والمتغيرة في المجتمع؛ فالقيم هي الأفكار التي تحدد ما هو حسن مقبول، وما هو سيئ مرفوض، وهي متفق عليها بين غالبية أعضاء المجتمع، ويولونها احتراما عميقا، ويعملون على استمرار توارثها، وهي بذلك جزء لا يستهان به في الإطار المرجعي للسلوك.

> **صورة المجتمع الكويتي الادبية تكشف عن أغوار الحياة الاجتماعية والتاريخية والسياسية والإنسانية ومقاصدها النابعة من القيم التي تشكل قوتها الناعمة.**

الحث على القيم الأخلاقية والاجتماعية

أما في الكويت نجد البعد الفلسفي يظهر بوضوح في إرساء تلك القيم؛ لأنهم أهل حضارة منتظمة أكثر ذاتية تعتمد على الفرد الواحد في اتباع القيم. ومن ذلك نري أن: القيم في أرض العرب قبل الإسلام من البيئة، وظواهر الطبيعة ومن الكون كله ومن الحاجات الضرورية للمجتمع؛ ومن ثم: فإن القيم في أرض العرب وخاصة الكويت أثبت وأرسخ؛ بل هي أفضل القيم الموجودة قبل الإسلام؛ لأنها لا تقوم على أفكار الفرد الواحد ؛ بل تقوم على ما اصطلحت عليه الجماعة، مما يعني تحليل لصورة المجتمع الكويتي الادبية، والكشف عن أغوار الحياة الاجتماعية والتاريخية والسياسية والإنسانية ومقاصدها النابع من القيم التي تشكل قوتها الناعمة.

كيفية انتشار الأدب الكويتي وانعكاسه على سمعة الكويت؟ وكيف تجلى ذلك من خلال الاهتمام بالجانب السياسي ونشر القيم السياسية؟

الشاعر حينما يتناول السياسة لا يقتصر على غرض واحد، مدح أو هجاء، أو فخر، أو وصف، أو رثاء....بل يتناول السياسة من خلال كل هذه الأغراض، ويكون الشعر سياسيا أيضا وإن لم يتناول نظريات السياسة ومعانيها أو يعالجها شرحا ونقدا لأن الشعر يقاس هنا بغايته التي يرمي إليها ويحيا في سبيلها إذ كانت هي التي توجهه وتؤثر فيه وفي قائله، ولا شك أن قيمة الشعر الفنية تختلف باختلاف عقيدة الشعراء ومقدار صدقهم فيما يذهبون.

تظل نبرة التحرق والشكوى على ألسنة الشعراء – في اي مجتمع – آية اضطراب في بنية هذا المجتمع السياسية والاجتماعية والفكرية، ذلك أن الشكوى إن هي إلا استجابة الحس التوتر، والنفس المتوقية لسلبيات المجتمع وإيجابياته. وفي هذا العصر تعرب الشكوى، التي وجدت مكانها على ألسنة الكثيرين من الأدباء، وخاصة الشعراء عن حالة من قلق نفسي، متولد من اضطراب سياسي وفكري واجتماعي، فقد ظهرت الشكوى «بين الشعراء منذ أوائل العصر بتعقد المجتمع، والشاعر منه بخاصة، فالمتناقضات تقلقهم، والدهر يحاربهم، والحظ يعاكسهم، لذا فقد ترك الشعراء الكويتيين الذين نحن بصدد معرفة كيف شكل شعرهم السياسي قوة ناعمة، في هذا النمط حصيلة كبيرة من الشعر الذي تناول قضايا الأمة العربية. ولم يتناولوا قضايا الكويت نفسها، لكنهم تناولوا قضية فلسطين. وهذا نابع من إحساسهم القوي تجاه الأمة العربية وقضاياها المصيرية والحروب التي خاضها العرب آنذاك ومن هنا نجد أن الشعراء الكويتيين على اتصال وثيق بإخوانهم من الشعراء العرب في معالجة هذه القضايا والنهوض بها الى وجه الحدث وعدم المساومة عليها وعدها الواجب المقدس لديهم مهما كانت الظروف التي تحيط بهم

ونجد أن الشاعر الكويتي في شعره السياسي قد بنى قصيدته بناء منطقية يقوم في أساسه على المقابلة بين الأحداث التاريخية والواقع المعاصر، وكأنه بتلك المقابلة يريد أن يضع القضايا العربية في إطار منطقي يكون أكثر قدرة على الإبانة والاقناع.

وتجدهم ايضا يتحدثون عن المشرق العربي وكأنهم يربطون بين مأساته ومأساة الدول الشرقية الأخرى وهذا عائد الى الموقف السياسي للاستعمار الغربي وبخاصة في فلسطين ومعظم الدول العربية.

وتلمح في بعض قصائدهم الإشارة أو الدعوة الى الوحدة والعلم، التي بوساطتها تستطيع الشعوب العربية التغلب على الاستعمار الغربي ودحره لكن دون جدوى تذكر من ذلك فهم يجيبون بالمرارة والأسى دائما على هذا الحال المريب والخطير لديهم أي اننا نستطيع ودون تعسف ولا تحيز يذكر أن نضع كل هؤلاء الشعراء كأحمد السقاف واحمد العدواني وخالد الفرج وخليفة الوقيان وسعاد الصباح وصقر الشبيب وعبد الله حسين وعبد الله محمد الرشيد وعلي الربعي وعلي السبتي ومحمد احمد المشاري وغيرهم ،هم من مثلوا الشعر السياسي الكويتي الذي يمثل قمة النضوج فيه.

دعم الدولة للمؤسسات الأدبية داخل وخارج الكويت يتمثل من خلال المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في انتشار الأدب وانعكاسه على سمعة الكويت

اهتمت دولة الكويت في إثراء الأدب الكويتي من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الثقافية ودعم الحركات الأدبية والثقافية لتنهض الحركة الفكرية في الكويت وتنتشر في بقاع الوطن العربي، وقد كانت أول مؤسسة ثقافية في الكويت هي المدرسة المباركية والمدرسة الأحمدية، وبعد ذلك توالت المؤسسات الثقافية واحدة تلو الأخرى ومنها ديوانية شعراء النبط، وعلى أيدي نخبة من الأدباء والمثقفين الكويتيين الذين ساهموا بشكل كبير في إنشاء ما يسمى بعهد النهضة الأدبية الكويتية.

ويولي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب اهتماما كبيرا بالثقافة والمثقفين، وفي سبيل ذلك اعتمدت الأمانة العامة بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أحدا عشره تظاهره ثقافية تقام بشكل سنوي منتظم تأخذ أشكال المهرجان أو المعارض لتنفيذ الأهداف التي رسمها مرسوم انشاء المجلس عام 1973. وهي حفظ التراث الشعبي والعربي وتشجيع القراءة والكتابة ودعم الابداع الفكري والفني والاهتمام بالنشر والترجمة، وتفعيل قانون الآثار.

يعتبر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الجهة الأولى المسئولة عن الثقافة في دولة الكويت، وهو انعكاس لاهتمام الدولة المبكر بالثقافة والمساهمة في بناء التنوع الإنساني. ويدعم المجلس وبشكل دائم المبادرات الوطنية الشبابية الإبداعية في مجالات الثقافة كافة بتوفير وسائل وسبل نجاحها.

وقد ساهم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بتغيير حقائق تاريخية سادت لمدد زمنية سابقة حول طبيعة التواجد البشري على أرض الكويت وذلك بفضل جهود متنوعة ومنها:

1. توثيق الخارطة التاريخية للتواجد الإنساني على الأراضي الكويتية وحدودها البرية والبحرية من خلال مكتشفات فرق الآثار بالتعاون مع الفريق الكويتي.
2. إنشاء مقر دائم لبعثات التنقيب عن الآثار في جزيرة فيلكا.
3. إثراء وتعزيز الإنتاج الادبي في مجال الكتب المتخصصة بالآثار وفرق التنقيب.
4. المضي في إجراءات تسجيل عدد من المواقع الكويتية ضمن قائمة التراث العالمي. منها أبراج الكويت، والقصر الأحمر وجزيرة فيلكا وكاظمه البحور
5. يقدم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب جوائز الدولة التشجيعية والتقديرية سنويا لتشجيع المبدعين في مجالات الثقافة بكافة أشكالها وألونها.

ام كيف مثل دور المجلس الوطني الأدب الكويتي وانعكاسه على سمعة الكويت خارجيا فهذا تجلى من خلال توفير بنية أدبية تحتية خارجية وهي:

1. يقوم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب كحِناح ثقافي مساند لجهود الدبلوماسية الكويتية بالعديد من المهام في المحافل العربية والدولية، وتوطيد العلاقات الثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة.
2. تساند الأمانة العامة بالمجلس سفارات دولة الكويت من خلال التنسيق المشترك على التعريف بنتاج الثقافة والتراث الكويتي من خلال إقامة الأسابيع الثقافية في الخارج.
3. التنظيم السنوي لمهرجان القرين الثقافي والذي قارب الثلاثون عام من اول مهرجان ويدعو له المفكرين والأدباء من داخل الكويت وخارجها ويغطي الثقافة والفن والادب.
4. يتبنى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الفكر الثقافي الكويتي الذي يتأسس على الثقافة العربية والإنسانية المنفتحة. وتساهم الدول بأجهزتها الإعلامية القيام بدور محوري ومساند لعمل الأمانة العامة للمجلس وذلك بنشر وتفعلية برامجها وأنشطتها وربط الافراد بالمؤسسة للوصول الى أكبر عدد من المستفيدين سواء داخل او خارج الكويت.
5. تساهم أنشطة استراتيجية يقوم بها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في صقل الكوادر الوطنية في مجالات عمل المجلس وسياسات عملة.

دور المراكز الثقافية وجمعيات النفع العام في تعزيز القوة الناعمة

كما من الجدير بالذكر ان المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب يشرف على تشغيل أكثر من سبعة عشر مركزًا ثقافيا، وتتنوع هذه المركز بين متاحف ومحترفات فنية وميدان تاريخية. وهي موزعه في جميع محافظات دولة الكويت إضافة الى جزيرة فيلكاكما ان هناك رابطة الأدباء.

أسعد الفهد

> **الشاعر الكويتي في شعره السياسي بنى قصيدته بناء منطقي يقوم في أساسه على المقابلة بين الأحداث التاريخية والواقع المعاصر.**

القوة الناعمة الكويتية متمثلة بشخصية عبد العزيز البابطين ودعمه للأدب

يعد المغفورة له بإذن الله عبدالعزيز البابطين أحد أعمدة الاقتصاد والأدب الكويتي، حيث استطاع ان يجمع ما بين الأعمال التجارية الناجحة وأن يثري الأدب الكويتي بالعديد من الأعمال الأدبية والشعرية المميزة، ليحفر اسمه بأحرف من نور في التراث الثقافي الكويتي، وهذا مسرد لدوره في تطوير الثقافة والأدب:

1. مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري
2. جائزة عبدالعزيز سعود البابطين «أحفاد الإمام البخاري»
3. مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي في الكويت
4. مركز البابطين لتحقيق المخطوطات الشعرية
5. مركز البابطين للترجمة ومكتبة البابطين الكويتية في القدس

النتائج

ويمكن القول بأن النتائج التي استطاع الموضوع أن يصل إليها والتي عززت القوة الناعمة من الناحية الثقافية الأدبية هي الآتي:

1. احتفاء الادباء والشعراء في مدافحهم بالقيم الاجتماعية، واستمدادهم لها من وحي المجتمع الكويتي ونطاقه، بوصفها نموذجا اجتماعيا يجب أن يهتدي بها المجتمع في أطوار حياته المختلفة.
2. اشتمال قصيدة السياسية على بعض القيم الدينية بكونها نموذج الكمال الديني الذي يحرص الشاعر على تصويره للوصول إلى ما هو مجرد ومطلق.
3. استطاعت قصيدة المديح السياسي أن تغني ذهن القاري وتعرفه بالواقع السياسي في دولة الكويت، وبذلك جمعت المدحة السياسية بين القيمة الأدبية والقيمة التاريخية، وأدت الدور المنوط بالأدب في كل عصر.
4. حرص شعراء الكويت من ذوي النفوذ على تقديم النصائح والوصايا السياسية إلى كل من انتظم في العمل السياسي، وقد تنوعت وصاياهم لتشمل جانبي: الدين والدنيا، ولم تقف وصاياهم عند الحكام فقط، بل امتدت لتشمل كل من اتصلوا به من دول التي تجمعهم بالكويت علاقات سياسية.
5. لقد عالج الشعراء أمورا سياسية عدة منها قضية الشعب الفلسطيني ووعد بلفور وحرب 1948م والدعوة الى الوحدة الوطنية والقوة، وكشف وسائل المستعمرين من يهود واستعمار غربي، وعملية خداع الشعوب العربية ونكسة حزيران 1967م وما جاء بعدها.

الدبلوماسية الكويتية كقوة ناعمة (3-5)

كتب : أسعد الفهد

يسعدنا كثيرا الاشادات الدولية بالأثر السياسي الذى تقوم به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية ونفخر بأن الكويت منذ استقلالها في عام 1961حافظت على العلاقات الدولية القوية مع معظم البلدان، حيث صنعت لها سمعة طيبة في المؤسسات الدولية سواء في مجلس الأمن أو الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الرسمية الأممية ونعتز كذلك بمسيرة الدبلوماسية الكويتية التي حمل لواءها الامير الراحل الشيخ صباح الأحمد منذ عقود طويلة حيث أرسى سموه قواعدها حتى أضحت نهجا متكاملا متوازنا سواء على مستوى الدبلوماسية السياسية أو الاقتصادية أو الانسانية.

هذه الدبلوماسية أضحت قوة ناعمة تتفرد بها الكويت في المنطقة وتستند إلى تجارب وخبرة عقود طويلة من العمل الدبلوماسي الرصين ويدعمها ثوابت الكويت ومبادئها الداعمة لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة وتشهد لها مسيرة زاخرة امتدت أكثر من نصف قرن تخللها العديد من المحطات المفصلية على صعيد السياسة الاقليمية كانت الكويت فيها سباقة إلى الريادة تأسيسا على جملة من المبادئ والقيم التي ارتضتها لمسيرتها السياسية عنوانها المصداقية والتوافق والتزام سياسة الحياد الإيجابي.

وفضلا عن ريادة الدبلوماسية السياسية التي تتميز بها الكويت في المنطقة فقد انفردت كذلك باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية كقوة ناعمة والتي أرست كمفهوم جديد في عالم الدبلوماسية الاقليمية والعالمية من خلال تطويع الاقتصاد في خدمة القضايا الانسانية عالميا مما توجها حاكم ودولة الإنسانية بتكريم عالمي من الأمم المتحدة.

ولعل أحد أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الناعمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وما يقوم به من جهود جابت العالم كله من خلال المساعدات والقروض والمنح استفادت منها نحو 200 دولة وعشرات المؤسسات والصناديق التنموية تخطت قيمتها الـ 18 مليار دولار منذ نشأته قبل نصف قرن تقريبا والذي يقدمها بلا املاءات ومساومات بل هي خدمة لشعوب العالم من منطلق شريعي انساني.

إضافة إلى الجهود الطيبة والمباركة التي تبذلها جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية خارج الكويت بفضل الأيادي البيضاء لأهل الكويت المعرفون بالكرم والعطاء والمشهورون عالميا بريادة الوقف على مستوى العالم.

والحقيقة أن هذه القوة الاقتصادية الناعمة لم تتكون من فراغ بل جاءت نتيجة عقود من الجهد الدبلوماسي الاقتصادي المتواصل جعلت للكويت مصداقية استطاعت من خلالها أن تحقق هذه المكانة المتميزة في العالم.

لذا نجد ان بداء نجم الكويت يخفت في السياسة الخارجية وعلية يجب علينا أن نستفيد من المخضرمين اطال الله بأعمارهم لتوريث هذه الخبرة الدبلوماسية للكوادر السياسية الجديدة ليعلموا أن الدبلوماسية الكويتية هدفها الاستراتيجي تحقيق الأمن الوطني للكويت من خلال سياسة خارجية محنكة وحكيمة وودية تنحو باتجاه التعاون بين الدول ونصرة القضايا الانسانية العادلة وأنها تمثل صمام أمان للكويت وأن عليهم التركيز على الجانب الاقتصادي في تمتين العلاقات مع المجتمع الدولي.

لا يخفى عليكم أننا في مرحلة الغزو العراقي للكويت كنا نتلمس إشادة الدول بالعمل الخيري والانساني من خلال صندوق التنمية والأعمال الخيرية والتبرعات حول العالم لاسيما في إفريقيا لذا وقف المجتمع الدولي مع الحق الكويتي بناء على ما قامت به الكويت من دور إنساني حول العالم آنذاك حتى بات العمل الخيري والاغاثي من ثوابت السياسة الخارجية الكويتية.

ولابد أن ندرك جيدا أن قوتنا الناعمة تنبع من مقدرات الكويت وامكاناتها الاقتصادية ومن سياستها الخارجية المتوازنة وتبنيها للقضايا العادلة وهذه المعطيات كلها تفرض سياسة خارجية حكيمة تستثمر كل هذه العوامل السياسية والاقتصادية والانسانية وهي التي مكنت الكويت من تخطي تحديات كبيرة.

الوطن
AL-WATAN Newspaper
الأربعاء 07/11/1445 هـ الموافق 15/05/2024 م الساعة 04:04 توقيت الصلاة المغرب 18:33

منوعات

في تصريح لرئيس المجلس تحدث فيه عن اهداف جمعية تطوير الاداء الاداري والتنمية البشرية

أسعد الفهد: تأسيس الجمعية الكويتية لتطوير الاداء الإداري والتنمية البشرية مبادرة وواجب وطني

* رؤية الجمعية متطورة وتنسجم مع المتغيرات التي طرأت على سوق العمل ومؤهلات مخرجات التعليم.

* ترتكز على منصة إستراتيجية تستهدف تحسين قدرات الموظفين إدارياً وبشرياً.

* الدفع بعجلة التنمية المستدامة يحتاج صقل القدرات البشرية في ظل تسارع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

* أهمية الجمعية تتضاعف بالدفع نحو تطبيق الحوكمة مما يزيد من قيمتها البحثية وقاعدة بياناتها ومستهدفاتها النوعية.

* رفع المستوى الإداري والبشري يعالج الخلل والقصور بمهارة ويعزز نقاط قوة مؤسساتنا.

أسعد الفهد

قال اسعد الفهد مستشار دعم اتخاذ القرار ورئيس المجلس التأسيسي للجمعية الكويتية لتطوير الاداء الإداري والتنمية البشرية إن الدفع بعجلة التنمية لمؤسسات الدولة بمحركاتها الكلية يتطلب أن يواكب ذلك صقل قدرات العنصر البشري الكويتي باعتبار ذلك ضمانة موثوقة لعدم انحراف مسار البلاد مستقبلاً عن التنمية المستدامة.

وفيما توجه بالشكر لمسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية لجهودهم الدائمة لإشهار الجمعيات والنقابات ضمن تحركاتهم المسؤولة لخدمة المجتمع أكد الفهد أهمية خطوة تأسيس الجمعية الكويتية لتطويرالاداء الإداري والتنمية البشرية كخطوة مستحقة نحو المستقبل.

وبين أن المستهدفات النوعية للجمعية ونموذج أعمالها يشكلان منصة إستراتيجية يعول عليها كثيراً في تحسين القدرات الانتاجية ورفع الكفاءات البشرية الكويتية بما يدعم مسيرة التنمية وتحقيق المصلحة العامة في البلاد بمهارة.

وأوضح الفهد أن ما يزيد وهج هذه الخطوة مرتكزاتها الديناميكية بدءاً من رؤيتها المتطورة التي تنسجم مع المتغيرات التي طرأت على سوق العمل، ولاعتبارات تحديد الحاجة الحقيقية من مخرجات التعليم من شباب وشابات هذا الوطن مروراً بمستهدفاتها الوطنية وانتهاء بصناعة التغيير بشرياً وادارياً في مختلف قطاعات الدولة سواء حكومياً أو لدى مؤسسات القطاع الخاص.

ولفت الفهد أن الانطلاق يكون نحو اعتماد تطوير العنصر البشري والجهاز الإداري على منهجية علمية تستند إلى قاعدة بيانات بحثية، قادرة على تقديم دراسات وبحوث متطورة ودقيقة لمختلف جهات الدولة ترتكز على رؤية واضحة وموثقة معلوماتياً، مدعومة باستبيانات ودراسات دورية تحدد بوضوح احتياجات القطاعين العام والخاص.

وأشار الفهد إلى أن الجمعية تستهدف أيضاً استخلاص الأفكار والمبادرات البشرية وتنقيحها وصياغتها وتبني الملائم منها ودعمها لدى مختلف جهات الدولة المعنية وصولاً إلى صناع القرار، بما يسهل عملية ترويج الأفكار الناضجة والقادرة على تحديد مواقع الخلل الإداري بالدولة وعلاجها.

وقال الفهد "لابد من تبني الكوادر الكويتية الإدارية الشابة مع تقييم الأداء الفردي والمؤسسي للهيئات والجهات الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة، إلى جانب العمل على إيجاد فرص عمل للمساهمة في القضاء على البطالة" مشيراً إلى دور الجمعية يتعاظم أكثر مع انطلاق فورة المشاريع التنموية المرتقبة وتعدد البرامج الاقتصادية العملاقة في البلاد.

وذكر الفهد أن اهمية دور الجمعية يكمن بشموليته حيث سيتضمن المساهمة في رفع الظلم عن المتضررين من القرارات الإدارية فيما سيتم تبادل الخبرات مع شركات الاستشارات والتدريب المتخصصة بالتطوير الإداري والتنمية.

واكد الفهد ان أهمية طلب اشهار الجمعية انما جاءت لتحقيق جملة من الأهداف منها تقديم الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير الأداء الإداري والتنمية البشرية للقطاعين الحكومي والخاص، كذلك تحديد مواقع الخلل الإدارية والمساهمة في علاجها أيضا المساهمة في رفع مستوى أداء العنصر البشري وتطويره، واستخلاص الأفكار وتنقيحها وصياغتها وتبني الملائم منها ودراستها ودعمها لدى مختلف الجهات في الدولة والوصول بها إلى صناع القرار بالإضافة الى البحث بالاقتراحات ومبادرات تنمية الأداء الإداري والتنموي في الدولة، ودعم الكوادر الكويتية الإدارية الشابة وصقلها بالدورات والخبرات اللازمة وتقييم الأداء المؤسسي للهيئات والجهات الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة وتزويد الجهات المسؤولة بتلك النتائج.

وختم اسعد الفهد رئيس المجلس التأسيسي ان الجمعية الكويتية تسعى من خلال أهدافها العامة وفي إطار دعم الجهود التنموية إلى تطوير الأداء الإداري والتنمية البشرية في الهيئات الحكومية والمؤسسات الأهلية باعتبارهما وجهين من أوجه الرعاية في المجتمع وتنميته من المنظور الإداري والبشري.

الثقافة الكويتية كقوة ناعمة (2-5)

كتب : أسعد الفهد

الأمة هوية، والهوية ثقافة، والثقافة دين، ولسان، ووجدان. ولقد أصبح من المسلم به لدى الباحثين في العلاقات الدولية أن موارد وقدرات الدول تشكل أحد أهم المعايير والأدوات التي يمكن من خلالها أن تلعب الدولة دورا مؤثرا في محيطها الإقليمي والدولي ، ويتوقف مدى هذا التأثير على قياس مؤشرات ومعايير توظيف واستثمار هذه القدرات والامكانيات التي تمتلكها .

ومن ذلك الثقافة والفنون والآداب كأحد أدوات القوة الناعمة التي تلعب دوراً كبيراً في تغيير ثقافات وعادات الشعوب ، فهي روح الديموقراطية، وذاكرة الشعوب وسفيرها ومرآتها العاكسة في عالمها الذي يحيط بها فهي نمط متكامل من المعرفة البشريّة، وتشمل هذه المعرفة العلوم الإنسانيّة والدين والأخلاق، وغيرها من جوانب المعرفة والتي نقلت الكثير من الأنماط والنظريات الفكرية والسياسية والاقتصادية بين دول العالم بفعل هذه الثلاثية المبدعة العابرة للقارات في انسيابية وهدوء، ولم تتوقف عند هذا الحد، بل ازدادت قناعة الكثير من الاقتصاديين بأن النمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره دون وجود العديد من العوامل المختلفة، بدءاً من مؤسسات الدول واستراتيجياتها وتقنياتها إلى معتقداتها الثقافية، وبيئتها، وتاريخها، وتراثها والاستفادة من جميع تلك العوامل، بما فيها العوامل الثقافية، هو ضمان لتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

وحين ننظر إلى الثقافات المتعددة من المناطق المختلفة في دول العالم ، يمكننا أن نقيس مواطن القوة في المنتجات والصناعات المحلية، وكيفية الاستثمارات الناجحة من خلالها، والترويج للثقافة والفنون والآداب مثل بقية المنتجات على الصعيد الدولي.

ولا شك أنّ التطور الثقافيّ والمعرفيّ الذي حصل في الألفيّة الأخيرة جعل الثقافةَ ركناً أساسيّاً لا يُمكن تجاهله التأثير في العلاقات الإنسانية والدولية ، باعتبارها نموذجًا جاذبًا وهذا ما يجعل منها قوة ناعمة تستطيع الدول من خلالها تحقيق الكثير من المكاسب لصالح استراتيجيها في محيطها الإقليمي والدولي.

وبالنظر إلى الأدوات والوسائل التي تمتلكها دولة الكويت في مجال الثقافة والفنون والآداب والتي أثرت ولازالت تؤثر بها في العالمين العربي والإسلامي سنجد علامات شامخة وبارزة من الإصدارات الفكرية والثقافية المتنوعة التي تصدر المؤسسات الثقافية والإعلامية وعلى رأسها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ومنها : مجلة العربي وسلسلة عالم المعرفة ، وعالم الفكر، وابداعات عالمية ، والثقافة العالمية ، وغيرها من الإصدارات التي تصدرها مؤسسات أخرى في الدولة مثل مجلة الشريعة وهي إحدى مجلات مجلس النشر العلمي الذي أنشأته جامعة الكويت عام 1986 ، ومجلة الوعي الإسلامي التي أصدرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عام 1965، ولم يقتصر تأثير الثقافة الكويتية على المؤسسات الرسمية في الدولة بل امتد إلى الجمعيات الأهلية ومنها جمعية الإصلاح الاجتماعي التي أصدرت مجلة المجتمع في مارس 1970 وهي واحدة من المجلات الإسلامية الأشهر في العالمين العربي والإسلامي.

كل هذا الزخم والتنوع المعرفي الكويتي ما هو إلا غيض من فيض لتنوع أدوات الثقافة الكويتية التي شكلت أحد أهم أدوات القوة الناعمة ، وهذا الثراء يتطلب منا تعميق وغرس وتعزيز القناعة بأنّ إحياء أدوار الثقافة من شأنه رأب صدوع كثيرة في العلاقات الدولية، في وقت تعجز فيه منظمات دولية عن توفير النجاعة الكافية لخطاب «التنوع الثقافي» والتقارب بين الشعوب .

ويتطلب منا كذلك الربط بين الثقافة الكويتية بأدواتها المختلفة واستثمارها للقيام بدور أكثر فاعلية لخدمة قضايانا الرئيسية في المحافل الدولية ، حيثُ تتطلّع جميع الشعوب إلى العيش المشترك أكثر من التطلّع إلى الصراع والنزاع، ويميلون إلى البناء الحضاري أكثر من الصدام الحضاري. والثقافة وحدها تستطيع القيام بهذا الدور كأهم أدوات القوة الناعمة .

محليات - أخبار محلية

1 مايو 2024

الساعي نحو تعزيز مكانة الدولة وفق «رؤية 2035»

«أمانة التخطيط» تنظم البرنامج التدريبي الأول للجهات الحكومية

المشاركون في الدورة التدريبية

نظمت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبالتعاون مع مركز «إي دبليو جي» للاستشارات والدراسات والتنمية البشرية الدورة التدريبية لبرنامج تعزيز مكانة الكويت وفق رؤية 2035 وهو البرنامج الأول من نوعة في الكويت.

وتأتي أهمية هذا البرنامج بهدف السعي لتطوير أداء موظفي الدولة على تحقيق رؤية كويت 2035 بمنهجية قائمة على التدريب وكيفية تسخير الذكاء الاصطناعي والإستراتيجيات لتعزيز مكانة البلاد.

وشارك في البرنامج 13 جهة حكومية وهي وزارة النفط والاعلام والصحة والخارجية والتربية والتجارة وجامعة الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والمجلس الوطني للثقافة والفنون والفتوى والتشريع وهيئة مكافحة الفساد وديوان الخدمة المدنية وأيضا موظفو أمانة التخطيط، وعقد البرنامج على مدى ثلاثة أيام بمقر الأمانة تدرب فيه المشاركون على إحدى أهم ركائز رؤية كويت 2035 وهي المكانة الدولية المميزة.

من جانبه، أكد أسعد الفهد مستشار دعم اتخاذ القرار رئيس مركز إي دبليو جي ومدرب البرنامج أهمية عقد وتنظيم مثل هذه الدورات لموظفي الدولة ما يعزز القوة الناعمة للكويت، مشيراً إلى أن مشاركة أكثر من 24 موظفاً من مختلف الجهات الحكومية ساهمت في تحقيق أهداف البرنامج وهو البرنامج الأول من نوعه في الكويت والحاصل على حقوق الملكية الفكرية وحقوق الحفظ والايداع شاكراً الدكتور خالد مهدي الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على دعمه لهذا البرنامج وكذلك حمد المطيري مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام ومي الشايجي اختصاصي الإعلام على حسن التنظيم ما ساهم بنجاح البرنامج.

قوتنا الناعمة.. وتحديات المستقبل (1-5)

كتب : أسعد الفهد

شهدت منطقتنا العربية خلال العقد الأخير تشكل الكثير من التحالفات السياسية والعسكرية والأمنية ونتيجة لذلك شهدت اضطرابات جيواستراتيجية متصاعدة ويشكل تذبذب أسعار النفط عالميا هاجسًا مخيفا يخيم على دول المنطقة بلا استثناء ، وضاعفت أزمة كورونا الأزمة والتخوفات مما جعل الدول تبحث إزاء تلك المخاطر عن حلول مستدامة ووضعت خططًا عملية للخروج من تلك الأزمات المتلاحقة وبدأت تفتش كل دولة عن أدوات وآليات قوتها الناعمة لتعيد تموضعها الاستراتيجي وسط هذه الحالة من المتغيرات الجيوستراتجية والاقتصادية بفعل التحولات والتداعيات على كافة المستويات والتي تصاعدت مؤخرًا مع معركة طوفان الأقصى ويُعد مصطلح «القوة الناعمة» الذي يُستخدم كتعبير واضح عن الأساليب والطرق والاتجاهات التي تُمارسها الدول والشعوب والمجتمعات من أجل التأثير والهيمنة والجذب وهي أدوات تُسهم في رسم الصور الذهنية للدول وتجسيد مبادئ وقيم وقناعات تلك الدول أمام المجتمع الدولي .

عرّف «ناي» القوة الناعمة بأنها : «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجذب، وبديلًا من القدرة على الإكراه». وقد اكتسب مفهوم تلك القوة في الوقت الحاضر، زخمًا إذ بات يستخدم على نطاق واسع في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية من قبل واضعي السياسات الخارجية في دول العالم والدبلوماسيين، وواضعي السياسات طويلة المدى، ومتخصصي علم الاجتماع والعلاقات الدولية والقيادات الأمنية.

وتختلف هذه القوة، كثيراً عن استخدام تلك الأسلحة العسكرية النمطية ووظيفتها الأساسية تحقيق التوازن والهيمنة والاستقرار بشكل سلس بعيداً عن التورط في الحروب الاقليمية والاصطفافات ضمن المحاور المتنازعة دولياً كما نلاحظ في الأزمة اليمنية والسورية والليبية والعراقية ومعركة طوفان الأقصى التي وضعت المنطقة على حافة حرب إقليمية وشيكة قد تتسع رقعتها في ظل عدم توصل أطراف الحرب إلى تسوية مرضية للطرفين وفشل المجتمع الدولي حتى الآن في إنجاح المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

ويعتقد «جوزيف ناي»، أول من صاغ هذا المصطلح، وذلك في عام 1990 ثم عرفها كمفهوم والذي شغل منصب مساعد وزير الداخلية في عهد الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، بأن مجموعة القوى الناعمة المختلفة تُمثل أسلوباً حديثاً غير الكثير من الأساليب النمطية التقليدية التي تعتمد على العنف والتدمير لكسب التبعية والهيمنة إضافة إلى أن تلك تملك قدرة فائقة على الجذب والإقناع دون اللجوء لممارسات صلبة او خشنة.

الذي اريد قوله في هذه السلسلة من المقالات ال 5 التي تنشر متتالية عن القوة الناعمة التي اعدده فيها مصادرها وأدواتها الفاعلة وتطبيقاتها المعاصرة وتأثيراتها المختلفة هو أن تطبيقات ومظاهر استخدام هذه القوة كثيرة ومتاحة للدول بصفة عامة وللكويت بصفة خاصة ولا يمكن حصرها لتنوعها فضلاً عن فرزها وتصنيفها، لأنها تتمحور وتتسع بشكل ديناميكي وبسرعة فلكية ففي دراسة لجامعة ييل الأميركية الشهيرة، تم رصد 100 من النماذج الواضحة ذات الصلة بمفهوم القوة الناعمة التي من شأنها تحقيق المكانة والأثر للدول التي تجيد استخدام هذه الأدوات والنماذج ، حيث استطاع أغلبها ممارسة الاختراق والتغلغل في الشعوب والمجتمعات في كل أنحاء العالم.

وشملت تلك النماذج العلوم والمعارف والآداب والطب والفنون والسينما والدراما والمسرح والغناء والرسم والإعلام والثقافات والتاريخ والآثار والتراث الشعبي والمتاحف والمهرجانات والملتقيات والسياحة، والرياضة، والترجمة، وغيرها.

وتشير القوّة الناعمة إلى قدرة بلد معيّن على فرض أجندته في ميادين السياسة العالمية واجتذاب الدول الأخرى نحوها. لكن مع تضخم ما يعرف بـ «مفارقة الوفرة» الناشئة بسبب الإنترنت، أصبح سر المقدرة على تشكيل الرأي العام، وهو العنصر الأساسي في تشكيل القوة الناعمة 2.0، يكمن في القدرة على المنافسة على الموارد النادرة المتمثلة بجذب الانتباه وتحقيق المصداقية.

وفي سلسلة المقالات الخمسة القادمة، سأتحدث عن علاقة القوة الناعمة بالكثير من المجالات، مثل الثقافة وكيف يمكن توظيفها كقوة ناعمة والدبلوماسية، والاعلام، والنفط وغيرها من القدرات والإمكانات التي تحظى بها دولة الكويت ويمكن أن تؤهلها للعب دور أكثر تأثيرًا في محيطها الإقليمي والدولي بما تمتلك من أدوات تأثير وهيمنة حقيقية تجعلها تعيد تموضعها الاستراتيجي في المنطقة .

رأي

انتظرنا مراراً

تفاؤل غير مصحوب بحذر، هذا كلام من العقل والقلب، لا يرتبط بالمجاملات ولا المبالغة ولا المدح والثناء، فمثل شخصك يعي تماماً ويفرق بين الغث والسمين، بين المجامل والمُوصل، غبت سنوات كثيرة ولكن لم تغب عنا مواقفك.

بالعهد الجديد المتجدد لن تكون الكويت كما الأمس، كما يريدها الطامعون الفاسدون المفسدون، فلن تكون هناك سلطة لغير ذي سلطة، ولن تكون مفاصل الدولة بيد من يرون أنهم ملاكُها، كما لن تكون هناك طرق غير صالحة بدون إصلاح، ولا أنفاق ملأى بالماء، ولا تعليم بلا متعلمين، ولا مباني مستشفيات بلا كوادر، ولا رياضة بلا بطولات، ولا مناصب بلا كفاءات، كما لن تكون هناك كفاءات في منازلها وغيرها في ملاعبها، وأقصد بمؤسساتها، ولا مطارات بلا قادمين للتجارة والسياحة، ولا محاصصة بثوب المكافأة والمساومة، لن يكون هناك تعطيل للتنمية بلا محاسبة، لن يكون بديل رواتب استراتيجيا بلا بديل.

لن تكون الكويت إلا كما يريدها شعبها، لا قيم بلا سلوكيات تترجمها، لا شعارات لسارقين يرفعونها لمحاربة الفساد باليد اليمنى واليد الأخرى ممدودة تنهب من خزائن الدولة، لا مكان لمن يقف في الصفوف الأولى ويتصدر المشهد من كان سارقا ومنافقا ومخادعا ولشرع الله مخالفا.

لا مكان للظلم ومصادرة حقوق وتصفية حسابات وفجور بالخصومة على حساب كويت الدولة والوطن، ليفهم من نريده أن يفهم الكويت ليست وطنا فقط، الكويت دولة ووطن مرتبطان لا ينفكّان، ونقولها لضعاف النفوس ممن يقتاتون ويستقطعون ما يريدون من الوطن، وكأن لهم دولة أخرى وملتبس عليهم تعريف ومعنى وقيمة الوطن، نقولها لهم: كونوا كما ولدتكم أمهاتكم أنقياء أتقياء للكويت أوفياء، هكذا يريدها اميرها وشعبها ومن يحبها.

رئاسة الهرم الحكومي فعل يفهم منه أنه يدل على ترجمة الأقوال بالأفعال، الاقوال التي تضمنتها الخطابات التاريخية الثلاثة، خطابا تصحيح المسار ووثيقة العهد الجديد وخطاب العهد المتجدد، والافعال بالأمر الاميري بتكليف سموك، ولن تكون ابلغ من هذه الرسالة بالعزم على الحزم.

التحديات كثيرة، لكن نعالجها برؤية وحسن بصيرة، تحسين الاستثمار واقتصاد الدولة، وتنوع مصادر الدخل مطلب، كما أن حل قضايا السكن والتوظيف والصحة والتعليم والبنية التحتية وترسيم الحدود والبدون والتركيبة السكانية ومكافحة المخدرات ومشروع الحرير ورعاية الشباب والشابات، مطالب أيضا.

لا رؤية 2035 إلا برؤية 2035 هناك متسع من الوقت للإصرار على الانجاز لا مجال لتأجيلها او التحديث على موعد تحقيقها، بل نعجل ولا نؤجل لخدمة الجيل والاجيال.

لن تنزعج حكومتك من كثرة الاستجوابات ولا الخارطة التشريعية ولا الأولويات، لاسيما الاستجوابات ذات المضمون الدال على الخلل والفساد، ولن تضيق ذرعا كون الأمة مصدر السلطات، لإيمانك بالدستور، حامي البلاد بعد الله، ثم أسرة الصباح الكرام والمواطنين الأوفياء، يدا واحدة مجتمعين على حماية الكويت.

وجودك يعزز قوتنا الناعمة أمام المجتمع الدولي لمكانتك وخبراتك وعلاقاتك، نعم غبنا وغُيبنا سياسياً عن دبلوماسية الوساطات وحل المنازعات وعن الدور المحوري في المنطقة عن قصد او غير قصد، وبطبيعة الحال سيزداد لمعان نجم الكويت إقليميا ودوليا بالعهد المتجدد ليس بالسياسة والدبلوماسية فقط بل أيضا بالفن والثقافة والأدب والعلم والرياضة... ونحن من نملك موارد القوة الناعمة بل نحن منبع مصادرها ومركز مكوناتها ويشهد تاريخنا على هذا، ودليلنا علاقة الحاكم بالمحكوم والديموقراطية والدستور.

الترحيب الشعبي الكبير بعودتك من المسيلة يعظم المسؤولية، عدت وعدنا معك لطفولتنا ونحن نتذكر مرورنا على «دوار المسيلة» وننظر إلى قصر صباح المسيلة صباح أنا وشعبي كلبونا جماعة... انتظرنا كثيراً حتى نقولها لسموكم أعانكم الله، فطموحاتنا كثيرة لكن في واقعها بسيطة، جميعها متاحة، وخزانات التفكير مفتاحها، وصناعة القرار بكفاءة أبنائها، واتخاذ القرارات بيد حكامها، والشعب ينتظرها ويتمناها.

لتنتظر لالتقاط الصورة للتشكيل الحكومي حتى يبرهن حسن الأداء حسن الاختيار، وإن كان الرضى الشعبي يؤكد التفاؤل وهو نابع من الثقة بدقة اختياراتك الا ان من المهم الإشارة إلى ان هذا الرضى نسبي معرض للارتفاع او الانخفاض وهو يتوقف على حسن الأداء الحكومي، ومن المقبول مطالبة الوزراء باختيار فريق من المستشارين بعيد عن الأقارب والاصحاب والاحباب او بناء على المحسوبية والأيديولوجية والمذهبية والطائفية، وان كانت مشروعة إذا كانت وفق معايير الكفاءة فلا بأس من ذلك، حتى يكرس ويبرهن المستشار الكويتي قدرته على العمل والنهوض بمؤسسات الدولة بما لديه من الخبرات والتخصصات.

ليكن التواصل الإعلامي على مستوى وفطنة المواطنين وثقافتهم العالية، نعم استهلكت تلك المفردات من الكلمات التي يطلقها بعض الوزراء والمسؤولين سوف أو جار أو نستعد أو شكّلنا، لا بل نريد مفردات أنجزنا وأنهينا وافتتحنا وحققنا، لا وقت لدينا لمزيد من الوعود وليس الامس ببعيد عن وعود إصلاح الطرق.

سمو الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح رئيس مجلس الوزراء نعم انتظرنا مراراً ارتباط الاسم بالمسمى، تكليف لا تشريف، حتى تقود الحكومة بأمان في ظل حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد حفظه الله ورعاه، ربان السفينة وصمام الأمان، وعلى هدى من الرحمن تبنى الأوطان، وبالعهد الجديد المتجدد يتصحح كل مسار.

اسعد الفهد
مستشار دعم اتخاذ القرار
والباحث السياسي في شؤون تعزيز القوة الناعمة للدولة

مستشار دعم اتخاذ القرار والباحث السياسي أكد أن سمو الأمير الراحل عزز الجبهتين الداخلية والخارجية

أسعد الفهد: نواف الأحمد.. أمير الحكمة والعفو

المغفور له بإذن الله جمع بين التواضع والعفو في غير ضعف والحسم والقوة في غير عنف

إنجازات الأمير الراحل عززت قوة الكويت الناعمة أمام المجتمع الدولي

سمو الفقيد الراحل ترجم الأقوال بالأفعال خلال سنوات حكمه.. كسب العقول والقلوب

حافظ على النهج السياسي والدبلوماسي المعتدل والمتزن داخلياً وخارجياً وجعل الكويت منارة للديموقراطية في وسط منطقة مضطربة

الأمير الراحل افتتح عهده القصير بمبادرة وطنية بلورها بإطلاق «الحوار الوطني»

خطابا «تصحيح المسار» و«وثيقة العهد الجديد» من أهم الخطابات السياسية في تاريخ الكويت المعاصر

تحدث أسعد الفهد مستشار دعم اتخاذ القرار والباحث السياسي في شؤون تعزيز القوة الناعمة للدولة من خلال تقرير يوثق ويعدد فيه انجازات صاحب السمو امير البلاد المغفور له بإذن الله الشيخ نواف الاحمد الصباح وكيف عززت إنجازاته قوة الكويت الناعمة امام المجتمع الدولي.

وبين في بداية الحديث تعريف مفهوم القوة الناعمة السياسي بانها قوة الجذب وكسب العقول والقلوب وحدد اهم مصادره وهي القيم السياسية الداخلية والخارجية للدولة، مؤكداً ترجمة صاحب السمو الأقوال بالأفعال خلال سنوات حكمة عزز فيها الجبهتين الداخلية والخارجية مسجلا سوابق حميدة سيدونها التاريخ ولطالما انتظرها الشعب الكويتي.

واضاف لقب اخر واطلق على المغفور له بإذن الله لقب امير القوة الناعمة لما كانت تتمتع به العلاقة بينه وبين المواطنين بكسب العقول وقوة جذبه لمحبة الشعب وهو خير من كسب قلوبنا.

واكد في حديثه محافظة المغفور له بإذن الله الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح على النهج السياسي والدبلوماسي المعتدل والمتزن على الصعيدين الداخلي والخارجي، ما جعل المجتمع الدولي ينظر إلى الكويت على انها منارة للديموقراطية في وسط منطقة مضطربة، تشهد تغيرات جيواستراتيجية متسارعة، حيث منحت هذه السمعة والنهج الحكومي الكويت دورًا بارزًا.

واسهب الفهد عن مسارات ونماذج توظيف واستثمار أدوات القوة الناعمة الكويتية خلال فترة حكم الأمير الراحل القصيرة والتي حكم فيها من 29 سبتمبر 2020 حتى 16 ديسمبر 2023، والتي كانت أبرز ملامح تلك المسارات:

القوة الناعمة

الأول: مسار السياسة الخارجية حيث واصل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - مساعي سلفه في رأب الصدع الخليجي ومد جسور العلاقات التي تقطعت بفعل الأزمة الخليجية حيث سخر كل جهود الدبلوماسية الكويتية لعودة العلاقات الخليجية وحضر بنفسه «قمة العلا» في 5 يناير 2021 رغم حالته الصحية حرصاً منه على تعزيز أواصر العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي، ليشهد بنفسه ثمار مساعي ووساطة الكويت ودبلوماسيتها وقوتها الناعمة التي تكللت بالنجاح في إنهاء الأزمة، وسطر

المغفور له بإذن الله بأحرف من نور موقف الكويت الثابت والمشرف تجاه القضية الفلسطينية وقدم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني الذي يواجه حرب إبادة من الاحتلال الصهيوني، مؤكدًا على أن دعم القضية الفلسطينية أحد مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر عام 1967 بأن الكويت في حالة حرب مع العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة، والذي مازال ساريا حتى اليوم وهو ما يعكس الثبات الكويتي في نصره الحق، ووجه سموه بإنشاء جسرا جويا، بلغ عدده أكثر من 40 طائرة حتى 2023/12/15 لإغاثة الاشقاء الفلسطينيين.

و«الثاني» مسار الجبهة الداخلية إذ اتسم عهده - يرحمه الله - بالمواقف التاريخية التي تؤكد طبيعة حكمه الذي يجمع بين التواضع والعفو في غير ضعف والحسم والقوة في غير عنف وتلك هي فلسفة القوة الناعمة في إدارة الحكم ومن ذلك انه افتتح الأمير الراحل عهده القصير بمبادرة وطنية تعد في جوهرها تطبيقًا عمليًا لنظرية القوة الناعمة في حل الخلافات بين السلطة والشعب وجمع الكلمة ووحدة الصف وحافظ على نسيج الوحدة الوطنية وهي إيذانه بإطلاق «الحوار الوطني» الذي جمع السلطات الثلاث وأسفر عن مبادرة العفو التاريخية عن المحكومين، وأيضاً يعد خطابي «تصحيح المسار» و«وثيقة العهد الجديد» من أهم الخطابات السياسية في التاريخ الكويتي المعاصر، بما يحملان من مضامين لتوظيف أدوات القوة الناعمة في إدارة الأزمات بعيدًا عن التشنج وتأزيم الأجواء لاسيما خطاب «تصحيح المسار» الذي رسم وحدد من خلاله خارطة الطريق لما ينبغي أن تكون عليه طبيعة مستقبل التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وكذلك خطاب «وثيقة العهد الجديد» والذي القاه نيابة عنه سمو نائب الأمير وولي العهد الأمين عضيد الأمس وامير اليوم الشيخ مشعل الأحمد في افتتاح دور الانعقاد لمجلس الأمة الذي يعد بمثابة توجيه، وإرشاد، ومتابعة، ورسالة موجهة من القيادة السياسية إلى الشعب وإلى السلطات في الدولة لما يجب أن يكون عليه العمل.

تصحيح المسار

وخروجًا من مرحلة الاحتقان السياسي بين السلطتين أجاد الأمير الراحل مجدداً توظيف أدوات القوة الناعمة حين استجاب لمطالب الشعب الكويتي التواق إلى الاستقرار بحل مجلس الأمة والعودة إلى الصناديق في انتخابات برلمانية حملت شعار «تصحيح المسار» وفق الية تصويت مختلفة عن السابق - حسب العنوان وليس القيد الانتخابي - وقام الأمير الراحل بتعيين رئيس جديد للحكومة لفتح آفاق جديدة للعملية السياسية والوقوف على مسافة واحدة من جميع السلطات، وكذلك وفي سابقة تاريخية لم يعتد عليها المشهد الديموقراطي في قاعة عبدالله السالم وضع الأمير الراحل قاعدة ذهبية في استخدام أدوات القوة الناعمة في التعامل مع السلطتين حيث أكد التزام السلطة بالوقوف على مسافة واحدة من السلطتين التشريعية والتنفيذية ووجه بعدم التدخل في عملية التصويت والاقتراع في الانتخابات البرلمانية في اختيار رئيس المجلس وأعضاء اللجان الأمر الذي عكس اختيار الأمة الحقيقي في تشكيل المجلس ورئيسه ما أعطى المجلس فرصة حقيقية لصناعة القرار السياسي وتعزيز التشريع، كما حرص الأمير الراحل على دفع مسارات التعاون الجاد والحقيقي بين السلطتين، باعتباره رباناً لسفينة الوطن التي يريد لها أن تنجو من الأمواج المتلاطمة والرياح العاتية فوجه الحكومة للاتفاق ومد يد التعاون للمجلس والاتفاق على خارطة طريق لإنجاز القوانين التي من شأنها تحقيق الاستقرار وتلبية احتياجات الوطن والمواطنين والدفع بمسيرة التنمية وعدم عرقلة المشاريع.

تأكيداً لنهج «تصحيح المسار» ومحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله شهدت فترة حكمه إحالة العديد من قضايا الفساد الكبيرة إلى القضاء وصدرت فيها أحكام نهائية غير مسبوقة بحق المتورطين فيها وطالت شخصيات كبيرة في الدولة وتم تنفيذ هذه الأحكام.

العفو

وتوقف الفهد كثيرا في حديثة عند العفو الكريم من امير العفو وهو اخر المراسيم والذي اكد استمراراً لنهجه في الحكم وكان آخر القرارات التي صادق عليها قبيل دخوله المستشفى بتوقيع المرسوم الثالث للعفو عن ابناء الوطن بلا شرط ولا قيد ما أسفر عن خروج الكثير من المحكوم عليهم بالسجن في قضايا الرأي، وكذلك عودة الجناسي المسحوبة ممن صدرت بحقهم أحكام علماً ان منها احكاماً تمس مسند الإمارة وهنا تكمن قيمة التسامح، وان أهمية العفو الكريم بانعكاسها الاجتماعي على الاسر فكم من طفل وطفلة وكم شاباً وشابة وكم اباً واماً وزوجة واختاً بحاجة الى عودة معيلهم واستقرار حياتهم الاجتماعية فالتماسك الاجتماعي الثمن من القضبان للمجتمع لمثل هذه القضايا تحديداً، فمن عفا وأصلح فاجره على الله وهو عزاؤنا الوحيد. واضاف انه يمكن القول بأن نهج القوة الناعمة كان ولايزال نهجًا أصيلا لحكام الكويت من آل الصباح الكرام، لاحترامهم وتمسكهم بالدستور الكويتي الذي يشكل خط الدفاع الأول للجبهة الداخلية في البلاد ووثيقة العهد بين السلطة والشعب، وتأكيدًا لذلك تجلت مجددا مظاهر القوة الناعمة في الانتقال السلس للحكم وفقا لمسند الإمارة استنادًا للدستور من خلال مناداة ولي العهد الأمين أميرًا للبلاد خلال أقل من ساعتين من إعلان الوفاة، وهذا يؤكد تفرد نظام الحكم الكويتي بالمنطقة الذي يجمع بين الحكم الوراثي والبرلماني، لتتجلى فيه أدوات القوة الناعمة التي تؤكد على أن الدستور حامي الدولة والأمة مصدر السلطات فيه. وختم حديثه قائلاً: إذا لم يكن نواف العفو حاكماً كيف يكون الحاكم؟ مؤكداً أن هذه السطور لا تفي باستعراض ملامح ومظاهر القوة الناعمة التي اتخذها الأمير الراحل نهجا لعهده الذي امتد قرابة الثلاث سنوات على الصعيدين الخارجي والداخلي، فهناك الكثير من الانجازات في مسيرته التي تتجاوز 50 عاماً من العطاء – يرحمه الله - فهو رجل صدق ما عاهد الله عليه، فكيف لا وهو القوي الأمين بخلقه ودينه وتواضعه، وبنهجه في العفو واللين مع أبناء شعبه لذا استحق لقب امير القوة الناعمة وهو لقب يضاف للقب امير العفو بجدارة واستحقاق بل هو عنوان القوة الناعمة والنموذج الدال عليها طيب الله ثراه وأحسن مثواه.

الدول الست اصطفت خلف اتفاقية العلا فأعادت إليه الفاعلية

المستشار أسعد الفهد: مجلس التعاون قوة خليجية ناعمة

الطريق للوحدة الخليجية مملوء بالتحديات والعقبات

المجلس الأعلى يحتاج إلى إعادة رسم مسارات جديدة مع القوى الدولية

المرحلة تحتاج إلى سياسات موحدة تحقق أمن واستقرار دول التعاون

خطوتا خطوات هائلة للأمام.. واستطعنا تعميق الحضور الإقليمي والدولي

مجلس التعاون بات إطاراً قوياً للأمن الجماعي وسياجاً لحماية المكتسبات والتصدي للأخطار

في دراسة مفيدة أعدها مستشار دعم اتخاذ القرار رئيس مركز DRG للاستشارات والتنمية أسعد الفهد بمناسبة انعقاد قمة دول مجلس التعاون الخليجية الرابعة والأربعين التي قرر أعمالها اليوم، نلفت إلى أن مجلس التعاون الخليجي يعد قوة ناعمة حققت نجوماً ملموسة لعبت صيانة الطين.

وقال في دراسته إن المجلس رغم انجازات لم يحقق الوحدة الخليجية على النحو الذي تطمح اليه الآباء المؤسسون لأنه ان الطريق لهذه الوحدة مملوء بالتحديات والعقبات.

وأشارت الدراسة الى أن دول المجلس استطاع خلف اتفاقية «العلا» التي أعادت إليها قوتها وفاعليتها.

ورأت أن المجلس الأعلى يحتاج أن يعيد رسم مسارات جديدة للتحالفات مع القوى الدولية والأطراف المتنافسة على النفوذ في المنطقة لاسيما أننا على أعتاب تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وهي مرحلة جديدة تحتاج لسياسات موحدة تدرك طبيعة التحالفات والاصطفافات الجديدة وتخطط لتشراكات متوازنة مع القوى الدولية بناء على القوة الناعمة التي يمتلكها المجلس لإحداث التوازن الاستراتيجي في ميزان القوى في المنطقة بما يحقق أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضحت الدراسة أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية استطاع منذ قمته الأولى التي انعقدت في أبوظبي في مايو عام 1981 أن يثبت أنه من أهم التجمعات الإقليمية في المنطقة والعالم، ليس فقط إنه استطاع أن يظل صامداً في مواجهة التحديات الخطيرة التي واجهته، على مدار أربعة وأربعين عاماً من تأسيسه، وإنما أيضاً لما حققه من إنجازات على الأصعدة المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، كما استطاع المجلس أن يمضي قدماً باتجاه تعزيز المواطنة الخليجية، ويحقق الكثير من آمال الشعوب الخليجية في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار.

وأضافت بحسب المجلس أنه نجح في تطوير العمل عبر مسيرته، وأن يتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وأثبت أن إرادة التعاون والتكامل بين دوله قوية وصيغة والأهم من أي معوقات أو صعوبات، لأنها تنبع من الإيمان بوحدة التحدي والمصير وبما يمتلك من موارد وإمكانات طبيعية وبشرية وبما يحققه من أمن المواطن الصحية والغذائية.

ولفتت الانتباه إلى أن المجلس منذ تأسيسه في مايو عام 1981 بالعديد من المحطات والمنعطفات المهمة التي خطا فيها خطوات كبيرة إلى الأمام على طريق التضامن والوحدة.

واستطاع

أن يحافظ على وجوده وتماسكه مقهوراً على السامحين والأزمات الصعبة التي اعترضت مسيرته فإنه استطاع أن يواجهها بموقف واحد وبرؤية متشددة ما أسميه في تعميق الإيمان العميق به وبأهميته كمصدر للقوة الصلبة والناعمة وإطار قوي لتحقيق التواصل بين دوله.

ورات الدراسة أن المجلس بات إطاراً قوياً للأمن الجماعي، وسياجاً لحماية مكتسبات دوله والتصدي لكافة الأخطار التي تعترضها، وأصبح يلعب من هذا المنطلق دوراً مؤثراً في إدارة الأزمات التي تشهدها المنطقة خلال السنوات الماضية، هذا إضافة إلى تزايد ثقلة الدولية به بصفته يمتلك أدوات القوة الناعمة التي مكنته من تحقيق الاستقرار والتنمية في إطاره الإقليمي، وذلك بفضل السياسات الخارجية المتوازنة التي يتبعها مجلس دول التعاون الخليجي من أجل تحقيق التنمية والاستقرار والسلام في المنطقة.

الانطلاقة الأولى

ورات أن انطلاقة مجلس دول التعاون الخليجي في 21 رجب 1400 الموافق 25 مايو 1981م كانت تهدف لإيجاد صيغة تعاونية تناسبهن تتمثل في التنسيق والتكامل والترابط بين دوله في جميع المجالين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

وأشارت أن التطلعات واعدة في بيئة النظام الأساسي التي تحددت على ما يربط بين الدول، الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وعلمها متطلبات تمثل القوة الناعمة لدول المجلس وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية لأمة العربية وانتمائه الأساسي للمجلس.

وأشارت الدراسة إلى أن النظام الأساسي للمجلس يهدف أيضاً لتأسيس أدوات ومصادر القوة لمواجهة التحديات في واقع المنطقة المضطرب من خلال «وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك، والمواصلات بالإضافة إلى الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، كما يحرص المجلس على دفع وتطوير الصناعات الحيوية التي تمتلكها الدول الأعضاء في مجالات التقدم العلمي والتقني والصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بين دول المجلس.

بواعث النشأة

ومن خلال الدراسة التي قام بها المركز يرى الباحث أن بواعث انطلاق مجلس دول التعاون الخليجي جاءت استجابة لمعطيات واقع إقليمي مضطرب يهدف المجلس من تحقق سياسي واقتصادي يحقق الاستقرار لدوله الست عبر تفريس أدوات ومصادر القوة الصلبة والناعمة التي يمتلكها الدول الأعضاء وصيغها في برتقة ومكاوحة وأهداف وتأكيدا لذلك يستشهد بالعهد بما قاله الدبلوماسي الكويتي السابق د. عبدالله بشارة الذي شغل منصب أول أمين عام للمجلس، أن قرار إنشائه جاء متأثراً بالظروف الإقليمية التي برزت في ذلك الوقت وعلى رأسها اتفاق السلام المصري الإسرائيلي والثورة الإسلامية في إيران، حيث أيقظ الحدثان الهواجس لدى دول الخليج العربية ذات السياسة المحافظة، إلى «خطر الاعتراف العربي بالمستجدات والاصطفافات بعد توقيع الرئيس المصري الراحل أنور السادات إتفاق السلام مع إسرائيل، وتغييره على إثر ذلك مواقف وبرزت ضرورات».

وتطرق بقول: انه وبالنظر إلى مجالات التعاون بين دول المجلس منذ تأسيسه وحتى الآن نجد أنها شكلت و مرّرت مخلوحته على مستوى القوة الصلبة في مجالي التعاون العسكري والأمني وكقوة ناعمة لدوله على المستوى الداخلي وفي محيطها الإقليمي والدولي والتي أسهمت التطورات السياسية والتعاون في مجالات الثقافون والقضاء والإعلام والاقتصاد، وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، إضافة إلى التنمية الاستثمارية للمجلس الأعلى والتعاون في مجال تحقيق التكامل الصناعات، وفي العلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية.

وأكدت الدراسة أن المجلس أسهم في تعزيز التعاون على مستوى الدول الأعضاء وتحقق ذلك بشكل واضح في الجانب العسكري والأمني وتمثل مظهران لتقوة الصلبة، حيث قررت دول المجلس تشكيل قوة بقاع مشتركة تحمل اسم «قوات درع الجزيرة» في نوفمبر 1982.

وذلت على ذلك بقولها إن هذه القوة نفذت أول تمرين مشترك بعد ذلك بعام على أرض الإمارات، وشرعرت هذه القوات التي كان قوامها في البداية 5 آلاف جندي في منطقة هجر الباحث تحمي شرقي السعودية في عام 1986، وفي أكتوبر 2000 اجتمع وزراء دفاع دول المجلس في مسقط وأعلنوا عزمهم رفع عدد القوات إلى 22 ألف رجل.

التعاون العسكري

ورأت أنه بالنظر لمسيرة العلاقات بين دول المجلس نجد أنها لم تقف عند هذا الخروج في تحقيق التعاون العسكري والأمني وتوظيف قوتها الصلبة وإنما سعت لتفعيل قوتها الناعمة حيث نص النظام الأساسي للمجلس على العمل على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالين وصولاً إلى وحدتها» وبناني تعزيز التعاون الإقتصادي المشترك في مركز متقدم ضمن مجالات التكامل بين دول المجلس، وقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

أدوات القوة

وأكدت أن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بالعديد من أدوات القوة الناعمة لعل من بين 195 دولة العضاء في الأمم المتحدة ليس هناك تصنيف، كأي موضوعاً آخر من المعلومات والإحصاءات والمقارنات السياسي والاقتصادية قوية وموثرة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، السبب أنه يشكل تكتلاً سياسياً واقتصادياً ليست دول تسيطر على موالي ثلاثين مائة من استياطيات العالم المؤكدة من النفط والسلع الإستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصادات العالم وكأي دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة في أدوات الأوزن عالمياً في اقتصادي النفط والرفاية الثانية في اقتصادياتي العالم، وفي أيضاً الأولى عالمياً في إنتاج النفط.

وتتبع مساحة دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 2.410 مليون كم مربع، أي 15 في المئة من مساحة الدول العربية كلها، وأنها شريط ساحلي مشترك يبلغ 2929 كيلومتراً، وقد بلغ عدد سكان دول المجلس عام 2020، حسب إحصائيات المجلس، 57.4 مليون نسمة.

واستطردت الدراسة تقول إنه وبين خلال استخدام المنهج الاستقرائي والتاريخي في رصد دور مجلس التعاون الخليجي في توظيف أدوات القوة الناعمة يرى الفهد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في مايو 1981 استطاع أن يحقق العديد من الإنجازات ويستخدم في أدوات القوة الناعمة التي يمتلكها الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بتنفيذ العديد من المشاريع المشتركة أو فيما يخطق بتطوير مستوى التنسيق والتعاون والتكامل، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع المجالين، وصولاً إلى وحدتها، أو فيما يتعلق بتطوير البنات عمله، ويمكن تناول مظاهر استثمار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأدوات ومصادر القوة الناعمة في العبارات التالية:

- توظيف القوة الناعمة على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادي.
- تعزيز الشراكة الخارجية لقوة ناعمة مع القوى الإقليمية والدولية.
- تفعيل أدوات القوة الناعمة لعلاج الأزمات الداخلية.
- تعزيز المجلس للمواطنة الخليجية كقوة ناعمة.

وفسرت الدراسة مثالاً لهذه المسارات بقوله فيما يتعلق بتوظيف القوة على صعيد العلاقات السياسية يرى الفهد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته استطاع أن يصل بإطار موحد تمتزج فيه الرؤى والتصورات المختلفة لدوله في محاولة للتقريب فيما بينها وتوحيد مواقفها ورؤاها تجاه مختلف القضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وتحقق شبكة من المصالح المشتركة أساسها الروابط المشتركة ووحدة الهدف والمصير. وشهد العمل الخليجي المشترك، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، طفرة كبيرة، من خلال تعميق مسيرة مجلس التعاون والتنسيق في مختلف المجالات، حيث واصل قادة دول المجلس، اجتماعاتهم

المستشار أسعد الفهد

وتطلعاتهم لبحث التطورات في المنطقة والعالم، وتعزيز التعاون الثنائي.

وأكدت أن المجلس رغم أن بين دول المجلس في بعض القضايا السياسية، إلا أن هذه الخلافات لم تؤثر على مسيرة العمل الخليجي المشترك، الذي ظل محافظاً على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، وأعمدت سياسة الحوار السلمي وسيلة لفض الخلافات الأمر الذي أعطى المجلس قدراً عالياً من المصداقية كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية في محيطها الإقليمي والعالمي.

المخاطر المشتركة

قالت الدراسة: بدأ توظيف المجلس لقوة الناعمة إضافة إلى القوة الصلبة واضحاً في المواقف القوية التي اتخذها المجلس في الدفاع عن مصالح أعضائه، وفي مواجهة المخاطر المشتركة التي تواجه دول المجلس وتجلى ذلك بوضوح في توحيد القرار الخليجي السريع بقطع العلاقات وتجميدها مع إيران في يناير 2016، رداً على الاعتداءات الإيرانية الغاشرة، أو الانخراط في عملية «عاصفة الحزم» وإعادة الإنبه في مارس عام 2015 لردع التمدد الحوثي المدعوم من طهران، ولفتح الطريق أمام الأعمال الإغاثية والعسكرية التي تقوم بها التحالف الأخرى المدعومة من إيران مثل حزب الله اللبناني.

واضافت ومنذ انطلاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان تأكيده الواضح على المواقف الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال إيران لجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، والتأكيد على دعم السلمي من السيادة الكاملة للإمارة العربية المتحدة على جزرها الثلاث، وعلى أعباء الاتفاقية والإقليم الجوي والتعرف القتاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لليمن، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة، واعتبار أن أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث، لاغية وباطلة، ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية.

وتابعت: وبخصوص العمل، ما كان سيكون مجلس التعاون أن يتخذ هذه المواقف التي تعكس قوة دوله الصلبة والناعمة، لولا وجود نوع من التوافق والتعاون السياسي فيما بين دوله، وعزز من كثافة حجم التفاعلات السياسية بين دول المجلس سواء من خلال الاجتماعات التي تتم في إطاره على مختلف المستويات أو عبر القنوات الدبلوماسية والحرص على التشاور في مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وهو ما تعكسه بيانات المجلس الأعلى الذي يمثل القادة، مروراً بالمجلس الوزاري، وانتهاء باجتماعات الفئات الفرعية مع الحرص على المشاركة فيها على أعلى مستوى ممكن، الأمر الذي يعكس مدى عمق العلاقات، وفان أقلّه أن اجتماعات المجلس الأعلى عادت هي الإطار المنعقدة ولم تنقطع على الإطلاق حتى خلال الأزمات الأكثر حدة، وكذلك استضافت عدد من القمم الأخرى لتعميق أواصر من التعاون بين دول المجلس وفي إطاره، مثل آلية القمة التشاورية التي بدأ تطبيقها في مايو 1999 والوثيقة الاستكارية الخليجية التي تمت الموافقة عليها في قمة الكويت سنة 2007 بهدف فتح المجال أمام المشاركة الشعبية في فضاءا الإصلاح والتفاعل.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن مجلس التعاون الخليجي استطاعت إقليمية تمتلك العديد من أدوات القوة الناعمة التي تم استثمارها في الكثير من المجالات، وسعى المجلس الأعلى لتوظيفها لتحقيق الوحدة الخليجية ذلك لم يحققها على النحو الذي تطمح لها الآباء المؤسسون فالطريق لهذه الوحدة مملوء بالتحديات والعقبات في ظل تعارض السياسات الداخلية والخارجية ومشاريع النفوذ الإقليمية لدول المجلس.

وقالت أما على المستوى الخارجي فاستطاع القول إن مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عشرة إقليمية بعد قوة ناعمة لدوله حقق لها التأثير بفضل تفعيل أدوات ومصادر هذه القوة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

قوة الكويت الناعمة متمثلة بالدستور جذبت إعجاب الأنظمة المتقدمة حتى يومنا هذا

أسعد الفهد: الديمقراطية الكويتية شكلت نموذجاً رائداً وانعكست على تعزيز مكانة الكويت وحضورها العربي والإقليمي والدولي

- الكويتيون أول شعب خليجي عربي استنّ دستوراً وانتخب مجلساً تشريعياً
- الكويت سطّرت تاريخاً عريقاً في المشاركة السياسية والبداية انتخاب مجلس تشريعي

يقف مستشار دعم اتخاذ القرار والباحث السياسي في شؤون القوة الناعمة، رئيس مركز «EWG» للاستشارات والدراسات والتنمية، أسعد الفهد، على مسافة واحدة بين تاريخ الكويت وواقعها سياسياً، فعلى جانبي طريقهما هناك إشارات عدة تؤكد عمق مسيرة الديمقراطية محلياً، وأن مبادراتها منذ التأسيس لاتزال تخطف الأنظار.

ويلفت الفهد، إلى أن استخدام النواب للأدوات الدستورية، وفي مقدمتها أداة الاستجواب قديماً وليس حديثاً، وأن أول استجواب بدأ تاريخياً كان 11 يونيو 1963، مشيراً إلى أنه حتى 17 يناير الماضي شهد مجلس الأمة 138 استجواباً.

ويبين أن الديوانية في الكويت أداة سياسية فاعلة، ودائما ما تكون طرفاً في صناعة القرار السياسي.

وذكر أن الكويت سطّرت تاريخاً عريقاً في المشاركة السياسية خليجياً وعربياً، وأن البداية جاءت مع انتخاب مجلس تشريعي، موضحاً أن روح الديمقراطية محلياً لم تنشأ مع المجلس التأسيسي بل منذ مبايعة أول صباح.

وفيما يلي نص المقابلة:

● معلوم أن الكويت تشكل نموذجاً ديمقراطياً فريداً، ما يجعل السؤال مشروعاً عن نقطة ارتكاز قوة التجربة الكويتية؟

- من حيث المبدأ يتعين الإشارة إلى أن تجربة الكويت في الممارسة الديمقراطية شكلت نقطة ارتكاز محورية في تعزيز موقعها عالمياً كدولة سباقة بتأسيس وإرساء ديمقراطيتها، معززة بممارسات مختلفة لتطوير هذه الممارسة، فضلاً عن محطات تاريخية أثبتت خلالها أن الجميع متقاطع ومتفق على اتباع الديمقراطية كنهج حياة وليس رفاهية، وهذا مصدر قوتها الرئيسي.

وبفضل قوتها الناعمة، جذبت الكويت إعجاب الأنظمة حتى المتقدمة بممارساتها الديمقراطية، فمنذ صدور دستورها 1962، وهي تبني مصدات أكبر، وأكثر قوة في حماية ديمقراطيتها، وإلى الحدود التي نالت معها إشادات دولية باعتبارها نموذجاً رائداً ومتطوراً ومهما في تعزيز المشاركة السياسية مدفوعة بمشاركات سياسية متنوعة من مختلف فئات المجتمع.

● الحديث عن عمق تاريخ الديمقراطية في الكويت يحفز للسؤال عن بدايات الممارسة الديمقراطية محلياً؟

- بخلاف المعتقد فإن مسيرة الديمقراطية محلياً لم تبدأ مع المجلس التأسيسي، وكانت البداية عندما بايع الكويتيون أول صباح، باختيار الشيخ صباح الأول كأول حاكم للكويت، وفق نظام الإجماع والشورى، والذي يقوم على مبدأ تبادل الرأي بالمحبة واحترام حرية الآخرين في التعبير عن آرائهم.

ومن هنا يمكن القول إن روح الديمقراطية لم تكن حديثة النشأة، أو وليدة للعقود القليلة الماضية، بل متأصلة منذ نشأة الإمارة، وبدأت روحها منذ 1752، فيما حافظ الجميع على دعم هذه التجربة.

● كيف بدأت قصة شعب الكويت والمجلس التشريعي الأول خليجياً؟

- انطلاقاً من وعي حكام الكويت بمعاصية الديمقراطية، مرّت مسيرتها بمراحل مختلفة عدة، امتدت إلى يومنا هذا، فكانت الكويت سباقة في إقامة مجلس للشورى في عام 1921، وذلك من خلال وثيقة ذكرها المؤرخون ابرمت بين أهالي الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح رحمه الله.

وبعد ذلك سطرت الكويت تاريخاً عريقاً في المشاركة السياسية، ونتيجة طبيعية لذلك كان الكويتيون أول شعب خليجي ينتخب مجلساً تشريعياً 1938، ويكتب دستوراً ويختار أعضاءه للتمثيل الشعب.

ومن هنا يمكن التأكيد على أن تجربة الكويت الديمقراطية ليست إلا حلقة ضمن سلسلة متصلة شهدها التاريخ السياسي للبلاد، واتضحت رؤيته منذ بداية استقلال الكويت 1961، والذي تمخّض عنه ولادة أول دستور في الجزيرة العربية، برؤية جديدة مستقلة رسمت مستقبلاً زاهراً ومميزاً للحياة النيابية.

● من وجهة نظرك السياسية كيف ترى تجربة تأسيس المجلس التشريعي وإصدار الدستور؟

- أعتقد أنها شكلت أولى المحطات التاريخية التي مرت بها البلاد في تكوين مسيرتها الديمقراطية، مروراً بالوثيقة الدستورية 1938، حتى ولادة (دستور 1962)، والذي يعد الوثيقة الأبرز في تاريخ البلاد.

إضافة إلى ذلك، تمثل هذه التجربة محور تحقيق الحلم من خلال تحول الكويت سياسياً إلى دولة بمفهومها المتطور، وكانت البداية مطلع الستينيات، حيث بطل 19 يونيو 1961 بداية مرحلة جديدة في تاريخ الكويت سياسياً.

ففي هذا اليوم استكملت الكويت سيادتها، وحصلت على استقلالها التام بإنهاء أحكام اتفاقية 1899، وإعلان سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح قيام المؤسسات الدستورية والحكومية في أقرب وقت، ولم يمض شهران على توقيع معاهدة الاستقلال، حتى تمت الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يتولى عند تأليفه إعداد دستور للبلاد.

● هل تستذكر بعض محطات انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي؟

- بالطبع الكثير في مقدمتها تنافس 73 مرشحاً، ضمن 10 دوائر، حيث أسفرت النتائج عن فوز 20 مرشحاً، ليضم المجلس في عضويته 11 عضواً تم تعيينهم بحكم وظائفهم كوزراء، وصدر المرسوم الأميري رقم (1) بتاريخ 14 يناير 1962، بدعوة المجلس التأسيسي إلى الانعقاد، وفي صباح السبت 20 يناير 1962 عقد المجلس جلسته الأولى، والقى الشيخ عبدالله السالم خطاب افتتاح اعماله.

وبعد ذلك تم انتخاب المرحوم عبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيساً للمجلس التأسيسي بالتزكية والإجماع، كما تم انتخاب المرحوم الدكتور احمد محمد الخطيب نائباً للرئيس.

● بقراءة سريعة للمرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1961 برأيك إلى ماذا كان يشير إجراء انتخاب للمجلس التأسيسي؟

- إلى الرغبة الأميرية الواضحة تجاه إقامة نظام حكم مدني على أسس واضحة، إلى جانب التمهيد لإصدار دستور للبلاد يستمد احكامه من ظروفها، ويستند إلى المبادئ الديمقراطية.

● ماذا عن الجدل الذي أثير في لجنة الدستور وفي المجلس التأسيسي، حول ما نصت عليه المادة (131) الخاصة بحظر اشتغال الوزير باي مهنة خلال توليه الحقيبة الوزارية؟

- باختصار بعض الاعضاء اعتبرها غامضة، لكنها حسمت في النهاية لصالح الحظر، وبين المواد الخلافية، ما تعلق بالنظام البرلماني أو الرئاسي، وعمل الدستور على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج، إضافة إلى الأخذ بنظام الفصل بين السلطات.

● بنقاط واضحة بماذا تميز الدستور الكويتي؟

- تميز بتأصيل الديمقراطية في ممارسات نظام الحكم الذي نشأ متزاوجاً بشكل رائع مع الحكم الوراثي، فهناك برلمان حر منتخب وحقوقه شعبية أصيلة، يمارس صلاحياته تحت مظلة حكم وراثي ارتضاه الشعب في ذربة مبارك من آل صباح، إضافة إلى أن الدستور جاء وسطاً في نظامه السياسي بين النظامين البرلماني والرئاسي، مع ميل أكبر نحو البرلماني تعزيزاً لدور الأمة.

ونتيجة ذلك تميز دستور الكويت بكفالة الدولة لأوجه الحياة الضرورية، وفي مقدمتها التعليم والصحة، وتوفير العمل للمواطن، كما ضمن المساواة والعدالة في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات، فيما جاء الدستور معبراً عن إرادة الحاكم والمحكوم في العيش معاً، تحت مظلة الديمقراطية ودولة القانون.

● وماذا عن تجربة المجلس البلدي؟

- بدأت 1930، وهي أول تجربة انتخابية تم بموجبها انتخاب 12 عضواً، استطاعت قيادة تجربة الكويت التنموية في عالم كان قد بدأ الانطلاق نحو البناء والتعمير.

وجرت انتخابات المجلس البلدي عام 1932 بعد أن صدر قانون البلدية في 1931، ثم تطورت تجربة المجلس البلدي الديمقراطية وتعددت اختصاصاته حتى اصبح مجلساً مصغراً للوزراء والشورى معاً، بما يتناسب مع اداء مهامه.

- الديوانية في الكويت أداة سياسية فاعلة فمن خلالها يحدد مستقبل النائب
- استخدام النواب أداة الاستجواب كان منذ التأسيس ومتنوعاً
- قوة الدستور الكويتي تكمن في صعوبة إجراءات تعديله وتنقيحه

● هل كان هناك حراك سياسي فعال من النخبة في تطوير الممارسة الديمقراطية؟

- بالطبع، ومن صوره ذلك الإجتماع التاريخي لوجهاء الكويت وتجارها الذين طلبوا خلاله من امير البلاد إدخال مزيد من الديمقراطية على نظام الحكم، ليتم الإعلان 1938 عن تأليف أول مجلس تشريعي من 14 عضواً، تمت الدعوة لانتخابهم بواسطة 320 ناخباً يمثلون اهم القوى التجارية والاجتماعية في المجتمع الكويتي وجهت دعوة لهم من الأمير وتنافس على العضوية 20 مرشحاً لذلك تعتبر هذه الخطوة مرحلة تاريخية في حياة الكويت السياسية، حيث ترتب عليها قيام المجلس التشريعي المشكل بفضلها بصياغة مشروع أول دستور لدولة الكويت، غير أنه لم يكتب له الاستمرار سوى 5 أشهر بسبب تأثير على المصالح البريطانية، خصوصاً فيما يتعلق بالنفط، فتنادى أفراد الشعب في ديسمبر 1938 واجمعوا على توحيد الكلمة، وتصفية النفوس وتوسيع قاعدة ممثلي الشعب، ليصبحوا 20 عضواً بدلاً من 14.

● لوحظ في الفترة الأخيرة كثرة استخدام النواب لأداة الاستجواب بحكم مشاهداتك هل يشكل الاستجواب ظاهرة نيابية في الكويت؟

- بالعكس، فهذه الممارسة قديمة نيابياً، ومنذ نشأته ناقش مجلس الأمة استجوابات عدة بموضوعات متنوعة، أولها جاء في 11 يونيو 1963، ووصل حدة بعضها إلى حل البرلمان، وانتهت في أغلب الأحيان بسحب المستجوب لطلب طرح الثقة بالوزير او فشله في الحصول على أغلبية تتيح له إصدار قرار على الاستقالة.

وما يعزز الامتداد التاريخي لاستخدام الاستجواب أن مجلس الأمة ناقش 138 استجواباً منذ تأسيسه حتى 17 يناير 2023، والتي شملت شتى المجالات وامتدت لجميع الوزارات تقريباً، وأسفر بعضها عن دفع حكومات إلى الاستقالة باكملها، بينما تسببت بعض الاستجوابات في تعليق الدستور وحل مجلس الأمة بذاته، ومثال ذلك ما حدث في 3 يوليو 1986.

● يلحظ انه رغم عدم وجود أحزاب سياسية رسمية في الكويت تمتاز الحركة السياسية بالحراك الدائم، فما السر برأيك؟

- أحد المقومات منذ نشأة الحياة السياسية في الكويت، بمراحل تطورها ونضوجها ومحطاتها المختلفة، أنها لم تخل من زخم الحضور للقوى السياسية والاجتماعية غير الرسمية، والتي تجمع بين أصحاب الأفكار المشتركة.

ومع مرور الوقت استطاعت هذه القوى فرض حركتها ونشاطها، خصوصاً بعد أن اكتسبت الممارسات الديمقراطية عمقاً أدى بها إلى تشكيل تيارات وتكتلات شاركت جميعها في إثراء الحياة السياسية في الكويت.

● عند الحديث عن الحياة الديمقراطية والسياسية في الكويت يصعب تفادي الإشارة إلى دور الديوانية سياسياً؟

- من المؤكد أن الديوانية في الكويت تعد أبرز الأدوات السياسية الفاعلة في تكوين المعتقد السياسي، فمن خلالها تمارس الديمقراطية باشكالها المختلفة، اعتباراً من تشكيلة الحياة البرلمانية إلى صنع القرار السياسي، فمقدار ما يملك المرشح من تأييد وتأثير من أصحاب الديوانيات في دائرته الانتخابية يحدد مستقبله السياسي.

وفي الوقت نفسه فإن الديوانية تشكل نوعاً من انواع المحاسبة والمراقبة لنائب الدائرة، بحيث يلتقي روادها نوابهم، ما يعكس بصورة أو باخرى دورهم التشريعي غير المباشر.

وعملياً مكنت الديوانية الكويتية باسلوبها البسيط في التنظيم وبنمطها التقليدي من الدخول في عالم السياسة، وكانت طرفاً في صناعة القرار السياسي، وعززت كذلك من دور قوى الضغط السياسي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الدولة، وهي بلا شك تعتبر نموذجاً فريداً.

● ماذا عن أبرز التحولات التي واجهتها المجالس التشريعية في الكويت؟

- كثيرة، لكن الأهم أن المتحكم الرئيسي فيها كان النظام الانتخابي المحدد لعدد الدوائر الانتخابية والأصوات التي تُمنح لكل ناخب ومازالت تشكل خللاً.

● وسط الحديث عن مآلات الأوضاع السياسية الأخيرة وتزايد التصدع في علاقة الحكومة بالنواب، يكون السؤال مشروعاً عما يميز سياسة الكويت الداخلية؟

- دعنا نؤكد أن الشعب الكويتي حاكماً ومحكوماً، حكومة ومجلساً، يتنادى في وقت المحن والأزمات ويكونون صفاً واحداً وسداً للحاكم مهما كان هناك من اختلاف أو خلاف من أجل وحدة الصف وتماسك الجبهة الداخلية والخارجية، وهناك العديد من الأحداث والشواهد على مر التاريخ تؤكد ما أقول.

ويميز ذلك حرص النظام السياسي على وجود دور أساسي في المشاركة السياسية مع الأسرة الحاكمة، عن طريق مجلس الأمة، إلى جانب عدد من الصلاحيات يمارسها النواب على رأسها الموافقة على اختيار ولي العهد.

وبتوازي كذلك مع هذا دور الحركات النقابية والطلابية، ومشاركة المرأة في جميع الأنشطة والفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية، ولذلك يمكن القول إن كل ما سبق يدعم الأداء الديمقراطي وممارسة الحريات أمام أنظار العالم أجمع.

● أخيراً برأيك ما أبرز إنجازات الديمقراطية في الكويت؟

- أولها وأهم مكتسباتها الدستور الذي أنعش مسيرة الديمقراطية في الكويت، باعتباره الحصن المنيع في مواجهة أزمات داخلية وخارجية عدة، إذ سار أمراء الكويت على نهج حماية سلطة الدستور وأكدوا في كل مناسبة وخطاب حرصهم على التمسك بما جاء فيه والاحتكام إليه، باعتباره صاحب الكلمة المسموعة في تقرير المصير.

● هل من كلمة أخيرة؟

- شكراً لجميع المؤرخين والموثقين لمراحل التطور الديمقراطي بالكويت، الذين كنا ومازلنا ننهل من علمهم ومزاجمهم.. أطال الله في عمرهم، ورحم المتوفين منهم.

مدينة الحرير

مستشار دعم اتخاذ القرار ورئيس مركز EWG للاستشارات والدراسات والتنمية

أسعد الفهد: ضرورة الإسراع بمشروع مدينة الحرير لدفع عجلة التنمية ولضمان مستقبل الجيل والأجيال

في مقابلة مع اسعد الفهد مستشار دعم اتخاذ القرار والباحث السياسي في شؤون القوة الناعمة ورئيس مركز EWG للاستشارات والدراسات والتنمية البشرية عن اهمية العمل على دفع عجلة مشروع مدينة الحرير، يرى أسعد الفهد أن مدينة الحرير المزمع إنشاؤها في الكويت تمثل الحلم الذي طال انتظاره حيث تعتبر أضخم مشروع واجهة بحرية في العالم، من شأنها أن تضع الكويت في واجهة البلدان الاقتصادية الجاذبة في مجال الاستثمار والسياحة وريادة الأعمال. وتطرقت الدراسة المتخصصة التي أعدها مركز EWG للاستشارات والتنمية وأشرف عليها الباحث الأكاديمي أسعد الفهد الى تجارب الإقليمية والعالمية في إنشاء المدن الذكية وقد تطرقنا معه الى ما توصلت اليه الدراسة واليكم نص المقابلة :

هل ترى أن مشروع مدينة الحرير ضرورة لمستقبل أفضل لكويت؟

تشير الدراسة إلى أن من المتوقع أن يرتفع نحو نصف السكان إلى ثلثي سكان العالم عند 2050، ما سيؤدي إلى زيادة في التلوث المؤثر في المناخ، ومن ثم التأثير سلبًا في جودة حياة الإنسان في البيئة الحضرية. وهذا يتطلب التفكير بجدية في مستقبل المدن وإعادة النظر في فلسفة تحديث التخطيط لمشروع مدينة الحرير على أسس جديدة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز العدالة الاجتماعية. ولتحقيق ذلك برزت أفكار ومبادرات كثيرة من ضمنها مفاهيم «مدن المستقبل» Future Cities، والتنمية الحضرية المستدامة Urban Sustainable Developmen ونحوها.

تعاني الكويت من التلوث والازدحام المروري وتحتاج للانتقال السريع نحو تحقيق مفهوم المدن الذكية التي تتسم بالاستدامة والجودة هو ما يتطلب تحسين شبكات النقل العام للحد من التلوث وتخفيف الازدحام المروري، ما سينعكس إيجابا على تخفيض الوفيات الناتجة عن الحوادث، إضافة إلى إنشاء مجمعات للخدمات الضرورية في مناطق قريبة للسكان للحد من الرحلات الطويلة داخل المدن. وهذا كله متوفر في المدن الذكية ومدن المستقبل ومنها مدينة الحرير التي يتطلع اليها الكويتيون بشغف.

هل تتوقع ان تشكل مدينة الحرير نموذج عالمي للمدن الذكية ؟

عرضت الدراسة لنماذج كثيرة من التجارب العالمية في إنشاء المدن

> من غير المقبول ان يكون قانون مدينة الحرير معطل لمشروع العشرية القادمة للكويت

> مشروع مدينة الحرير من شأنه أن يضع الكويت في واجهة البلدان الاقتصادية الجاذبة في مجال الاستثمار والسياحة وريادة الأعمال

وبنيتها التحتية وكذلك التطورات الأخيرة في إنترنت الأشياء (IoT)، والذكاء الاصطناعي (AI) والتوأم الرقمي والروبوتات والشبكات الذكية كلها تقود وتدعم تطوير المدن الذكية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وترشد الدراسة إلى ضرورة أن تكون فلسفة مدينة الحرير جمع كافة الجهات الحكومية لتصبح كمؤسسة واحدة تقدم خدمات شاملة للمتعاملين فيها بأسلوب سهل وفعال. وتشمل المشاريع التي ستقام فيها استخدام تطبيقات وأجهزة ذكية عبر ثلاث مسارات:

الحياة الذكية: والتي تتناول قطاعات الصحة والتعليم، والتنقل، والإتصالات، والمرافق العامة، وخدمات الطاقة.

الاقتصاد الذكي: والذي يتناول تطوير شركات، وخدمات موانئ، وسوق أسهم، ووظائف.

السياحة الذكية: والتي تتناول توفير بيئة ذكية ومناسبة للسياحة، تشمل تأشيرات دخول والطيران والبوابات الذكية، وخدمات الفنادق.

هل تعتقد اننا تأخرنا كثيرًا في اللحاق بدول المنطقة من الناحية الإنسانية ؟

تأخرت الكويت كثيرا في اللحاق بركب الدول التي نفذت وتنفذ مدنًا حديثة سواء كانت ذكية او مستقبلية على المستوى الإقليمي او الدولي، ففي دول مجلس التعاون الخليجي تصدرت أبو ظبي ودبي المركز الأول والثاني كأذكى مدينتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2021 للمرة الثانية على التوالي، وفق مؤشر IMD السنوي للمدن الذكية وأيضا ما شهدة دولة قطر من نهضة عمرانية في سنوات قليلة .

> على الحكومة الحالية تفعيل توصيات الحكومة السابقة بتعجيل بتشغيل ميناء مبارك لما له من ابعاد أمنية واقتصادية

وهنا اشدد أن الكويت لا تنقصها الإمكانات ولا الخبرات اللازمة لإقامة مشروع بحجم مدينة الحرير ولدينا المعايير الدولية والنماذج التي يمكن أن نقيس عليها ونتسج على منوالها ونتفوق عليها، ولدينا تجارب عالمية يمكن أن نسترشد بها فهناك ذكي ثلاث مدن على مستوى العالم في (سنغافورا وزيوخ واوسلو). ولدينا مؤشر المدن الذكية الذي يصدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا بالتعاون مع جامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم.

هل ترى ان مدينة الحرير حلم بحجم التطلعات؟ وهل هي بحاجة لمشروع قانون توافقي بين السلطتين بعيد عن تدخلات أطراف أخرى متنفذة ؟

تناقش الدراسة مشروع مدينة الحرير والتحديات التي تواجه إتمامه والفرص المتاحة والمبادرات التي يمكن أن تشكل رافعة حقيقية وعملية نحو تحقيق هذا الحلم الذي بات ضرورة في ظل معطيات الواقع الذي تعيشه المنطقة وتلبيه لتطلعات الشعب الكويتي في ظل التنافس الشديد على جذب الاستثمارات

● أسعد الفهد - مستشار دعم اتخاذ القرار.

> تأخرنا كثيرا في اللحاق بركب الدول التي نفذت مدنًا حديثة على الرغم انها لا تنقصنا الإمكانات ولا الخبرات ولدينا المعايير الدولية والنماذج التي يمكن أن نقيس عليها

والبحث عن مصادر جديدة ومتنوعة للدخل، والاستفادة من التطور الهائل والتجارب الرائدة في إنشاء المدن الذكية في منطقتنا والعالم.

ان مشروع مدينة الحرير، سيشكل إضافة كويتية بارزة في ميدان التنمية، وتحقيق الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وإحداث نقلة نوعية وكبيرة في مسار تطور البلاد، وانتقالها الى المستقبل.

كما أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه المشروع في اروقة السلطتين أهمها التكييف القانوني وإدارة المشروع لإنشاء (مدينة الحرير) فمن المقرر أن تطرح مدينة الحرير لإنشائها تأسيس شركة حكومية مملوكة كاملا للدولة تشمل صلاحيتها التنسيق مع الجهات المختصة بالدولة لإعداد مشروع قانون خاص لإنشاء وإدارة وتنفيذ مشروع (مدينة الحرير) كما تضع الشركة اعتماد الخطط اللازمة لإنشاء وإدارة مشروع مدينة الحرير.

وتتولى هذه الشركة توزيع المدينة على مراحل تتضمن كل مرحلة جزءًا من المشروع الاقتصادي والتجاري والسكني وتأسيس شركات مساهمة

> - المشروع سيوفر أكثر من 400 ألف فرصة عمل نحن بحاجة لها مع تقلص الفرص الوظيفة ما يشكل خطر حقيقي على مستقبل الأجيال الوظيفي في ظل الاعتماد على الخدمات التكنولوجية.

عامة لكل مرحلة من المراحل موزعة كالتالي القطاع الحكومي وحصته 20٪ في حين يمتلك القطاع الخاص فيها نسبة 40٪ وتطرح الـ 40٪ الباقية لاكتتاب عام.

هل نستطيع أن نصف مدينة الحرير بمشروع العشرية القادمة ؟

أن مشروع مدينة الحرير جدير أن يكون المشروع القومي للعشرية القادمة في الكويت حيث تبلغ مساحته 1800 كيلو متر مربع أي أكبر تسع مرات من مساحة مدينة الكويت، إلى جانب تنويع مصادر الدخل الذي من شأنه أن يعزز مسار الاقتصاد الكويتي في ظل الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم.

وتعرض الدراسة التي أجراها مركز EWG للاستشارات والتنمية للمخططات الخاصة بمشروع مدينة الحرير لتكون مدينة عالمية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ، حيث تتألف من أربعة مراكز رئيسية هي: مدينة المال وريادة الأعمال، ومدينة التسلية والترفيه، والمدينة الثقافية والمدينة البيئية، وكل ذلك في حلة مصممة لتواكب متطلبات المدن الذكية الحديثة لخلق بيئة جديدة تلبي كافة الاحتياجات لمختلف الأغراض، كالعمل والترفيه والتعلم مع الحفاظ على إرث البلاد وعاداتها وتقاليدها.

هل برأيك ستوفر مدينة الحرير فرص واعدة ومكاسب للكويت والمجتمع الكويتي؟

تشدد الدراسة على أهمية تجاوز كل التحديات، والدفع بقوة نحو سرعة البدء في تنفيذ مشروع مدينة الحرير الحلم الذي طال انتظاره والضرورة التي تفرضها المعطيات الحالية للكويت، لما سيحققه من عوائد ومكاسب الكويت في امس الحاجة لها ومنها:

1.خلق فرص عمل جديدة حيث يشهد الاقتصاد الكويتي صعوبات في توفير فرص العمل للعمالة الكويتية الجديدة التي تدخل سوق العمل المحلي، مع الأخذ في الاعتبار للوضع الحالي المتمثل في كون القطاع العام يعتبر اكبر مستخدم للعمالة المحلية في الكويت.

2.سوف يساعد مشروع مدينة الحرير على خلق اكثر من 400000 فرصة عمل مع التركيز على تطوير المهارات العلمية المتخصصة في القطاعين وبالتالي الحد من الانفاق الحكومي على النشاطات المختلفة المتعلقة بالعمالة.

3.خلق فرص استثمارية جديدة حيث تعاني دولة الكويت حاليا من محدودية فرص الاستثمار للقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك على الرغم من وجود استثمارات كويتية كبيرة خارج دولة الكويت. إن مشروع مدينة الحرير سوف يعمل على جذب المستثمرين الكويتيين بالإضافة إلى المستثمرين الخليجيين والأجانب، وهو ما سيشجع على إيجاد ثقافة اقتصادية بدولة الكويت.

4.توفير شراكة استراتيجية بين القطاع العام والخاص خاصة في النواحي المتعلقة بالبنية التحتية وإنشاء المدن، بحيث يتم من خلالها استبدال دور الدولة في تلبية المتطلبات المستقبلية المتزايدة في المساحات السكنية والتجارية والصناعية والخدمية بشكل مبتكر.

5.خلق مجتمع عمراني متطور لما يقارب 700 الف نسمة حيث من المتوقع أن يناهز عدد السكان في دولة الكويت في عام 2030 ما يزيد عن 5 ملايين نسمة، وبالنظر إلى مشكلة الازدحام السكاني في المدن الحالية ومحدودية التوسعات العمرانية، فإنه يتوجب على دولة الكويت إنشاء مدن جديدة قادرة على استيعاب النمو السكاني المتوقع.

6.ستكون المدينة بوابة إلى طريق الحرير الذي رسمته الصين حيث تتمتع مدينة الحرير بموقع مهم واستراتيجي في المنطقة حيث انه من المتوقع أن ترتبط مع كل من ميناء بوبيان والمطار وهو ما سوف يجعل من مدينة الحرير نقطة عبور أساسية للعراق وإيران ودول آسيا الوسطى، وهذا كفيل بإيجاد مدينة تساعد على إحياء طريق الحرير التاريخي، مما سيعيد للكويت دورها كمركز مالي وتجاري عالمي وسيجعل منها همزة وصل استراتيجية تربط الشرق بالغرب ووجهة سياحية جاذبة للسياح.

> الخلافات التي تعوق المشروع لا تعني أهمية ما سيحققه المشروع للكويت كمركز مالي وتجاري عالمي كونة سيجعل منها همزة وصل استراتيجية تربط الشرق بالغرب

> سيخلق المشروع مجتمعًا عمرانيًا متطورًا لما يقارب 700 ألف نسمة فمن المتوقع أن يناهز عدد سكان الكويت عام 2030 ما يزيد عن 5 ملايين نسمة

أذكر لنا التوصيات التي وضعتها الدراسة؟

من خلال الاطلاع على تجارب الإقليمية والعالمية في إنشاء المدن الذكية توصي الدراسة بما يلي:

اعتبار مشروع مدينة الحرير مشروعًا قوميا للعشرية القادمة في الكويت وهدفًا طموحًا تلتف حوله كل مؤسسات الدولة لتحقيق هذا الحلم الذي طال انتظاره.

الشفافية من خلال التعامل معه بصورة علنية، ومنح الفرصة لأصحاب الخبرة من افراد ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالمساهمة في نجاح المشروع.

إتاحة الفرص لمؤسسات المجتمع المدني من خلال تكوين لجان من أفضل المنتسبين لمؤسسات المجتمع المدني وتعمل هذه اللجان على تقديم الرأي الاقتصادي والقانوني والهندسي للقائمين على المشروع كخبرة استشارية.

الاستعانة بالبيوت الاستشارية المحلية والعالمية فمن الضروري وجود البيوت الاستشارية المحلية بجانب البيوت الاستشارية العالمية عند دراسة الجدوى الاقتصادية العالمية مما يساهم في نجاح المشروع.

إتاحة الفرصة للمواطنين لشراء أسهم استثمارية في المشروع والمساهمة في تمويله، من خلال تملكهم أسهما من الشركات المنفذة للمشروع.

A New Study by EWG Consultancies, Studies and Human Development Center on Promoting Human Rights in Kuwait as a Soft Power, Tools of Strengthening Position

Asaad Al-Fahd: Kuwait is one of the countries that significantly observe and respect Human Rights related International Conventions.

The study conducted by Asaad Al-Fahd, the Political Researcher in Soft Power and President of EWG Consultancies, Studies and Human Development Center, concluded that Kuwait is one of the countries that significantly observes and respects Human Rights related international treaties.

According to the study titled "Promoting Human Rights in Kuwait as a Soft Power… Tools of Position Strengthening", "Kuwait's implementation of international conventions in the arena of human rights was one of the reasons resulted in Security Council membership for two consecutive terms. Additionally, Kuwait became a member of Human Rights Council during 2011-2014, for observing related international conventions".

It addresses human rights as one of Kuwaiti soft power tools, method of devotion for being a primary characteristic of Kuwaiti political system inwardly and outwardly, and how to be employed, extent of effectiveness and limits of influence, by promoting human rights in Kuwait.

The study reiterates necessary presentation of Kuwaiti efforts exerted in the field of human rights and utilization of its long march and historical experiment, derived from its Constitution and ethical and societal values, which respect and protect rights for all citizens and expatriates within Kuwaiti territory.

Asaad Al-Fahd

As asserted by Assad Al-Fahd, it is pivotal to utilize Kuwaiti experiment in promoting human rights at the local, regional and international levels, as being a source of soft power. Additionally, it has other sources distinctly featuring Kuwait, such as intermediation diplomacy for settling international disputes and conflicts, and international relief aids in the mainstream of charitable endeavors across the world, by which it was named by United Nationals as a world humanitarian center. Such assets should be directed for serving Kuwait strategic security.

Leading Experiment and Universal Contributions:

According to the study, Kuwait has a leading experiment in promoting human rights at the international organizations. The first contribution was in 1967, when Kuwait proposed establishing the Arab League Human Rights Award, up to 2020, in addition to the proposed modification of "Charter Committee" name.

In terms of necessity to Kuwait's ratification of more international conventions, the study asserted a number of conventions that should be considered, particularly those related to international law enforcement mechanisms, Rome Statute of International Criminal Court, stateless rights conventions and some conventions on labor rights in the mainstream of International Labor Organization.

The study introduced the human rights international conventions ratified by Kuwait, including:

- International Covenant on Civil and Political Rights and the enclosed Protocol.
- International Covenant on Economic, Cultural and Social Rights.
- International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination of 1965.
- The Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide of 1948.
- Slavery Convention of 1926.

Kuwait has a leading experiment in supporting and promoting human rights in international organizations.

- The Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment of 1984.
- Palermo Protocol for Preventing Human Trafficking.
- The Arab Charter for Human and Peoples' Rights of 2004.
- Convention on the Rights of the Child of 1989.
- Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women of 1979.

Kuwaiti Efforts for Promoting Human Rights:

Al-Fahd enumerated the efforts exerted by Kuwait for promoting human rights for its deep belief in such rights and their effect on individual and societal life alike, including:

- Including human rights file in its developmental plan, as per the provisions of Law No. (9) of 2010 on State's Developmental Plan in all areas, including Ministry of Foreign Affairs, as being concerned with following up, reviewing and promoting such rights, particularly in terms of international conventions, foreign relations, drafting reports and conducting specialized training courses, etc.
- Ratifying six out of seven UN primary conventions on human rights. Since independence, Kuwait it highly concerned with equality and justice in human rights, by taking actions aiming at guaranteeing and protecting such rights, in line with nature of Kuwaiti society. Actually, it managed to provide many legislative, institutional and societal assurances for human rights.
- Since independence, Kuwait is highly interested in promoting and protecting human rights by enacting the Constitution that covered many articles and provisions that are compliant with International Declaration of Human Rights and the related international conventions and covenants. Constitution is the main safeguard and first line of defense of human rights in Kuwait that was guided in Constitution of 11/11/1962 by principles of Islamic Sharia, sponsoring such rights and international conventions and covenants, particularly International Declaration of Human Rights, and provided for such rights.
- Since independence, Kuwait is eager to achieve justice and equality in human rights. It ratified seven conventions by International Labor Organization in terms of human rights, i.e. Convention No. (87) on Freedom of Association and Protection of the Right to Organize (1961), Conventions No. (29) and (105) on Forced Labor (1968 and 1961 respectively), Convention No. (111) on Discrimination of Employment and Occupation (1966), and Conventions No. (138) and (182) on Minimum Age and Worst Forms of Child Labor (1999 and 2000 respectively) and Convention No. (98) on Right to Organize and Collective Bargaining (2007).

The study asserts necessary investment of Kuwait›s efforts in the arena of human rights and its historical experiment derived from Constitution and societal values.

- State of Kuwait established National Diwan for Human Rights, which is an international notion stating that bodies (of human rights) shall be administratively and financially independent, and there should be organizations between civil society organizations and governmental authorities.
- It encourages establishment of civil society organizations for caring for human rights, including Kuwait Society for Human Rights, Kuwaiti Association of the Basic Evaluators for Human Rights, Kuwait Society for Democracy Development, Kuwait Society for Defending Public Funds, Kuwait Transparency Society, engaged in countering corruption and promoting principle of transparency.
- In addition, Kuwait set societal safeguards for devoting human rights concepts by spreading human rights culture amidst Kuwaiti society, by teaching principles of democracy and human rights in secondary schools curricula, for deepening such principles in students who shall be voters one day. In line with Arab endeavors aiming at setting an Arab plan for human rights education, paralleled with Arab League eagerness to establish an Arab regional system for human rights that ensures protection of such rights and upbringing future generations accordingly.

Supporting and Promoting Freedom of Opinion and Expression:

According to the study, the most significant areas in which Kuwait made notable progress during the last years include freedom of opinion and expressions. Noteworthy, the National Assembly, in March 2006, ratified a reformative Law of Press and Publications, for giving more freedoms to mass media and licensing new daily newspapers. Consequently, many newspapers were published and given a great extent of freedom, which is the highest across Arab countries. The same was agreed to by many international reports concerned with freedom of journalism.

The study clearly referred to Kuwaiti political leadership's satisfaction with necessary promotion and support of human rights and freedoms by linking human rights with sustainable development goals. Kuwait is highly concerned with implementing sustainable development goals ratified by UN in September 2015, expressly centered on UN Charter, International Declaration of Human Rights and conventions and covenants of human rights, by combining such goals into the State's developmental plans, concerning supporting issues of woman, child, elders, education and healthcare. State of Kuwait plays a pivotal role in charitable work at the local, regional and international levels that is highly praised by UN bodies, which named the late Emir of Kuwait, Sheikh Sabah Al-Ahmed Al-Sabah, as the Leader of Humanitarian Action, and selected Kuwait as the Center of Humanitarian Action.

Challenges despite Achievements:

According to Al-Fahd, despite the multiple achievements by Kuwait in terms of human rights, it faces some challenges that require persistent efforts to maintain the bright image of Kuwait in the field of human rights and employ it as a soft power that strengthens its political and strategic position in regional and international sphere. These challenges include:

- Illegal residents, as the issue of Stateless People or Bedoon is the most controversial and debatable, in addition to many international criticisms and human rights reports, despite many breakthroughs resulting in decreasing number of Bedoon aftermath Kuwait Liberation War. following codification of 42% of Bedoon. However, they face problems of unemployment, low income, and inability to pay for services, particularly education and health, leading to spread of illiteracy, unemployment, poverty, high crime rates and suicide cases. It requires finding a radical and comprehensive solution for such outstanding problem in Kuwait.

Conclusions and Recommendations:

In conclusion, according to Asaad Al-Fahd, EWG President, the study concluded a number of findings and recommendations. Kuwaiti managed to make great strides in employing soft power for being positioned regionally and internationally, and added new factors, such as promoting freedoms and improving human rights situation. Accordingly, the actual effectivity of Kuwait's soft power is derived from many sources, significantly:

- Local political system, as Kuwait is the first GCC country that drafted a written civil constitution and a parliament that is being elected by direct free poll since the sixties, covering broad spectrum of Kuwaiti people.

Soft Power is a primary tool for enhancing active influence based on positioning strategy at the regional and international levels.

- Employing the policy of equilibrium and positive unbiasedness in regional and international sphere.
- Efforts and experience of Kuwait, since independence, of playing an intermediation role to settle regional and international conflicts.
- Kuwaiti efforts in humanitarian actions and relief aids around the globe.
- The authentic ethical values, including observing, respecting and promoting human rights and setting constitutional, institutional and societal assurances for protecting and devoting freedoms.
- Soft power is a supporting factor for many issues. It paves the way for concluding economic agreement and treaties sometimes, and building country-level alliances other times. Currently, soft power is a political tool for enhancing influence and active presence, based on strategy of strengthening State's reputation, image and position at the regional and international levels.

قراءة في خطاب سمو امير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

يقدمها مركز أي دبليو جي للاستشارات والدراسات والتنمية بعنوان

ملامح القوة الناعمة بين تصحيح المسار وخطاب وثيقة العهد

أسعد الفهد: القوة الناعمة لأي نظام سياسي تعتمد على المبادئ التي يرتكز عليها في إدارة الدولة

لا شك ان خطاب سمو ولي العهد يمثل خارطة طريق واضحة المعالم للمرحلة المقبلة سيظهر خطاب تصحيح مسار الذي تضمن مرسوم حل مجلس الأمة والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة تليها مرحلة تصحيح المسار، حيث كان الخطاب السابق في 2022/6/22 هو خطاب العهد الجديد وكان الخطاب الثاني امام مجلس الأمة هو خطاب وثيقة العهد الجديد والذي يعتبر خطاب توجيه وارشاد ومتابعة ورسالة موجهة من القيادة السياسية إلى أبناء الكويت وإلى السلطات في الدولة لما يجب ان يكون عليه العمل في المرحلة القادمة بإذن الله تعالى.

وفي قراءة لخاصتين الخطابين يؤكد اسعد الفهد رئيس مركز أي دبليو جي للاستشارات والتنمية في الخطابين رسما ملامح القوة الناعمة للنظام السياسي الكويتي في المرحلة القادمة التي اكد سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح على معالمها في افتتاح الفصل التشريعي الـ 17 لمجلس الأمة وتحمل القراءة مقررات ومصادر القوة الناعمة من خلال خطابي تصحيح المسار ووثيقة العهد.

قوة العلاقة بين الحاكم والمحكوم كقوة ناعمة

يؤكد الفهد انه ليس بقوة الجيوش وحدها ولا بما تمتلك من سلاح وعتاد تقاس قوة الدول وتقاس اعداد قوة اخرى بعادل تأثيرها او بفوق قوتها الصلبة وهي القوة الناعمة ومن مصادرها وركائزها متانة العلاقة بين الشعب والحاكم فيما تواجه الأزمات وتتنازل الصعاب وتزول التحديات وهذه العلاقة اشار لها سمو ولي العهد بقوله في خطاب وثيقة العهد بقوله: «إنه ليوم مشهود، وعهد ونحن نعيش في ظل لواء العرس الديمقراطي الجميل الذي عاشته الكويت في الأيام السابقة لنستعد معكم وبكم من خلال هذه الأجواء» بديمقراطية فريدة بين الحاكم وشعبه خصائصها صفاء نية في المقوس وصفائها محبة وبروح وطنية في القلوب ومقاصدها قدوة مسعة ينظر إليها ويشهد لها العالم بالتقدير والاعجاب.

الشراكة بين الشعب وأسرة الحكم في المسؤولية

ويرى الفهد ان من اهم مصادر القوة الناعمة التي يستند لها النظام السياسي في الكويت الشراكة بين الشعب وأسرة الحكم في عملية البناء والإصلاح مستشهدا بما اكد عليه سمو ولي العهد بقوله: «سمحوا لي أن أنتهز هذه الأجواء المشهودة والجميلة لأتحدث إليكم بحديث الأب لأبنائه والأخ لإخوانه وحديث الحريص على وطنه وشعبه وحديثي معكم سيكون موجها إلى أبناء وطني العزيز وإلى جميع السلطات في الدولة على اعتبار أن الجميع شركاء في تحمل المسؤولية وشركاء كذلك في عملية البناء والإصلاح شعبا وأسرة حكم كل من موقعه ومركز عمله».

> **من مصادر قوة الكويت الناعمة عدم السماح لدعاة الفتنة والحسم في التصدي لهم والالتزام بوحدة الصف**

الحفاظ على العمار الديمقراطي السليم

ويشير الفهد إلى أن التجربة الديمقراطية الكويتية تحتفظ بمزايا تطويل بتميز بالتقرير والخصوصية عن بقية دول المنطقة وأن روح الديمقراطية الأصيلة والمتجذرة في المجتمع الكويتي قد انعكست على السلوك الذي يحكم الروابط والعلاقات بين المواطنين والمواطنين معا بشأن الكويت، حيث كانت العلاقات القارة وابنا الشعب علاقة الأسرة الواحدة التي تحكمها قيم وأواصر عربية عريقة.

ويؤكد أن هذه التجربة الديمقراطية تمثلت أحد أهم مصادر القوة الناعمة الكويتية مشيرا إلى دعوة سمو ولي العهد للحفاظ عليها حيث أوضح سموه أن هذا الاختبار رغم كونه حسنا وجميلا يتطلب أمرا على درجة كبيرة من الأهمية ألا وهو القناعة والمسألة والتحلي في حالة التقصير في الأداء أو عند خروجهم قولا أو عملا عن مسار العمل الديمقراطي السليم.

الالتزام بالدستور والاحتكام إليه كقوة ناعمة

يرى الفهد أن الدساتير تشكل أحد أهم مصادر قوتها الناعمة التي تتمثل بمبدأ الاستقرار لأركان النظام السياسي مستشهدا بما أشارت له المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي الذي أخذ بالنظام الديمقراطي وكان اقرب مبدأ النظام البرلماني. والذي أعطى الحق للسلطة التنفيذية في حل مجلس الأمة ووضع احكاما له. كما اضاط هذا الحق بضمانات وذلك على النحو الوارد بأحكام المادتين 102 و107 والمذكرة بالدستور وهذا ما قاله سمو ولي العهد في خطاب وثيقة العهد: «لما نحن قد وفينا بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا في خطابنا الذي القيناه بتاريخ 2022/6/22 حيث تم الاحتكام إلى الدستور فتم حل مجلس الأمة عملا بدستوريا وانصرفنا كذلك لسلطتنا لتصوص الدستور إزاء الشعب باعتباره صاحب الكلمة المسموعة في تقرير مصيره فكانت هذه الإرادة الشعبية هي التي أوصلت الأعضاء إلى مجلس الأمة ليكونوا نوابا فيه بدون تدخل منا».

الالتزام بعدم التدخل بين السلطات في الملاحيات

يلفت الفهد الانتباه إلى أمر مهم وهو أن معيا يعيب الكثير من الأنظمة السياسية تدارج السلطات وتداخل الصلاحيات وبالمقابل فإن من مصادر قوة الأنظمة وعوائم استقرارها حرصها على تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والوقوف على مسافة واحدة من السلطات الثلاث وهذا ما اشار له سمو ولي العهد بقوله: «قوة الشعب الناعمة كانت في حسن الاختيار ولكن ينقصها المتابعة والمحاسبة للنواب عند خروجهم عن المسار».

● أسعد الفهد .. رئيس مركز أي دبليو جي للاستشارات والتنمية

إرساء معالم العباءة الديمقراطية السليمة

ويوضح الفهد أن من المعايير التي على أساسها يمكن تقييم مصادر القوة الناعمة في الدول، حسن توجيهها لمؤسسات الدولة نحو الحكم الرشيد والممارسة الديمقراطية السليمة وتصحيح المسار وهذا ما عبر عنه توجيه سمو ولي العهد بقوله: «على أعضاء السلطة التشريعية مسؤولية القيام بأداء دورها التاريخي والوطني بيسرا بالوعود والعهود والشعارات التي قطعوها على أنفسهم فمن يتصدر لمصالح الوطن والمواطنين انتماء حمالتهم الانتخابية وتأمل شعبا وقيادة سياسية من أعضاء السلطة التشريعية الارتقاء بالممارسة الديمقراطية والبعد عن إقحاما جلسات المجلس بمهاترات ومشاجرات ورفع الجلسات قبل موعدها وارتفاع أصوات طرحت عن أدب الحوار وعدم الحضور المقصود لاجتماعات لجان المجلس المختلفة فهذه الأمور والمسائل لا تحقق الأهداف المرجوة من المجلس لهذا تأمل من أعضاء السلطة التشريعية التركيز بدلا من كل ذلك على تعزيز الدور الرقابي للمجلس وعلى تفعيل دوره التشريعي بإصدار القوانين التي تجسد الوحدة الوطنية وتحقق رفعات المواطنين وتطلعاتهم».

وقوله: «ونود أن نشدد على أعضاء السلطة التشريعية ألا تتم القراءة أو المساومة على القوانين التي تتعلق بمصالح البلاد وأمنها أو القوانين المتعلقة بمصالح المواطنين بهدف الحصول على مكاسب شخصية فهذه القراءة أو المساومة أو التعطيل لهذه القوانين الوطنية تؤدي إلى انحراف المجلس عن أداء دوره المنشود والمنتظر منه».

الدقة في تحديد أولويات كقوة ناعمة

ويضيف الفهد معيارا جديدا إلى المعايير المتعارف عليها لقياس مؤشرات القوة الناعمة التي تتمتع بها الأنظمة المستقرة وهو معيار جمع مؤسسات الدولة والتفافها حول رؤية الدولة الاستراتيجية والاتفاق على الأولويات والعمل كفريق عمل متناغم يسعى جميع أعضائه لتحقيق الهدف، ويدلل على وجوده بما ركز عليه توجيه سمو ولي العهد في وثيقة العهد الجديد إلى التنديد على أعضاء السلطة التشريعية بضرورة ترتيب أولوياتهم للمرحلة القادمة بحيث لا تكون مقدمات التطاولون والمتخالفون والخارجون على القانون في أعم أولوياتهم على حساب خطط التنمية الشاملة للدولة فهذه الكلمات مع الأسف الشديد تتطلق من قصر النظر وتهدف الى تحقيق مصالح فئوية و طائفية ولا تعكس بالتالي تطلعات وطموحات المواطنين المشروعة خاصة انهم لن تكون ممارستهم الديمقراطية بمثابة من غير سوء حملي لا يقضوا ثقة الشعب وثقته بهم. ومطالبة أعضاء السلطة التنفيذية القيام بمسؤولياتهم وفي النزول إلى القاعدة بهدف تلمس احتياجات المواطنين والسعي على تحقيق مطالبهم والعمل الجاد على رفع المعاناة عنهم وتوجيها الحكومة إلى ضرورة وضع خطة استراتيجية لها توضح فيها برنامج عملها بهدف الوصول من خلال تطبيق هذه الخطة ليتم من خلال هذا البرنامج محاسبة ومساءلة الحكومة عند الإخلال أو التقصير في تنفيذه وسوف تكون شخصيا أول من يتابع ويحاسب الحكومة عن تنفيذ برنامج عملها قبل أعضاء مجلس الأمة.

والقائمة على جودة العمل وحسن الأداء ومراقبة المواقف في عمله ومعرفة قيمة تعاونه مع التراجيعين بتوجيه الحكومة (إعلان وتبني مبادرتي مبادرة التراجع الخفي) ومبادرة المنهج السري) مع ضرورة وضع الضوابط القانونية لكل من الكبار رفض منها من التبني على المواقف والاقتراح عليه، والتشديد على ضرورة تطبيق القانون بكل حزم على المخالفين له وعلى كل من يتهاون أو يهمل أو يقاعس في أداء واجبه الوطني.

توحيد الكلمة وإعلاء المصالح العليا للوطن

وبسطة الفهد في قراءة لتحليل مضامين خطابي سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح على أن الضرورة الملحة التي تحتمها وحدة الكلمة وإعلاء المصالح العليا للوطن واحترام الدستور. وتلبيس قيم المجتمع وأعرافه وتقاليده وثقافته كلها مؤشرات تعكس مدى القوة الناعمة التي يتمتع بها النظام السياسي لدولة ما. وإدراك النظام السياسي لأبعاد هذه الضرورة الحضارية وتفاصيلها كأحد مصادر قوته الناعمة عليها ثقافيا نفهز من مكامنه الإقليمية والمجتمع الأخرين القادر به وهو ما يحقق الفاعلية لقوته الناعمة في محيطه الإقليمي والدولي وهذا ما الله عليه سمو ولي العهد في وثيقة العهد الجديد بقوله: «بود أن نبين لكم بأننا شعبا وقيادة سياسية داخل مكم أن يتطوى زمن توتر وتصدع العلاقات بينكم وأن يتم احترام الدستور بعدم تدخل سلطة في عمل سلطة أخرى وعدم تخلي سلطة عن أداء واجبها لسلطة أخرى وأن يظل محل ذلك زمن التوافق والانسجام وصفاء القلوب وصدق النوايا وتوحيد الكلمة وإعلاء المصالح العليا للوطن والمواطنين فقد نفي ما قد أمر من جهود مضنية ومن أوقات ثمينة وأموال مهدرة في غير موضعها لم يستفد منها الوطن ولا المواطنون مع الأسف الشديد».

وقوله: «لقد قامت الكويت ومازالت وستظل بإذن الله تعالى نموذجا يحتذى به في ظل مجتمع هادئ قيم الحاكم ونبعه في جسد واحد فرف أعلاه بالحمية وفعل الخير للجميع فلا عصبية تفرقهم ولا عنصرية تمزقهم فصبحنا بينا من الداخل والخارج ما بين هاتف يخطط ومزيض ينتظر وحاسد يتأمل الفرص ونحن مستقرون مع الأسف الشديد بأنفه الأسباب والأمور والتي يمكن تجاوزها بحكمة العقلاء».

المشاركة الشعبية في صنع القرار

ويلفت الفهد الانتباه إلى حقيقة جوهرية في نمط إدارة الحكم في الأنظمة الديمقراطية حيث تتسم بالانفراد في صنع القرار، وإقصاء المعارضين للنظام والمختصة في التعامل مع مقومات الشعب ويقابل ذلك تحرص الأنظمة الديمقراطية على تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار والاستفادة من طاقات المجتمع وقواه الحية لاسيما اجتذاب أهل الخبرة وتحفيز الشباب. ويرى الفهد أن المشاركة الشعبية تعد أحد مصادر القوة الناعمة لأي نظام سياسي يقترض بشعبه ويعتمد التطوري منهجا أصيلا لتحكم. ومن هذا المنطلق نفهم توجيهات سمو ولي العهد في وثيقة العهد الجديد بقوله: «تأمل من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية تفعيل دور الشباب وتحفيز مبادراتهم ليكونوا معكم صنعاء في بناء كويت الغد كما نرجو منكم أيضا الاهتمام بكل الاهتمام بكل من خدم وطنه وتفانى فحفظه طيبا أن نرد له الجميل فتخدمه كما خدمنا».

وهو ما على أهمية المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار وتفعيل دورها في مراقبة الأداء الحكومي والحكومي وإشراك المواطنين في متابعة ومراقبة أعمال مجلس الأمة والحكومة فإننا نوجه الجهاز الإعلامي في الحكومة الذي يعتبر إعلاما مقفا للشعب وليس إعلاما خاصا لتحكومة بأن يقوم هذا الجهاز بعقد جلسات من خلال «منتقى شعبي لاستعراض كل ما يعرض في مجلس الأمة أو في مجلس الوزراء من مشاريع وقرارات تهم المواطنين بهدف مناقشتها في هذا المنتقى واطلاع المواطنين عليها لمعرفة ما وصلت إليه هذه التشاريع من تنفيذ وإنجازات وصولا لمعرفة أوجه القصور والخلل فيها وتحديد من تقع عليه مسؤولية تأخيرها أو عدم تنفيذها وهدفنا من كل ذلك أن يكون كل المواطنين طرفا شعبيا مشاركا في متابعة ومراقبة أعمال مجلس الأمة والحكومة وشركاء في عملية تصحيح المسار.

> **قوة النظام السياسي الناعمة تتمثل في احترام الدستور وعدم تدخل كل سلطة في عمل الأخرى مع التعاون**

10 - الحفاظ على قيم المجتمع كقوة ناعمة

ومن منطلق تخصصه في أبحاث ودراسات القوة الناعمة يشير الفهد إلى أن «جوزيف ناي» مهندس مصطلح القوة الناعمة يرى أن قيم المجتمع الثقافية تمثل أحد مؤشرات القوة الناعمة وهذا ما تضمنه خطاب وثيقة العهد في جلاء واضح وإدراك عميق لأهمية الحفاظ على الثوابت والقيم المجتمعية والثقافية التي تشكل هوية المجتمع الكويتي وهذا ما عبر عنه قول سمو ولي العهد «على الجميع وخصوصا أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية العمل عن الانشغال بصغائر الأمور والتركيز على ما ينفع البلاد والعباد فما من بلد تحديات فيه الإشكالات وتثار فيه الصراعات وتدامه الأهواء والشهوات وخاصة فيه الانتصارات والولاءات إلا وتمزق شمله وتتفاقل أمله وتفرط عقده وتنعدم أمنه وضاع استقراره والتاريخ يشهد بذلك والواقع من حولنا يصدق ذلك ويؤكده وقوله: «فليعلم أبناء وطني العزيز أن لا تسمحوا لدعاة الفرقة والفتنة الذين يريدون تفتيت الوحدة الوطنية والتراجع على ضرب الكويت إلقاء والجبهة بعد الصلاة والأمن والأمان فخرجوا في مواجهة هؤلاء الدعاة صفا واحدا كالبنيان المرصوص وسوف تكون معكم حازمين بالتصدي لهم والقضاء على مخططاتهم الخبيثة. وقوله: «إن التعاضد والتعاون والتكاتف هو قيد الكويت وهي ضمانات البقاء والوجود وأني على يقين تام وبنفس مطمئنة وبروح منفائلة بحمول الله مستبق لوطننا العزيز بتوفيق من الله وعونه نتوج منه رواقع الوحدة الوطنية وندوب ونتعاضد فيه العصمة والولاء للقيادة أو الطائفة أو الفئة حيث سيكون لنا تحكم فيه مصالح الوطن والمواطنين على المصالح الشخصية فسيرون على بركة الله وتوفيقه ونحن معكم في مركب واحد نحد لقدير العون ونكون لكم السند والناصر والمعين وسوف تكون قريبين من الجميع نسمع ونرى ونتابع كل ما يحدث من مجريات الأعمال والأمور والتصرفات من جميع أجهزة الدولة المختلفة.

> **هيبة النظام في عدم التعدي على اختصاصات الأمير والحكومة الرشيدة تكون بمحاسبة أعضاء الحكومة قبل أعضاء مجلس الأمة**

الحفاظ على هيبة الدولة كقوة ناعمة

ويضيف الفهد أن من مؤشرات القوة الناعمة التي تحفظ للدولة مكانتها الاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي ويجعلها تحظى باحترام مؤسسات المجتمع الدولي الحفاظ على هيبة الدولة واحترام القانون، وهذا ما أشار إليه سمو ولي العهد بضرورة احترام صلاحيات واختصاصات الأجهزة الدستورية وعدم الاعتراض عليها أو حتى التشكيك فيها باعتبارها من صميم اختصاصات أعمال السيادة لأن الاعتراض عليها يؤدي إلى ضياع مكانة وهيبة الدولة وبضعف أركان الحكم فيها وهذا أن سمح بحدوثه وأن سكت عنه. وتأثيره على محاسبة ومعاقبة المهمل والمقصر والمفرط في مصالح الوطن والمواطنين وفقا للضوابط والإجراءات الدستورية وكذلك تكرار الحرص على إحساسه وأدائه والمجتهد على اجتهاده وعطائه وقبل ذلك وبعده الحفاظ على الدستور والتمسك به وحمل لواء احترام القانون وتطبيقه اقتداء بما فرضه الله الإباء والإحداث من أمانة الحفاظ على الوطن مكلوبت في البقاء والوجود، وإن أعذرنا إنما هي في أعمالنا.

ويختم الفهد قراءة التحليلية على أن خطابي تصحيح المسار ووثيقة العهد يشكلان خارطة طريق للعهد الجديد تشير إلى مواطن ومصادر القوة الناعمة التي تمتلكها الدولة، والتي تريد أن تؤسس عليها العهد الجديد وترسي دعائمه والتي أشرنا لها وتأكدنا عليها في تحليل مقرات خطاب وثيقة العهد والتي أعدت بصياغة محكمة وركزت على تشخيص دقيق لمكان والدواء ورسمت مسالح الطريق نحو البناء والتنمية وتصحيح المسار، وركزت على تحديد المسؤوليات والحقوق والواجبات، بل ووضعت السيناريوهات المستقبلية للحالات والتداعيات المحتملة إذا انحرفت السلطتين التنفيذية والتشريعية عن المسار.

دراسة جديدة لمركز ئي دبليو جي للاستشارات والدراسات والتنمية البشرية عن تعزيز حقوق الإنسان في الكويت كقوة ناعمة.. أدوات تعزيز المكانة

أسعد الفهد: الكويت تعد من الدول الأكثر التزاماً وتقيداً بالاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان

خلصت دراسة أعدها أسعد الفهد الباحث السياسي في شؤون القوة الناعمة ورئيس مركز ئي دبليو جي للاستشارات والدراسات والتنمية البشرية إلى أن الكويت تعد من الدول الأكثر التزاماً وتقيّداً بالاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ولفتت الدراسة، التي جاءت بعنوان «تعزيز حقوق الإنسان في الكويت كقوة ناعمة.. أدوات تعزيز المكانة» إلى أن «تطبيق الكويت للاتفاقيات الدولية، في مجال حقوق الإنسان كان أحد الأسباب التي جعلتها تحصل على عضوية مجلس الأمن، لمرتين متتاليتين، وحظيت بعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١١-٢٠١٤ كونها من بين الدول التي تلتزم بالاتفاقيات الدولية».

وتناقش هذه الدراسة حقوق الانسان كأحد أدوات القوّة الناعمة الكويتية، وطريقة تكريسها لتصبح سمة أساسية في النظام السياسي الكويتي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وكيفية توظيفها، ومدى فعاليتها، وحدود تأثيرها، من خلال تعزيز حقوق الإنسان في الكويت.

وتؤكّد الدراسة على ضرورة ابراز جهود الكويت المبذولة في مجال حقوق الإنسان واستثمار رصيدها وتجربتها التاريخية المستمدة من دستورها وقيمها الأخلاقية والمجتمعية التي تحترم وتصون حقوق جميع المواطنين والمقيمين على أرضها.

كما أكد اسعد الفهد كذلك على أهمية استثمار تجربة الكويت في تعزيز حقوق الانسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي كأحد مصادر قوتها الناعمة إضافة إلى غيرها من المصادر التي تمتلكها الكويت وتتميز بها مثل دبلوماسية الوساطة في حل النزاعات والصراعات الدولية والمساعدات الدولية التي تقدمها في مجال العمل الخيري على مستوى العالم والتي نالت بفضلها لقب مركز إنساني عالمي من الأمم المتحدة وتوجيهها في اتجاه خدمة أمن الكويت الاستراتيجي.

طبيعة المجتمع الكويتي، واستطاعت الكويت بالفعل توفير ضمانات عدة تشريعية ومؤسسية ومجتمعية لحقوق الإنسان.

- حرص دولة الكويت منذ استقلالها على تعزيز وحماية حقوق الانسان من خلال تضمين الدستور للعديد من المواد والنصوص الدستورية التي تتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فالدستور هو الضمانة الرئيسية وحائط الصد الأول في الدفاع عن حقوق الإنسان في الكويت التي استرشدت في دستورها الصادر في ١٩٦٢/١١/١١ بأحكام الشريعة الإسلامية المستوعبة لهذه الحقوق وللمواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصّ الدستور على هذه الحقوق.

- حرصت الكويت ومنذ استقلالها ودعم الحريات من خلال ربط حقوق الانسان بأهداف التنمية المستدامة حيث أولت الكويت اهتماماً بالغاً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ التي ترتكز بشكل صريح على ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات ومواثيق حقوق الإنسان، من خلال ادماج تلك الاهداف في الخطط التنموية للدولة خاصة المتعلقة في دعم قضايا المرأة والطفل وكبار السن والتعليم والرعاية الصحية، ولدولة الكويت بصمات في مجال العمل الخيري على المستويات المحلية والإقليمية والدولية جعلتها تكتسب احترام الهيئات الأممية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي قامت بتسمية أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح قائداً للعمل الإنساني واختيارها دولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني.

تجربة رائدة ومساهمات دولية

وأشارت الدراسة إلى أن للكويت تجربة رائدة في دعم وتعزيز حقوق الإنسان في المنظمات الدولية وأولى هذه المساهمات كانت عام ١٩٦٧ عندما تقدمت دولة الكويت بمقترح للنظر في إنشاء جائزة جامعة الدول العربية التقديرية لحقوق الإنسان وصولاً إلى عام ٢٠٢٠ ومقترح تعديل مسمى «لجنة الميثاق».

> تعد القوة الناعمة أداة أساسية لزيادة النفوذ الفاعل القائم على استراتيجية تعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والعالمي

وفي شأن ما إذا كانت الكويت بحاجة للتوقيع على مزيد من الاتفاقيات الدولية، أكدت الدراسة أن هناك عدداً من الاتفاقيات يجب وضعها في الاعتبار، خصوصاً تلك المتعلقة بآليات تطبيق القانون الدولي، واتفاقية ميثاق روما المتعلقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقيات المتعلقة بحقوق عديمي الجنسية، وبعض الاتفاقيات المتعلقة بحقوق العمال في إطار منظمة العمل الدولية.

وعرضت الدراسة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت لها الكويت ومنها:

١ - العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الملحق به.

٢ - العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٣ - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥.

٤ - اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨.

٥ - اتفاقية مكافحة الرق لعام ١٩٢٦.

٦ - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤.

٧ - بروتوكول باليرمو لمنع الاتجار بالبشر.

٨ - الميثاق العربي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ٢٠٠٤.

٩ - اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

١٠ - اتفاقية حظر كل أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩.

جهود الكويت في مجال تعزيز حقوق الإنسان

وعدد الفهد جهود الكويت في مجال تعزيز حقوق الإنسان إيماناً منها بتلك الحقوق وأثرها في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء ومن ذلك:

- إدراج ملف حقوق الإنسان ضمن خططها التنموية تفعيلاً للقانون رقم ٩ الصادر عام ٢٠١٠ بشأن الخطة الانمائية للدولة في جميع المجالات، والتي منها بالطبع وزارة الخارجية كجهة معنية بمتابعة ومراجعة وتعزيز تلك الحقوق، خصوصاً في جانب الاتفاقيات الدولية والعلاقات الخارجية وكتابة التقارير وإعداد الدورات التدريبية المتخصصة وغيرها.

> للكويت تجربة رائدة في دعم وتعزيز حقوق الإنسان في المنظمات الدولية

- انضمام دولة الكويت إلى ست من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع في مجال حقوق الإنسان وهذا حرصت الكويت ومنذ استقلالها على تحقيق المساواة والعدالة في مجال حقوق الإنسان باتخاذ إجراءات عدة بهدف ضمان وصون هذه الحقوق وبما يتناسب مع على تحقيق المساواة والعدالة في مجال حقوق الإنسان وانضمت الكويت أيضاً إلى سبع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الإنسان وهي: الاتفاقية (٨٧) المعنية بحرية التجمع والمفاوضة الجماعية (١٩٦١)، والاتفاقيتان (٢٩)، (١٠٥) المعنيتان بالسخرة والعمل الإجباري (١٩٦٨، ١٩٦١ على التوالي) والاتفاقية (١١١) المعنية بالقضاء على التمييز في شغل الوظائف (١٩٦٦).

والاتفاقيتان (١٣٨)، (١٨٢) المعنيتان بمنع استخدام الأطفال والقاصرين (١٩٩٩، ٢٠٠٠ على التوالي)، والاتفاقية ٩٨ حول حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية (٢٠٠٧).

- أنشئت دولة الكويت الديوان الوطني لحقوق الإنسان وهو فكرة دولية بأن تكون هذه الأجهزة (الحقوقية) مستقلة إدارياً وماليا وأن تكون هناك مؤسسات في مرحلة وسط بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.

- شجعت على إقامة مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان ومنها: الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية لمقومات حقوق الإنسان، والجمعية الكويتية للتنمية الديمقراطية والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام وجمعية الشفافية الكويتية، وتعمل في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية.

- وضعت دولة الكويت كذلك ضمانات اجتماعية لتكريس مفهوم حقوق الانسان من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الكويتي، عن طريق تدريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناهجها الدراسية للمرحلة الثانوية حتى تنغرس في نفوس الطلبة الذين سيصبحون ناخبين في يوم ما، وأيضاً تماشياً مع الجهود العربية الهادفة إلى وضع خطة عربية للتربية في حقوق الإنسان، وانسجاماً مع حرص جامعة الدول العربية على إنشاء منظومة إقليمية عربية لحقوق الإنسان تضمن حماية هذه الحقوق وتربية الأجيال القادمة عليها.

> تؤكد الدراسة على ضرورة استثمار جهود الكويت المبذولة في مجال حقوق الانسان وتجربتها التاريخية المستمدة من دستورها وقيمها المجتمعية

دعم وتعزيز حرية الرأي والتعبير

وأشارت الدراسة إلى أن من أبرز المجالات التي سجلت فيها الكويت تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الماضية حرية الرأي والتعبير، خاصة بعد أن أقر مجلس الأمة في السادس من شهر مارس ٢٠٠٦، قانونا إصلاحيا وهو قانون المطبوعات والنشر بهدف إعطاء المزيد من الحريات لوسائل الإعلام، ويسمح بترخيص صحف يومية جديدة، وهو ما أدى إلى إصدار العديد من الصحف وتمتعها بقدر كبير من الحرية هي من بين الأعلى على مستوى الدول العربية، كما تشير إلى ذلك العديد من التقارير الدولية المعنية بحرية الصحافة.

ونوهت الدراسة إلى ما يشير بوضوح إلى قناعة القيادة السياسية في الكويت بضرورة تعزيز ودعم ملف حقوق الإنسان

تحديات رغم الانجازات

وذكر الفهد أن الدراسة أشارت إلى أنه بالرغم من الإنجازات الكثيرة التي حققتها الكويت في ملف حقوق الإنسان إلا أنه تواجهها بعض التحديات التي تحتاج جهود متواصلة لتظل الصورة الذهنية للكويت ناصعة في مجال حقوق الانسان وتتمكن من استخدام هذا الملف كأحد أدوات القوة الناعمة التي تعزز مكانتها السياسية والاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي ومن هذه التحديات:

- ملف المقيمين بصورة غير قانونية حيث تعد قضية (البدون) أو عديمي الجنسية من أبرز القضايا التي تثير سجالاً وجدلاً في هذا الشأن، فضلاً عن العديد من الانتقادات الدولية والتقارير الحقوقية، رغم ما شهدته من انفراجات عديدة أسفرت عن تقليص اعدادهم بعد حرب تحرير الكويت بعد تعديل أوضاع ٤٢ في المائة منهم، إلا أنهم مازالوا يواجهون مشكلات البطالة وضعف الدخل وعدم القدرة على سداد رسوم الخدمات خاصة التعليم والصحة، مما أدى إلى تفشي الأمية والبطالة والفقر وازدياد معدلات الجريمة وبعض حالات الانتحار بينهم، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن حل جذري وشامل لتلك القضية العالقة في الكويت.

النتائج والتوصيات

ويختتم اسعد الفهد رئيس المركز انه تأسيساً على ما سبق، خلصت الدراسة لجملة من النتائج والتوصيات حيث توصلت إلى أن الكويت استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في توظيف القوة الناعمة لتعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً، وعملت على إضافة عناصر جديدة مثل تعزيز الحريات وتحسين مستوى حقوق الإنسان ومما سبق يتبين لنا أن الفعالية الحقيقية للقوة الناعمة للكويت تتأتى من خلال مصادر عدة ومن أهمها:

- نظامها السياسي الداخلي فالكويت كانت أول دول خليجية منشئة لدستور مدني مكتوب، وبرلمان يتم انتخابه عبر الاقتراع الحر المباشر في الستينات يضم جميع أطياف الدولة.

- التزامها بسياسة التوازن والحياد الإيجابي في محيطها الإقليمي والدولي.

- جهود وخبرات الكويت منذ حصولها على استقلالها في لعب دور الوساطة في حل النزاعات والإقليمية والدولية.

- جهود الكويت في العمل الخيري وتقديم المساعدات الإغاثية على مستوى العالم.

- قيمها الأخلاقية الأصلية ومنها احترامها وتمسكها وتعزيزها لحقوق الإنسان ووضعها الضمانات الدستورية والمؤسسية والمجتمعية لحماية وتكريس الحريات.

- تُشكّل القوة الناعمة عنصر دعم ومساندة في عدد من القضايا فهي تمهد لإبرام اتفاقات ومعاهدات اقتصادية أحياناً، وإنشاء تحالفات على مستوى الدول في أحيان أخرى، كما تعد في الوقت الحاضر أداة أساسية لزيادة النفوذ والحضور الفاعل القائم على استراتيجية تعزيز سمعة الدولة وصورتها الذهنية ومكانتها على المستويين الإقليمي والعالمي.

في ورقة بحثية رصدت صور دعمها للقضية الفلسطينية والتصدي لمشاريع التطبيع

أسعد الفهد: الكويت سخرت قواها الناعمة ... دفاعاً عن فلسطين

مع اقتراب «الحرب الباردة» من نهايتها، وقبل أفول شمس الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين، صدر للرئيس الأميركي الأسبق و«المثير للجدل» ريتشارد نيكسون كتاب بعنوان (نصر بلا حرب). في الكتاب الذي وضع فيه خلاصة خبراته وتجاربه، قدم نيكسون مقاربة جديدة لمفهوم القوة قلبت نظرية عالم السياسة المعروف هانز مورغن ثاو رأساً على عقب، حيث أثبتت مقاربة نيكسون الجديدة أن بإمكان أميركا - كقوة عالمية - أن تحقق انتصارات سياسية استراتيجية من دون أن ترسل جندياً واحداً إلى خارج أراضيها.

بعد عامين من صدور الكتاب، التقط الأستاذ بجامعة هارفارد جوزيف. س. ناي طرف الخيط، وأعلن مولد مفهوم جديد في علم السياسة هو القوة الناعمة، الذي دشنه أولاً في مقال له بمجلة فروجن افرس، وتالياً في كتابه ذائع الصيت (القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية)، الذي بات لاحقاً واحداً من أهم المراجع في هذا المجال.

من هذا المنطلق تأتي أهمية الورقة البحثية التي أعدها الباحث المتخصص في دراسات القوة الناعمة أسعد الفهد، بعنوان (أثر القوة الناعمة الكويتية في دعم القضية الفلسطينية)، لفهم طبيعة الأدوار التي قامت بها الكويت في خدمة القضية والدفاع عنها والأدوات التي استخدمتها ووظفتها وحدود تأثيرها ومدى نجاحها في منع مخططات تصفية القضية.

وأكد الفهد أن مفهوم القوة الناعمة، رغم حداثته النسبية - إلا أنه بات مرتكزاً رئيسياً في توجهات السياسة الخارجية على الساحتين الإقليمية والدولية.

وأضاف أن الكويت استخدمت القوة الناعمة في الدفاع عن القضية الفلسطينية، في إشارة واضحة إلى الدعم الرسمي والشعبي الكويتي للقضية مع العمل على إعادة الحقوق المشروعة لأصحابها.

شدد الباحث أسعد الفهد على أن «حقوق الشعب الفلسطيني كانت دوماً بوصلة لتحديد الاتجاه، ومرتكزاً رئيسياً للسياسة الخارجية الكويتية التي سخرت - ولا تزال - كل المقدرات من أجل استعادة تلك الحقوق والدفاع عن شرعيتها في المحافل الإقليمية والدولية».

وأوضح الفهد في بحثه أن «القوة الناعمة» تعني «قدرة الدولة على استخدام الوسائل غير العسكرية في تحقيق أهدافها والدفاع عن مصالحها ومن أهمها الأدوات والوسائل الدبلوماسية والإعلامية والثقافية والسياسية».

وأشار الباحث إلى أن إحدى أهم نقاط الارتكاز في هذه الورقة البحثية أن الكويت كانت ولا تزال حاضنة رئيسية للقضية الفلسطينية وداعمة لنضال الشعب الفلسطيني منذ الزيارة التي قام بها مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الى الكويت عام 1932، وتالياً تأسيس حركة (فتح)، كما احتضنت الكويت في ما بعد منظمة التحرير الفلسطينية.

الموقف من صفقة القرن

وبيّن الفهد أن القوة الناعمة الكويتية ونتيجة للأحداث الأخيرة من هذا العام 2021 ضد الشعب الفلسطيني، أكدت مساعيها الدبلوماسية وواصلت دورها على مدى قرن كامل تجاه القضية، ونجحت في الحفاظ على وهج القضية مشتعلاً وتصدت لمشاريع تصفيتها، حيث رفضت خطة

أسعد الفهد

السلام الأميركية التي طرحت خلال حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب التي عرفت بصفقة القرن، وأعلن مجلس الأمة في جلسة خاصة عقدت في مايو 2020 رفضه للخطة المزعومة.

كما شاهد الملايين حول العالم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وهو يلقي بوثائق صفقة القرن، مؤكداً الرفض الرسمي والشعبي الكويتي لها.

في السياق ذاته، يشير الباحث إلى تصدي الرئيس الغانم لرئيس الوفد الإسرائيلي وطلب طرده من قاعة الاجتماعات خلال المؤتمر الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي.

سياسة الكويت الخارجية

وأكد الفهد أن أحد أهم أشكال وأدوات القوة الناعمة التي انطلقت منها المواقف السابقة هي صورة الكويت كبلد متسامح وديموقراطي وداعم للسلام والأمن والاستقرار العالمي، وهي الصورة التي رسختها الكويت على مدى عقود طويلة عبر سياستها الخارجية التي اتسمت بالحكمة والاعتدال وعدم التدخل في شؤون الدول والمبادرة الدائمة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية والانتصار للمظلوم والدفاع عن قضية العرب الأولى.

وانتقل الفهد إلى الحديث مجدداً عن أداة أخرى من أدوات القوة الناعمة، وهي صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية، الذي ساهم ومازال يساهم في دعم القضية الفلسطينية.

ولفت إلى أن صور الدعم الرسمي في دعم القضية الفلسطينية تجلت خلال حرب غزة الأخيرة، حيث عقد مجلس الأمة جلسة ناقش خلالها الاعتداءات على المسجد الأقصى وعلى أهالي غزة، وأقر قانوناً لمناهضة التطبيع بإجماع حكومي وبرلماني.

> القضية الفلسطينية كانت ولا تزال بوصلة الاتجاه ومحور الارتكاز لديبلوماسية الكويت الخارجية
>
> سياسة الحكمة والاعتدال رسخت صورة الكويت كبلد مدافع عن الحقوق والحريات
>
> أدوات القوة الناعمة أحدثت ثغرة في الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل
>
> رفض كويتي لصفقة القرن ... رسمياً وشعبياً
>
> الغانم تصدّى للإسرائيليين وألقى بوثائق الصفقة وطرد ديبلوماسييهم
>
> دعم الكويت للسلام والديموقراطية و«صندوق التنمية» من أشكال القوى الناعمة

أدوات متعددة للقوة الناعمة

توقف الفهد أمام الدور النشط والفعال للإعلام الكويتي في خدمة القضية إذ انتفضت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي دفاعاً عن المسجد الأقصى، وكان للجمعيات الخيرية دور كبير، حيث أطلقت 32 جمعية خيرية حملة لتقديم المساعدات وكذلك نزول المواطنين لساحة الإرادة دفاعاً عن الشعب الفلسطيني وانتصاراً للقضية الفلسطينية في أكثر من حدث.

ولفت الباحث إلى أن استخدام القوى الناعمة غيّر النظرة الإقليمية والدولية تجاه القضية، وفي أميركا أحدث ثغرة في جدار الدعم الإعلامي غير المحدود أو المشروط للكيان الصهيوني، وهو ما ساعد في كشف ممارسات الاحتلال الصهيوني العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.

سرد تاريخي للحركة الصهيونية

قدم البحث سرداً تاريخياً للحركة الصهيونية ودورها في تأسيس الكيان الصهيوني واغتصاب الحقوق الفلسطينية والتي تبلورت في التوجه لاحتلال فلسطين وإقامة وطن قومي لليهود من قبل إصدار وعد بلفور في فبراير عام 1917، حيث بدأت شرارة الحركة الصهيونية على يد مؤسسها ثيودور هرتزل اليهودي المجري المولد، صاحب فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال اغتصاب أرض فلسطين من أصحابها ومنحها لليهود، ففي عام 1897، عقد مؤتمر بال في سويسرا وحضره ممثلون عن الجمعيات اليهودية في أوروبا وحدد هدف الصهيونية بخلق وطن لليهود في دولة فلسطين.

الخلاصة

خلصت الورقة البحثية التي أعدها الفهد إلى التأكيد على التزام سياسة الكويت الخارجية بخط دفاع ثابت تجاه دعم القضية الفلسطينية رغم المتغيرات الإقليمية، وان القوة الناعمة الكويتية كانت ولا تزال، أحد عناصر القوة التي يستند إليها صانع القرار الكويتي في رسم مسارات السياسية الخارجية وتحديد موقفها من القضايا الإقليمية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

في دراسة حديثة أعدها الباحث المتخصص في دراسات القوة الناعمة تُسلّط الضوء على المشاركة السياسية في الكويت كإحدى أدوات القوة الناعمة وأثرها في اتخاذ القرار

أسعد الفهد: الحوار الوطني الذي دعا له سمو الأمير وتُوّج بعفو كريم أعاد للمشاركة السياسية حيويتها

تُعد التجربة الديموقراطية في الكويت من أقدم وأرسخ التجارب السياسية في منطقة الخليج العربي، حيث انتهجت الكويت منذ نشأتها نهجاً شورياً يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس الشراكة في السلطة، وقد ترجم ذلك من خلال تأسيس أول مجلس تشريعي في البلاد عام 1938، الذي شكّل نقطة انطلاق حقيقية نحو بناء مجتمع ديموقراطي يقوم بضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية، ويعكس مدى الاستقرار الداخلي في الكويت وهو ما يُشير بوضوح إلى الوزن الاستراتيجي للقرار الكويتي في المحافل الإقليمية والدولية.

حدود التأثير

من هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة التي أعدها الباحث المتخصص في دراسات القوة الناعمة أسعد الفهد، بعنوان «المشاركة السياسية في الكويت كإحدى أدوات القوة الناعمة وأثرها في اتخاذ القرار»، لفهم طبيعة التأثير الذي تُشكله المشاركة السياسية في عملية صنع القرار من خلال الرقابة والتشريع، وتأثيراته على الوزن الاستراتيجي للكويت إقليمياً ودولياً وكذلك التعرّف على إستراتيجيات المشاركة السياسية والوقوف على التحديات والمعوقات التي تواجه المشاركة السياسية على نحو فاعل ومؤثر في الكويت.

قضايا شائكة

وناقش الباحث في دراسته العديد من القضايا الشائكة المتعلقة بالمشاركة السياسية وعلاقتها بالتطور الديموقراطي، وإلى أيّ مدى تُشكّل هذه العلاقة دعماً لعملية التحوّل الديموقراطي، كما تطرّق إلى الحديث عن الثقافة والقيم

أسعد الفهد

رسوخ التجربة الديموقراطية في الكويت أحد أهم مؤشرات القوة الناعمة في معادلة التوازن الإقليمي

الديموقراطية ومدى ارتباطها بعملية المشاركة السياسية وأدائها، وما مدى رسوخها لدى التيارات السياسية في الكويت، وانعكاسات ذلك داخلياً على استقرار الكويت وخارجياً على موقع الكويت الاستراتيجي الذي جعل منها وسيطاً دولياً في الكثير من الأزمات الدولية وهو ما رصده الباحث في دراسة سابقة له عن دور الكويت كوسيط في الأزمات الدولية بفضل قوتها الناعمة.

ورأى الباحث أن غياب الأحزاب وإن كان يشكّل قصوراً، إلا أنها موجودة بصورة أخرى على الساحة السياسية الكويتية، من خلال التنظيمات السياسية بمختلف اتجاهاتها وأيديولوجياتها الفكرية التي تمارس نشاطها السياسي منذ عشرات السنين وبكل حرية، موضحاً أنها تشارك في الحياة السياسية بفاعلية واضحة، كما أنها تشارك في الحكومات أيضاً، بما يؤكد أن السلطة السياسية في دولة الكويت تعترف بوجود هذه التنظيمات، وتتعامل معها باعتبارها أمراً واقعاً، وهذا يشير إلى تفاعل القوى السياسية في المجتمع مع السلطة في صناعة القرار الداخلي والخارجي للكويت، ويعبّر عن نضج النموذج الديموقراطي في الكويت وأنه جدير أن يُحتذى وسابق للعديد من الدول في المنطقة، ولا شك أن هذا يشكّل أحد مصادر قوة الكويت الناعمة وسط جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد الفهد أن الأحداث المتسارعة التي مرّ بها تطور المجتمع الكويتي، قد أدت إلى تواجد مصادر عديدة داخل التكوين الاجتماعي للشعب الكويتي وتحولها إلى أدوات منحت القرار الكويتي القوة في الكثير من المواقف الدولية مثل موقفها الداعم للقضية الفلسطينية، وموقفها الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني والذي يستند إلى تأييد شعبي واضح.

الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي

ولفت الفهد الانتباه إلى تداخل وتشابك بين مفهوم الممارسة الديموقراطية من جهة، وبين إجراءات الإصلاح السياسي من جهة أخرى، حيث تؤدي الأخيرة إلى حدوث تطوّر إيجابي في الممارسة الديموقراطية، ومن ثم، فإن قياس عمليات الإصلاح السياسي في دولة ما غالباً ما تتداخل مع معايير قياس ما تخوضه هذه الدولة في عملية الممارسة الديموقراطية، كذلك، تنبع أهمية عملية الانتخابات البرلمانية من كونها تعكس طبيعة المجتمع، وواقع مكوناته الداخلية، فلا يمكن تصوّر عملية ديموقراطية دون الحديث عن قدرة الشعب على المشاركة السياسية.

المشاركة الشعبية كقوة ناعمة أثناء الغزو

وأكد أن التجربة الديموقراطية في الكويت بالرغم من بعض السلبيات، فإن رصيدها في المشاركة السياسية لا يُمكن إنكاره، وقد أسهمت إرهاصاتها في إنضاج التجربة وخلق مزيد من الوعي السياسي بالأهمية التصاعدة للمشاركة الشعبية كقوة ناعمة والتي تجسّدت بصورة واضحة في مؤتمر جدة الشعبي، وهو ما شجّع المجتمع الدولي على الوقوف بجانب الكويت لاسترداد أرضها ونظام الدستوري.

وأوضح أن القوى الشعبية المشاركة في مؤتمر جدة أعادت تموضعها مجدداً في الحياة السياسية بعد التحرير، وقد شهدت خريطة القوى السياسية على الساحة الكويتية تغيرات جذرية بعد الغزو رسمت معالم تلك المرحلة، وقد أدت تداعيات الأزمة إلى اندفاع تلك القوى الشعبية للتعبير عن نفسها في تنظيمات أقرب ما تكون إلى الأحزاب غير الرسمية، وبدأت هذه التيارات السياسية بالفعل في تكوين نسيج الحياة السياسية في الكويت وشاركت في صناعة القرار بنسب متفاوتة وعلى فترات متعاقبة.

المشاركة السياسية كقوة ناعمة

وأشار إلى أن المشاركة السياسية وفق الأطر الدستورية والقائمة على انتخابات حرة نزيهة، والمعبّرة عن طموحات مكونات المجتمع وقضاياه عندما تمارس دورها الرقابي والتشريعي من خلال التمثيل في المجالس التشريعية مثل مجلس الأمة هي في الحقيقة تمثل قوة ناعمة أمام المجتمع الدولي كونها تعبّر عن طموحات المجتمع وتلبي احتياجات التشريعية وتحمي قيمه وأفكاره وتشرّع القوانين الملائمة لواقعه ومتطلباته الحالية والمستقبلية.

> **كلما نضجت الممارسة الديموقراطية في الداخل زادت من مكانة الكويت إقليمياً ودولياً**

وتابع أن الأدوات الدستورية التي يمنحها الدستور للنائب في مجلس الأمة مثل السؤال البرلماني والاقتراح برغبة والاقتراح بقانون والاستجواب والمشاركة في اللجان كلها أدوات يستخدمها النائب وقد حصل عليها بالتأييد الشعبي أولاً في صناديق الانتخاب ليمارس دوره بعد ذلك باعتباره شريكاً في السلطة وهي بطبيعة الحال تمثل جوهر المشاركة السياسية كقوة ناعمة عبر المجالس النيابية وتزيد من رصيد الكويت قيادة وشعباً أمام المجتمع الدولي.

الديوانيات كقوة ناعمة

وكشف أن ديموقراطية الكويت تتسم بأنها نتاج بيئتها بكل ما تتضمنه من خصوصية في الفكر وعمق في الممارسة وأصالة تميزها عن غيرها من الدول بحيث توصلت إلى إضفاء طابع خاص على ممارستها الديموقراطية وأكبر مثال على ذلك الديوانيات التي تعتبر الوعاء الحقيقي للمشاركة السياسية ومناقشة كل ما يخص القضايا المطروحة في الساحة الكويتية ويعكس متانة وتماسك الجبهة الداخلية للشعب الكويتي ولا شك أن هذا أحد المؤشرات المهمة لقياس قوة الدول الناعمة.

الحوار الوطني

وبيّن أن الحوار الوطني الذي دعا له سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد يوسّع دائرة المشاركة السياسية، ويفتح آفاق التعاطي مع الملفات الشائكة بمرونة، هذا ما يُميز الديموقراطية في الكويت ويُعيدها إلى المسار الصحيح بعد أن شهدت لسنوات حالة من الجمود والانسداد السياسي.

الخاتمة

وخلص الفهد إلى أن العلاقة بين السلطة ومختلف القوى السياسية في مجلس الأمة تعتبر أهم عناصر تحديد الصيغة المستقبلية للنظام السياسي في الكويت لارتباطها مباشرة بالمعادلة التي تحكم توازن القوى في الكويت، لافتاً الانتباه إلى أن التجربة الديموقراطية ومؤسساتها منحت الكويت قوة ناعمة في المنطقة، بما عكسته من استقرار النظام السياسي ورسوخ التجربة الديموقراطية وقوة النسيج المجتمعي، وقوة الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات، كما تبعث برسائل واضحة للمحيط الإقليمي والدولي بأن صنع القرار الكويتي يمر عبر مؤسسات ديموقراطية ولا يمكن أن تُجيزه بسهولة، وهذا ما يتضح جلياً في الموقف الكويتي من القضايا الإقليمية والدولية.

وختم أسعد الفهد بقوله «إذا كانت التجربة الكويتية في الممارسة الديموقراطية متميزة في سياقها التاريخي وفي محيطها الإقليمي إلا أن ذلك لا يعني خلوها من السلبيات أو عدم مصادفتها لانعثرات وانعكاسات، وهو ما حرصت الدراسة على توضيحه في محاولة لتلمس أثر التطورات الحديثة التي تشهدها الكويت لدعم مسيرة الديموقراطية وتدارك أخطاء الماضي والانطلاق نحو آفاق واعدة».

في دراسة لمركز إي دبليو جي للاستشارات بمناسبة ذكرى انضمام الكويت للأمم المتحدة في شهر مايو من العام 1963

تسلط الضوء على رئاسة الكويت لمجلس الأمن

أسعد الفهد:

الكويت نجحت في استثمار قوتها الناعمة بالرغم من صغر حجمها كدولة في محيطها الدولي والإقليمي

تشكل العلاقات الدولية ميدانا واسعا تمارس من خلاله الدول قدراتها في التأثير والتأثر بعضها ببعض معتمدة على مصادر قوتها المختلفة من اجل تحقيق الاستراتيجيات التي رسمتها لنفسها. وبتوقف تأثير كل دولة على الوزن النوعي الذي تمثله هذه الدولة، وهذا الوزن لا يعتمد على القوة المجردة الخشنة سواء كانت (عسكرية - او اقتصادية)، وإنما يعتمد -ايضا- بدرجة كبيرة على قوة المبادئ والقيم التي يحملها، فتجعله انموذجا جاذبا يأسر قلوب وعقول الآخرين، ما يدفعهم إلى الرغبة في التشارك مع صاحب النموذج في قيمه ومبادئه، ما يعني في النهاية إيجاد مساحات مشتركة للقبول التعاون معه في تحقيق أهدافه او عدم اتخاذه عدوا يجب تدميره والتخلص منه.

وقد نجحت الكويت في استثمار قوتها الناعمة بالرغم من صغر حجمها كدولة في محيطها الدولي والإقليمي منذ انضمامها للأمم المتحدة من عام 1963 حيث لعبت ادوارا من خلال عضويتها في المنظمات الدولية وتجلت عندما تولت رئاسة مجلس الأمن الدولي في شهر يونيو 2018، لتكون المرة الثالثة التي تترأس فيها الهيئة الأممية في تاريخها والمرة الثانية خلال عضويتها الأخيرة في المجلس للفترة 2018 - 2019، كما ان حصولها على 188 صوتا من اصل 192 صوتا من مجموعة الدول اعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة عكس مكانة الكويت الدولية والإقليمية.

ورصدا لتجربة الكويت في توظيف قوتها الناعمة في مجلس الأمن على مدار عامين نشر مركز إي دبليو جي ((EWG للاستشارات والتنمية دراسة بعنوان: (الكويت عامان من القوة الناعمة في مجلس الأمن)، حيث تناولت الدراسة: مفهوم القوة الناعمة، وتاريخ الكويت في مجلس الأمن، والأولويات التي وضعتها الكويت على اجندتها السياسية خلال ترؤسها لمجلس الأمن والتي تركزت في :

1. القضايا العربية وعلى راسها القضية الفلسطينية.
2. القضايا الإنسانية والدبلوماسية الوقائية.
3. منع نشوب النزاعات والوساطة وتسوية النزاعات عبر الطرق السلمية.
4. تحسين اساليب عمل مجلس الأمن.

واكد رئيس مركز EWG للاستشارات والتنمية 1. اسعد الفهد ان الدراسة التي قام بها المركز رصدت اهم إنجازات دولة الكويت خلال هذين العامين (2018-2019) قياسا على الأولويات التي وضعتها لنفسها عند ترؤسها لهذه الدورة.

فبعد ان أمضت الدبلوماسية الكويتية عامين في أروقة مجلس الأمن الدولي اتت خلالهما دورا فاعلا في الموضوعات المطروحة ووضعت ثقلها لصالح القضايا العربية والإسلامية والإنسانية مستخدمة قوتها الناعمة لمدة عامين وطوت تلك المرحلة مع نهاية عام 2019 لتستمر في سياستها المتزنة ودبلوماسيتها المعهودة وتواصل اداء دورها المشهود في الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة.

كما اشار الفهد إلى ان الكويت استطاعت من خلال عضويتها في مجلس الأمن وضع بصمتها الدبلوماسية الخاصة وتقديم قوانين لحل عدد من المشكلات التي تواجه العالم، والتنسيق مع الدول الأعضاء لطرح وتبني عدد من مشروعات القرارات والبيانات المهمة بشان العديد من القضايا المهمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وساهمت في إسقاط مشروع امريكي مضاد لتاييد إسرائيل، وطالبت الكويت المجتمع الدولي عبر أجهزة الأمم المتحدة، وبشكل خاص مجلس الأمن، بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، ووضع حد فوري ينهي الاحتلال باسرع الية ممكنة.

اهتمام بالملفات الحيوية

واوضح الفهد ان الدراسة ركزت على دور الكويت في العديد من القضايا الأخرى مثل الأزمة السورية حيث نجحت في اعتماد المجلس للقرار «2474» الذي قدمت الكويت مشروعه، ويتعلق بالمفقودين نتيجة النزاعات المسلحة، ويشدد القرار على اهمية السماح للأفراد بمعرفة مصير اقربائهم المفقودين واماكن وجودهم، وكذلك الملف اليمني حيث طالبت مجلس الأمن بضرورة مواصلة موقفه الموحد والحازم تجاه الملف اليمني. واضاف ان هذه الجهود التي قامت بها الدبلوماسية الكويتية جعلت الكويت تكتسب مصداقية دولية عالية، ودعم معنوي كبير من المجتمع الدولي، وتأثير لقوتها الناعمة في مجلس الأمن.

دعم القضايا الإنسانية

واكدت الدراسة أن الكويت بذلت جهودا حثيثة في دعم القضايا الإسلامية في مجلس الأمن وابرزها قضية اقلية الروهينغا المسلمة، وادانت في 2019 هجومين استهدفا مسجدين في مدينة (كريست تشريش) بنيوزيلاندا، وقدمت مشروعا يهدف إلى دعم وتعزيز سبل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويعتبر ذلك القرار هو الوحيد الذي قدمته الكويت بشكل منفرد حيث يعكس مواصلة الكويت تسليط الضوء على القضايا الإنسانية.

تحسين آليات عمل الأمم المتحدة

كما عرضت الدراسة جهود الكويت في الدفع لتحسين اهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال الجلسة التي دعت الكويت لعقدها تحت عنوان «مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين» لمناقشة سبل تحسين اليات منظمة الأمم المتحدة للحد من المخاطر والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي. وعقدها جلسة خاصة لبحث كيفية توفير القدرات اللازمة لإعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط لاسيما في ضوء وجود مبادرات إقليمية ودولية اعتمدها المجلس.

دعم الاستقرار في الخليج

وبين الفهد ان قضية أمن واستقرار الخليج في هذه المرحلة الدقيقة لم تغب عن أجندة الكويت في مجلس الأمن حيث ادانت الكويت بشدة الهجوم الذي استهدف منشاتي نفط تابعتين لشركة (ارامكو) في السعودية.

جهود كويتية

كما اكد الفهد أن الدراسة لم تغفل الجهود التي بذلها مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي ومساعدوه الذين تصدو لمسؤولية الدفاع عن مختلف القضايا لاسيما الإنسانية منها.

مسيرة لن تتوقف

وختم الفهد بان من التوصيات التي توصي بها الدراسة هي ضرورة ان تقود الكويت مبادرات تجاه أزمات المنطقة لاسيما الملف النووي الإيراني لما يمثله من تهديد واضح لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من تجربتها في رئاسة مجلس الأمن بان تدرس تجربة الكويت ضمن مسارات المناهج الدراسية لطلاب العلوم السياسية بالكويت وبرامج تاهيل الكوادر الدبلوماسية بوزارة الخارجية الكويتية.

الكويت.. عامان من القوة الناعمة في مجلس الأمن) نجاحات متواصلة ومسيرة لن تتوقف

قضية أمن واستقرار الخليج في هذه المرحلة الدقيقة لم تغب عن أجندة الكويت في مجلس الأمن

أسعد الفهد

القوة الناعمة الضاربة.. نيوزيلندا نموذجاً

أسعد الفهد

تحدث الأزمات وتتوالى متسارعة من كل اتجاه في زمن يفتقد فيه الأمان والطمأنينة، لكن تبقى أساليب إدارة الأزمات وطرق معالجة تداعياتها هي المحك الأساسي والتمايز في قيادة الدول، ذلك أن مواجهة المواقف والأزمات تتطلب رؤية واضحة وأهدافا محددة، فضلا عن الحكمة والشجاعة في مواجهة الأحداث.

لا يتابع الكثيرون الشأن العام لنيوزيلندا بحكم ما تنعم به من استقرار وما تتميز به من بُعد عن التدخل في شؤون الآخرين، وقد يكتفي البعض منا بالمعلومات السياحية عن هذا البلد الآمن الراقي، لكن نيوزيلندا الآن في صورتنا الذهنية ليست هي نفسها قبل الحادث الإرهابي في مسجدي مدينة كرايستشيرش.

هبت نيوزيلندا جميعها بحرفية شديدة جمعت فيها بين الإدارة الحقيقية والقيادة الاحترافية بالتعامل المنهجي مع الأزمات فكسبت في أيام قليلة احترام شعوب العالم وتقديرهم، وليس العالم العربي والإسلامي فقط، وهنا تكمن أهم أركان وعناصر القوة الناعمة بسرعة التحرك ومواجهة الموقف وإدارة الأزمة وتحجيم مفاعيلها.

عندما أطلق جوزف ناي - أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد - مفهوم القوة الناعمة وعرّفه بأنه كسب العقول والقلوب والإعجاب ببلد وأن تحذو الدول حذوه وتتطلع إلى مستواه وأن القيادة ليست مجرد إصدار أوامر بل تنطوي على تحقيق القدوة وجذب الآخرين، وهذا هو الدور الذي قامت به نيوزيلندا؛ حكومة وشعبا، وترجمته عمليا فضربت أروع الأمثلة في تقديم نفسها دولة تتميز بالقوة الناعمة، وهي قوة النموذج المتفرد في التعايش السلمي وروعة المثال الجاذب في إدارة الأزمات.

عملت الدولة، وعلى رأسها رئيسة الوزراء جاسيندا أردرن، منذ اللحظة الأولى، وبشكل متوازن، على الحفاظ على النسيج الاجتماعي الداخلي للدولة، ونجحت في تقديم صورة مبهرة للدولة في العالم الخارجي، وكانت مثالا حيا للقوة الناعمة الضاربة التي جذبت الدعم والاحترام لأسلوب إدارة الأزمة والتعامل مع تداعياتها ومعالجة آثارها.

لقد أعطت نيوزيلندا دروسا لدول العالم بأن أثمن ما تملكه الدول هو الاستقرار الداخلي، وأن المواطن هو رأس المال الحقيقي الذي يعلي من شأن وطنه، وأن السلم والسلام الداخلي والخارجي أهم مصادر رفعة الدولة وأساس نهضتها وتطورها.

لقد كسبت نيوزيلندا القلوب والعقول وكسبت الاحترام والتقدير من قبل الآخرين لقيادتها الأزمة ومعالجة آثارها، فشكرا نيوزيلندا..

ستظل مشاهد الجريمة المروعة من ذاك الإرهابي المجرم ماثلة في أذهان المسلمين، فلا يمكن نسيان قتل المسلمين الآمنين في بيوت الله، ولا يمكن أن ننسى دور نيوزيلندا في تخفيف آلامنا بأسلوب ومنهجية أقل ما يمكن وصفه بأنه احترام لإنسانية الإنسان ونبذ العنف والتطرف ومحاربة الإرهاب.

دراسة جديدة لمركز EWG للاستشارات والتنمية

الوساطة الكويتية فى الأزمة الخليجية (الموقف .. والرؤية .. والأدوار)

أسعد الفهد: سمو الأمير وضع الكويت موضع ثقة المجتمع الدولى بآليات القوة الناعمة

ليست الأزمة الخليجية بدعا من النزاعات والأزمات الدولية التي تعبر عن عدم التوافق او التناقض في المصالح و القيم والعلاقات بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي يتميز بحتمية التفاعل بين دُوله المتفاوتة في ادوارها والتي غالبا ما تكون متناقضة في منطلقاتها القيمية والإيديولوجية لحفظ مصالحها الاستراتيجية.

وبالنظر إلى الأزمة الخليجية التي دخلت عامها الثالث ، والتي شكلت بكل تفاعلاتها ومساراتها سابقة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن الدبلوماسية الكويتية بذلت كل الجهود لحلحلتها، ولم تكف عن حث جميع اطرافها للاجتماع على وحدة الكلمة والتئام الصف ، ورأب الصدع الذى لحق بمنظومة مجلس التعاون ، ورصدا لهذه الجهود نشر مركز EWG للاستشارات والتنمية دراسة بعنوان : الوساطة الكويتية فى الأزمة الخليجية (الموقف والرؤية والأدوار) وتناولت الدراسة الأدوار التاريخية للدبلوماسية الكويتية منذ استقلال الكويت عام 1961م حتى الأزمة الخليجية التي وقعت منتصف يونيو 2019 .

وأكد اسعد الفهد رئيس مركز EWG للاستشارات والتنمية ان الدراسة التي قام بها المركز رصدت مساعي الدبلوماسية الكويتية في الإبقاء على مجلس التعاون الخليجي كمظلة جامعة للأشقاء في الخليج، وبينت كيف اضطلعت الكويت بدور كبير في تسوية الخلافات التي نشبت بين دول المجلس، وكيف نجحت في انتهاج سياسة خارجية متوازنة، وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة حتى منحتها الأمم المتحدة في عام 2014 لقب مركز إنساني عالمي ، واطلقت لقب «قائد إنساني» على سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح .

• أسعد الفهد

كما اشار الفهد إلى أن جهود الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة الخليجية بدأت منذ سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من دولة قطر عام 2013، إلى أن تمت عودتهم إليها مجددا عام 2014.

وأضاف الفهد ان الأدوار التي لعبتها الكويت كوسيط ايجابي في العديد من النزاعات بين الدول العربية كثيرة ومنها الوساطة بين الفرقاء في اليمن الجنوبي والشمالي عام 1972 ، وبين اليمن الجنوبي وسلطنة عمان في أكتوبر 1982 ، ودورها في إعادة العلاقات بين ليبيا والسعودية عام 1982. ثم الوساطة مجددا بين الدولتين خلال نهاية حكم معمر القذافي ، و بين الإمارات وسلطنة عمان عام 2009 . و بين مصر والسعودية عام 2016.

أهداف استراتيجية

وأوضح الفهد أن الدراسة ركزت على دور الكويت في حل الأزمة الخليجية الأولى في 2014، والثانية في منتصف يونيو 2017، وأشار إلى أن الأهداف الاستراتيجية التي رسمتها الكويت لنفسها هي التي مكنتها من القيام بدور الوساطة ومنها، التوازن والحياد الإيجابي في المنطقة والسعي الحثيث للحفاظ على منظومة مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف أن هذه الرؤية الاستراتيجية جعلت الكويت تكتسب مصداقية دولية عالمية، ودعم معنوى كبير من المجتمع الدولي لتفويضها للقيام بدور الوسيط لحل الخلافات.

حل الأزمة

وأكدت الدراسة أن الكويت انطلقت لحل الأزمة من خلال رؤية واضحة واستراتيجية ثابتة تستند إلى خبرة الكويت التاريخية باعتبارها الطرف المؤهل للقيام بدور الوساطة، إضافة إلى تأكيد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أن المنطقة كلّها مقبلة على تطورات في غاية الخطورة وانه من الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي مواجهة هذه التطورات صفا واحدا. وان تجربة الكويت إبان الاحتلال العراقي والدور الدبلوماسي والعسكري لدول مجلس التعاون الخليجي في تحرير الكويت، زاد من تمسكها بوحدة الصف الخليجي، حيث يُعتبر استمرار هذه المنظومة هدفاً وخياراً استراتيجياً لدول الخليج.

> الدبلوماسية الكويتية لعبت دورا محوريا فى الإبقاء على مجلس التعاون مظلة تجمع الأشقاء في الخليج

> حرص الكويت على انتهاج سياسة متوازنة جعلها مقبولة من جميع أطراف الأزمة

مساعي كويتية

كما تشير الدراسة إلى أن المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة خلال السنوات الماضية جعلت الأزمة تأخذ مسارات معقدة لم تساعد على حلها وجعلتها تراوح مكانها على حالة الجمود التي نراها رغم المساعي الحثيثة التي بذلتها الكويت للدفع باتجاه المصالحة، لذا ركزت الدراسة على المساعي المبذولة لحلها منذ نشوبها على جميع المستويات ، وقدمت رؤية مستقبلية لمساراتها و ان المتغيرات الاقليمية وما الت إليه المستجدات فى المنطقة اصبحت محفزة للتوصل إلى تسوية مرضية بين أطراف الأزمة.

رؤية مستقبلية للأزمة

وبين الفهد انه بالرغم من كل الصعوبات والتحديات التي واجهت الكويت منذ قيامها بدور الوساطة فى الأزمة إلا انها لم تفقد الأمل في التوصل إلى تسويتها ، لذا تتبنى الدراسة مسارا تفاؤليا بشأن الأزمة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، وعرضت الدراسة للكثير من المؤشرات الدالة على حدوث انفراجه كبيرة في الأزمة.

الوساطة كقوة ناعمة

ويشير الفهد إلى أن الدبلوماسية الكويتية بما لها من تاريخ عريق فى الوساطة على مستوى المنطقة العربية ، تشكل أحد أدوات القوة الناعمة التي تمتلكها الكويت ، والتي تبوأت من خلالها هذه المكانة التي تليق بها وبتاريخها وقيادتها وشعبها في المنطقة ، لذا يجب علينا الحفاظ عليها واستثمارها .

ثقة دولية

وختم أسعد الفهد بأن ما أكدته الدراسة من دعم المجتمع الدولي لجهود سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عميد الدبلوماسية فى مساعيه المتواصلة لرأب الصدع بين الأشقاء في الخليج، سيسجله التاريخ لسموه بكل فخر واعتزاز ، لاسيما بعد تأكيد سموه - باعتباره احد المؤسسين لمجلس التعاون- أن الكويت ليست طرفا ثالثا بل طرف واحد مع الأشقاء ، وتحذيره من أن انهيار مجلس التعاون هو انهيار لآخر معاقل العمل العربي المشترك ، مما يؤكد تمتع سموه ببعد نظر وحكمة، وخبرة دبلوماسية وضعت الكويت موضع ثقة للعب دور الوسيط الإيجابي، وتوظيف اليات القوة الناعمة لحل المشكلات في المنطقة. وهو ما يعطى الأمل والتفاؤل بتهيئة الأجواء تمهيدا لتسوية الأزمة في اقرب فرصة ممكنة وهو ما أشار إليه سمو الأمير في القمة الخليجية الأربعين.

القبس
ALQABAS.COM
الثلاثاء 25 شعبان 1440 هـ - 30 أبريل 2019 - السنة 48 - العدد 16475

في دراسة جديدة لمركز EWG للاستشارات تسلط الضوء على الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الكويتية - الصينية

أسعد الفهد: الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والصين رهان رابح اقتصاديا وسياسيا

في كتابه ذائع الصيت واسع الانتشار الذي أعيد نشره عدة مرات بعنوان «رقعة الشطرنج الكبرى» يؤكد مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبغنيو بريجنسكي أن «الصين قوة صاعدة ويحتمل ان تكون مسيطرة».

ويكشف بريجنسكي في كتابه أن اسم "الصين" ذاته يعني في اللغة الصينية "المملكة الوسطى" او "شونغ كيو" وكلا التعبيرين يحملان فكرة مركزية الصين في الشؤون العالمية كما يحمل المفهوم اشعاعا ذا تسلسل هرمي للنفوذ من المركز إلى الأطراف المحيطة.

ويرى - في الكتاب الذي صدر عام 1997- واعتبر بمثابة "مانيفستو" لفهم الكثير من التفاعلات الجارية على مسرح السياسة العالمية ان "وتيرة النمو الاقتصادي السريعة وحجم التوظيف المالي الأجنبي يؤكدان أن الصين سوف تصبح خلال عقدين من الزمن قوة عالمية وعلى مستوى قريب من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وسوف لن تصبح دولة مسيطرة في الشرق الأقصى فحسب، بل ستصبح قوة عالمية من المرتبة الأولى".

ما يمكن وصفها بـ "نبوءة بريجنسكي" -التي تحققت بالفعل على نحو نلمسه ونراه رأي العين من مظاهر تعكس صعود هذا التنين- تشكل المدخل الأكثر ملاءمة لقراءة الدراسة التي أعدها مركز EWG للاستشارات والتدريب والتنمية بعنوان «الشراكة الكويتية الصينية - الأبعاد الاستراتيجية».

يؤكد أسعد الفهد رئيس مركز EWG أن "الكويت والصين تقدمان نموذجا عمليا للعلاقات الاستراتيجية في عالم مضطرب، علاقات طويلة المدى تحكمها المصالح العليا والتوجهات الاستراتيجية والرؤى الحاكمة لدى الدولتين".

● أسعد الفهد

إحياء طريق الحرير يجعل الكويت محطة رئيسية للبضائع من الصين إلى أوروبا وافريقيا

الكويت والصين تقدمان نموذجا عمليا لعلاقات طويلة واستراتيجية في عالم مضطرب

وترجح الدراسة أنه "ربما كان التوافق الاستراتيجي الكبير بين رؤية الكويت 2035 (كويت جديدة) ومبادرة الصين مبادرة (الحزام والطريق) التي أطلقتها الصين في 2013 لإحياء طريق الحرير وإنشاء منطقة آمنة حيوية تجارية تخدم دول العالم برا وبحرا وتساهم في ازدهار الاقتصاد العالمي تكون الكويت محطة أساسية عليه هو ما يعطي هذه العلاقات بعدها الاستراتيجي ويعزز أيضا من أهمية العلاقات بين البلدين ويعمل على توثيقها".

ويؤكد الفهد أن "مشاركة الكويت في مشروع طريق الحرير تعكس الرؤية الاستراتيجية لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار".

ويؤكد الفهد أن مشروع إحياء طريق الحرير خطوة على طريق استعادة الكويت لدورها التجاري والاقتصادي في المنطقة.

ووفقا للدراسة فإن "التوجه الاستراتيجي الكويتي نحو الصين هو في حقيقته محاولة لتعزيز خيارات الكويت الاستراتيجية، بخلق موازن اقتصادي وسياسي جراء الشراكة مع دولة كبرى بحجم الصين".

وتتوقف هذه الدراسة المهمة والجديرة بالاطلاع أمام أهم وأبرز المحطات في مسيرة العلاقات الكويتية الصينية التي تتسم بالنمو والاطراد بثبات بطريقة الـ "خطوة خطوة" من دون قفزات ولا عثرات.

لكن -وبحسب الدراسة- فقد شهدت هذه العلاقات ميلادا جديدا على عهد "أمير الدبلوماسية" صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وتعزز التعاون السياسي بين البلدين عقب الزيارة الأولى التي قام بها سموه في 2009، وفي 9 يوليو 2018 كانت الزيارة التاريخية الثانية لسموه، حيث تم التوافق الاستراتيجي بين رؤية الكويت 2035 التي تقوم على تعزيز التحول التدريجي إلى اقتصاد متنوع ومبني على المعرفة يجعل الكويت بيئة مشجعة للاستثمار ومركزا اقتصاديا وماليا في الممرات الاقتصادية العالمية، ومبادرة الصين المعروفة باسم (الحزام والطريق).

وتبعا لأحد مفاصل هذه الدراسة يؤكد الفهد أن التوجه الكويتي نحو الصين ليس "رفاهية سياسية" ولا "قفزة إلى المجهول" او "خروجا غير آمن من دوائر الحركة والفعل والتأثير التي كانت الكويت دائما -ولا تزال- جزءا فاعلا فيها"، بل على العكس فقد يكون "الانعطافة الأكثر حكمة وحصافة في المرحلة المقبلة"، تواكب مساعي الصين لتكون شريكا أساسيا في ترتيبات منطقة الخليج، فالدولة التي تستثمر أو بمعنى أدق تضخ في مشاريع استراتيجية المئات من المليارات لها الحق في حماية تلك الاستثمارات.

ويرى الفهد أن إحياء مشروع طريق الحرير، سيجعل الكويت محطة رئيسة لتوصيل البضائع والسلع من الصين وجمهوريات آسيا الوسطى إلى أوروبا ودول القرن الإفريقي وبالعكس، وسيحول البلاد إلى ملتقى تجاري ضخم، ونواة شبكة خطوط حديد عنكبوتية.

ويشدد الفهد على أن ما تحتاجه الكويت في بناء وتوثيق شراكتها مع الصين أن تكون شراكة استراتيجية شاملة، وما يشجع الكويت على المضي قدما في بناء هذه الشراكة أن ثمة تغيرات مهمة تطرأ على المنطقة، أبرزها ضعف الدور القيادي للولايات المتحدة، وتطور التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط بخطى سريعة من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب.

ويحذّر الفهد من ان هذه المرحلة من عمر النظام الدولي تتسم بالسيولة، وأحيانا بحالة من الانفلات والفوضى، واتساع مساحات عدم اليقين وهذا الوضع يؤدي بالدول إلى فك وإعادة تركيب تحالفاتها الإقليمية والدولية بحيث تصبح تلك التحالفات أكثر مرونة، وهو استنتاج يبدو جليا أن قوى عدة في الإقليم بينها تركيا وإيران وقطر ومصر قد عرفته في وقت مبكر واستفادت منه، في تنويع خياراتها وإعادة رسم مساراتها.

وتأسيسا على ذلك يؤكد الفهد أن الكويت تحتاج الى تطوير التعاون وتكثيف التنسيق مع الصين للوصول إلى شراكة استراتيجية شاملة، فالشراكة مع حليف مهم مثل بكين، يتمتع بميزات حقيقية وثقل اقتصادي، ومستقبل واعد ولديها مقعد دائم في مجلس الأمن وسجل نظيف مع الدول العربية، أثبت خلوه من أي سيطرة أو أطماع أو نفوذ.

وعلى سبيل تبديد المخاوف التي قد يتوجس منها البعض؛ بل وللتأكيد على أن "الصين يمكن أن تكون "شريكا استراتيجيا مأمون العواقب" -إذا جاز التعبير- يشير الفهد إلى أن بكين ليس لها تاريخ عسكري خارج حدود نفوذها الإقليمي، كما أنها من دعاة الوضع القائم ولا ترمي إلى تبنّي سياسة ثورية لتغيير النظام الدولي "فالحصافة والصبر جزء من الـ (DNA) الصيني» -على حد قول بريجنسكي-.

وتخلص الدراسة التي قد يكون من المفيد لدوائر القرار ومراكز البحث إدارة نقاش حولها- إلى أن الرهان على الصين على المديين القصير والمتوسط ناجح ومهم اقتصاديا، وعلى المدى الطويل سيكون خطوة متميزة نحو المستقبل على الصعيد السياسي.

أثر الربيع على الربيع

أسعد الفهد

عصفت بالمنطقة الكثير من الأحداث والتحديات والتهديدات منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي 1981، حيث سقط حكم الشاه وانطلقت الثورة الإيرانية في ذلك الوقت، مفتتحة عهداً جديداً من صراعات المنطقة.

وفي ظل استمرار الحرب العراقية - الإيرانية شق مجلس التعاون الخليجي طريقه بثبات متحدياً ظروف المنطقة لتحقيق آمال وطموحات شعوب دول المجلس، حيث سار بشكل متوازن محافظاً بذلك على ترابط واستقرار أهم مناطق العالم في مخزون وإنتاج النفط وسط مخاطر حروب وصراعات لا تنتهي.

وعلى الجانب الآخر، شهدت أغلبية الدول العربية هدوءاً نسبياً بعد انتهاء الحروب العربية مع الكيان الصهيوني وما نتجت عنه من آثار، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي التي لست بصدد تقييمها الآن بقدر تقدير آثارها وبيان انعكاساتها وما أحدثته من مناطق فراغ هرول لها من يسعى لإيجاد مراكز نفوذ ومواقع تأثير في محاولة أو مغامرة للعب دور إقليمي ربما فاق القدرات الذاتية.

وهنا تجلّى أثر الربيع العربي على دول مجلس التعاون من خلال اختلاف مواقف بعضها تجاه الثورات، ما بين مؤيد ومعارض، وكل فريق له حججه ورؤاه ومصالحه.

فما إن انشغلت دول الربيع العربي بأزماتها الداخلية وحروبها الأهلية وصراعاتها على تشكيل هيئات الحكم ومستقبل الدولة، حتى وجدت نفسها أمام تدخلات خارجية تسعى لتغليب طرف أو تيار أو نظام - باختلاف الأيديولوجية - على آخر، ولعل هذا هو الانعكاس الحقيقي لثورات الربيع العربي على ربيع دول مجلس التعاون.

وفي نظرة فاحصة لأسباب خلاف البيت الخليجي يتبين لنا أن وراءه اختلاف الموقف السياسي من ثورات الربيع العربي، حيث بلغ الخلاف حداً شَكّل سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ مسيرة مجلس التعاون وفي وقت أحوج ما تكون فيه دول المجلس للترابط والنهوض بأجيال المستقبل وحماية دوله من الأطماع الخارجية.

ومما يثير الألم وصول الخصومة لأعلى درجاتها ومستوياتها، حيث بلغ خطاب الكراهية من خلال الإعلام - غير المسؤول - الذي أجّج الصراع، أي أننا زرعنا الخلاف منذ الصغر بين أجيال المستقبل وكأننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة.

إلا أن هناك صوتاً للحكمة يسعى - وبدعم إقليمي ودولي - للإصلاح ورأب الصدع الخليجي، وهو صوت أمير الإنسانية والدبلوماسية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، الذي بحنكته السياسية يبعث فينا الأمل ويدفعنا إلى التفاؤل، كيف لا، وهو الذي حذّر مراراً وتكراراً من أن: «تصدع وانهيار مجلس التعاون هو تصدع وانهيار لآخر معاقل العمل العربي المشترك».

فلتحتكم الأطراف جميعا إلى صوت العقل لأنه أحوج ما تحتاجه المنطقة في المستقبل المضطرب، وليكن هدف الجميع الترابط والهدوء والنأي بالنفس وصبّ جل الاهتمام على مصالح الشعوب وتحقيق طموحاتها واستثمار طاقاتها.

وإن كانت ثمة حاجة إلى القوة والنفوذ وتحقيق المصالح، فليسلك من يسعى لها طريق «القوة الناعمة».

القبس
ALQABAS.COM
الأربعاء 24 جمادى الأولى 1440 هـ - 30 يناير 2019 - السنة 47 - العدد 15399

مقالات

أعضاء مجلس الأمة و«الكوت بوستة»

أسعد الفهد

ألزمتني الانفلونزا المنزل، كالعادة، فما كان لي إلا مشاهدة التلفزيون، ولسوء الحظ فقد شاهدت جلستي مجلس الأمة بتاريخ 8 و9 يناير.

تذكرت وأنا أشاهد الجلسات لعبة «الكوت بوستة» الشهيرة التي تركتها منذ زمن بعيد لأسباب عدة، أذكر منها الصراخ والعصبية والانفعال الزائد و«الزعل»، حتى تصل الأمور إلى وصف بعضهم لبعض بالجاهل وعدم معرفة أصول اللعب.

وكل ذلك على أشياء ليست لها قيمة، وبعد انتهاء اللعبة يضحك الجميع والكل «حبايب» ولا كأنه حدث شيء، مجرد استمتاع بإضاعة الوقت، وهو الأمر الذي أصبحت عليه حال كثير من جلسات مجلس الأمة، حيث نشهد ممارسات بعض الأعضاء الذين يظنون أنهم يملكون الوقت حتى يضيعوه بمشاهد غير مرضية متكررة.

يهدرون الوقت غير مبالين بمستقبل الدولة وطموحات المواطن، ويتفننون بنقد الحكومة بالطالع والنازل، ولا ينظرون إلى أسلوب ممارسة العضوية ومقتضيات تمثيل الأمة.

انتخبهم الشعب ليحققوا طموحاته وليحموا أمواله وليسهموا في بناء مستقبله ومستقبل أبنائه من خلال دورهم الأساسي وهو الرقابة والتشريع، منطلقين من موقعهم في مؤسسة دستورية متميزة.

فأين الرقابة.. وأين التشريع؟

الفساد يتنامى، وكلما اتسعت مشاريع الدولة زاد الفساد في زمن أصبح الفاسد فيه ليست لديه مشكلة مع المجتمع ولا مع قيمه ومبادئه، بل يجاهر وكأنه في سباق: من يعلن أنه فاسد قبل الآخر؟!

فكيف بهذه الممارسات من بعض أعضاء مجلس الأمة نستطيع أن نكبح جماح هذا الفساد المستشري وفي الوقت نفسه لا تتعطل مشاريع التنمية؟

وكيف يمكن بمثل هكذا أجواء نرسم مستقبل البلد ويتحقق طموح الشباب؟

نعم، للحكومة دور في ما يحدث، ولها من الأخطاء الكثير، ولديها من القصور الشيء الكبير، ولا نملك كشعب اختيار وزرائها، لكن بطبيعة الحال نملك اختيار من يمثلنا في بيت الأمة، فأحرى بنا أن نحاسب من ننتخب ونعيد تفكيرنا متجردين من تحزباتنا ونحدد وجهتنا وتكون إجاباتنا صادقة على أسئلة اللحظة الراهنة.

نريد تنمية حقيقية للبلد. وجادون في محاربة الفساد، ومصرون على معالجة القضايا المصيرية.

فقضية «البدون» كرة ثلج تكبر، والقروض أتعبت المواطنين، والتعليم يتردى، والصحة تشيخ، والبنية التحتية هشة.

لقد حانت ساعة تقييم النواب والانتخابات تطرق الأبواب.

إن «الشو» الإعلامي الذي صاحب الجلستين كان أحد أسبابه هو ما خيم على البلاد ذلك اليوم من أجواء حل كانت تلُوح بالأفق.

إن المرحلة المقبلة بحاجة إلى مزيد من الوعي السياسي الذي يعني معرفة المواطن بحقوقه وواجباته السياسية وما يجري من أحداث ووقائع تحيط به.

نحن نحاسب الوزير بعد شهرين من تنصيبه، فكيف لنا وقد مضى عامان على من انتخبناهم، وهي فترة كافية للتقييم، فمن كان أداؤه ومواقفه بالاتجاه الصحيح جدير بأن يعاد انتخابه وبالأحرى نقف خلفه، لأنهم قلة ومن يظن نفسه يلعب «الكوت بوستة» فيكفيه ما لعب.

القبس
ALQABAS.COM
الإثنين غرة جمادى الأولى 1440 هـ • 7 يناير 2019 • السنة 47 • العدد 16379

ضمن توصيات دراسة «الكويت وأزمة الأمطار.. دروس للمستقبل»

أسعد الفهد: مطلوب استراتيجية حكومية بعيدة المدى للتعامل مع الأزمات

قال رئيس مجموعة EWG للإستشارات والتدريب والتنمية أسعد الفهد إن الكويت لا تحتاج إلى هيئة جديدة لإدارة الأزمات بقدر ما تحتاج إلى تفعيل الموجود من إدارات ولجان طوارئ أو إبداع شكل من أشكال التنسيق بين الجهات يلبي متطلبات أي أزمة ويحسّن التعامل مع تداعياتها.

وأضاف الفهد في دراسة بعنوان: «الكويت وأزمة الأمطار.. دروس للمستقبل» إن من أهم أساسيات إدارة الأزمات أن تقوم الجهات التي تتعامل مع الأزمات بوضع سيناريوهات بديلة للمستقبل حتى لا تمثل الأزمة عنصر مفاجأة.

وأشار إلى أن الهدف الأساسي من إدارة أي أزمة هو العمل على منع وقوعها لا التعامل مع تداعياتها، وما حدث من تعاطي حكومي مع الأزمة كان محاولة تقليل تداعيات الأزمة، موضحا أن تفعيل مخرجات لجان التحقيق ضرورة لمعالجة ما حدث من أخطاء وتقصير.

ولفت الفهد إلى أن الأزمة كشفت عن أي نوعية من رجال الدولة يبحث عنهم الجهاز الحكومي ليوضعوا في مكانهم الصحيح بعيدا عن المحاصصة الفئوية أو الترضيات أو التسويات السياسية.

وإذا كانت الأزمة قد عززت رصيد الثقة في بعض القياديين الذين تعاملوا مع الأزمة بكفاءة وفاعلية، فإن من حق الوطن على هؤلاء القياديين أن ينقلوا خبراتهم في إدارة الأزمات إلى جيل تالي من القيادات، كما أن من حق الوطن على الحكومة أن تقوم بما يمكن أن نسميه غربلة للمناصب القيادية فلا تبقي إلا القادر على القيادة والإدارة، حيث بينت الأزمة أن الدولة قادرة على وضع القيادي المناسب في المكان المناسب متى أرادت ذلك، مؤكداً أن الفرز القيادي يعني أن تُفرق الحكومة بين القيادي الذي انتظر تداعيات الأزمة والقيادي الذي نزل الميدان بنفسه وشارك المواطنين ما يواجهون من أحداث.

ولعل ذلك يكون ضمن خطة حكومية شاملة تنطوي على حلول استراتيجية طويلة المدى تتجاوز مقتضيات التعامل اللحظي مع الحدث.

إيجابيات الأزمة

وذكر الفهد أن الأزمة لم تكشف فقط عن السلبيات بل نتج عنها ٨ ايجابيات بينتها الدراسة وهي وجود التنسيق الحكومي عالي المستوى ومتابعة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك للأحداث لحظة بلحظة وتكاتف أجهزة الدولة في التعامل مع الأزمة من وطأة الأزمة، بالاضافة الى المحاسبة الفورية للقيادات التي شاب عملها نوع من التقصير، ورفع بعض الأجهزة المعنية درجة الاستعداد لمواجهة الأمطار، واستجابة المواطنين والمقيمين لتعليمات الأجهزة الأمنية بعدم مغادرة المنازل إلا للضرورة القصوى وأخيراً تجلّى البعد الإنساني وبوضوح لأجهزة الدولة حيث تعاملت مع تداعيات الأزمة دون تفرقة بين مواطن ومقيم.

• أسعد الفهد رئيس مجموعة EWG للإستشارات والتدريب والتنمية

غربلة للمناصب القيادية لإبقاء القادر على القيادة والإدارة

البنية التحتية لم تغرقها الأمطار بقدر ما أغرقها الفساد!!

أزمة الأمطار أكدت على أهمية الإعلام في التعامل مع الأزمات

دور الحكومة

وحول الدور الحكومي للأزمة تحدث الفهد أن الدراسة أوضحت هذا الدور من خلال رصد التحركات التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بنزوله إلى الميدان وتفقد جاهزية جهات الدولة والإطلاع على سير العمل إلى جانب إعلان فيته محاسبة المقصرين.

وذكر أن لجان الطوارئ التي تشكلت من وزارات الدولة ساهمت في نتائج ايجابية كثيرة أهمها الحفاظ على الأرواح.

مجلس الأمة

كما تناول الفهد دور مجلس الأمة خلال الأزمة حيث قام المجلس ببحث طلبات المناقشة المقدمة من الأعضاء وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في تداعيات الأمطار وإحالة المخالفات والشبهات المذكورة في تقرير لجنة المرافق السابقة المتعلقة بنفق المنقف وكذلك مشكلة تطاير الحصى إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).

وسائل الإعلام

وكشف الفهد أن وزارة الإعلام نجحت في التعامل مع الأزمة لاسيما التلفزيون الرسمي الذي خصص بثا مباشرا على مدار الساعة من مواقع الأحداث عبر مراسليه وكذلك في غرف عمليات وزارة الداخلية والإطفاء والدفاع المدني والتحديث الدائم للمعلومات حول أجواء الطقس وما يحتاجه المواطنون من توضيحات حول الأزمة مما ساهم في محاربة الشائعات.

وزاد: أما أهم السلبيات التي كشفتها التغطية الإعلامية للأزمة فهي مدى حاجة الحكومة لناطق رسمي يكون هو المصدر الموثوق للأخبار خلال أي أزمة حتى لا يتشتت المواطنون بحثاً عن معلومات دقيقة عن الأوضاع، مضيفاً أن بعض وسائل الإعلام كان دورها سلبياً من ناحية تضخيم الأحداث أو نشر الشائعات وهو الأمر الذي يدعو إلى مزيد من الوعي الإعلامي في التعامل مع ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي.

الفرق التطوعية

وذكر الفهد أن الفرق التطوعية بشبابها كان لها نصيب كذلك من الدراسة حيث تبين من خلال المراقبة العامة لأعمالهم تسجيل تلك الفرق سابقة محمودة في تكريس معاني الفزعة والتكاتف والتلاحم من خلال مشاركة أعضاءها الجهات الحكومية في عمليات الإنقاذ والمساهمة في مساعدة كل متضرر من الأمطار الغزيرة أو حتى على مستوى تنظيم حركة السير ومساعدة رجال الأمن.

ملاحظات الدراسة

وفيما يتعلق بأبرز استنتاجات الدراسة أشار الفهد إلى أن كثير من جهات الدولة بحاجة إلى خطة طوارئ متطورة وبرامج مدروسة للتعامل مع الأزمات وكيفية إدارتها، والتنسيق بين كثير من قطاعات الدولة، وأهمية مكاشفة المواطنين ومحاسبة المتسببين من مقاولين منفذين، ومكاتب استشارية وجهات حكومية.

استعرض دراسة مجموعة «EWG» عن مهمة المؤسسات التدريبية ومستقبل التنمية في الكويت

أسعد الفهد: حان الوقت لتوفير مناخ يكرّس الدور التنموي لمؤسسات التدريب

قال رئيس مجموعة «EWG» للاستشارات والتدريب والتنمية أسعد الفهد «إن تجارب الأمم وخبرات المجتمعات المتصلة بقضايا التنمية تشير إلى أهمية التدريب في دعم مسيرة التقدم وتوفير الضمانات الضرورية لخدمة البرامج التنموية»، لافتا إلى أن «ذلك أدى بالهيئات والمنظمات الدولية والمحلية إلى العناية الفائقة بسياسات التدريب اعترافاً بدوره الوظيفي في تدعيم أركان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

وأوضح الفهد أن «التطور التكنولوجي المتسارع وما ارتبط به من تغيرات في انماط الإنتاج ونوعية العمالة المطلوبة ومستوى كفاءتها المهارية عالقم من أهمية التدريب المستمر حتى أضحى الأداة الرئيسية في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة وخدمة السياسات المرتبطة بها، عبر بناء القدرات الوطنية القادرة على تحمل مسؤوليات تحقيق الأهداف الإنمائية للدول والمجتمعات خلال الألفية الثالثة، إذ يعد العنصر البشري اساس عملية التنمية وهدفها الاسمى».

وذكر ان «الاوان قد حان كي تتضافر الجهود كافة من أجل توفير مناخ اقتصادي واجتماعي وثقافي وتعليمي مواتٍ لتفعيل الدور التنموي لمؤسسات التدريب في الكويت خلال السنوات المقبلة».

واشار إلى ان «المؤسسات التدريبية احتلت في مختلف دول العالم مكان الصدارة باعتبارها المرفق الرئيس المسؤول عن تزويد المجتمعات بالعناصر المحركة للتنمية»، لافتا إلى ان «مجموعة EWG للاستشارات والتدريب والتنمية عمدت في دراسة موجزة إلى استجلاء الدور المنوط بمؤسسات التدريب في خدمة أهداف خطة التنمية في الكويت خلال العقود المقبلة على أن تختتم بمجموعة من التوصيات الهادفة إلى الارتقاء بهذا الدور»، وفي ما يلي عرض موجز لتلك الدراسة:

اولاً: الدور التنموي لمؤسسات التدريب في الكويت

تستهدف المرتكزات الأساسية لخطة التنمية بالكويت بناء الإنسان الكويتي والاهتمام بتعليمه وتدريبه وتاهيله والارتقاء بقدراته باعتباره الغاية النهائية لعملية التنمية، والأداة الرئيسية لبلوغها في الوقت ذاته.

وفي هذا الإطار الاستراتيجي يصبح الهدف المحوري لإستراتيجية التنمية الكويتية هو زيادة مساهمة العمالة الكويتية في سوق العمل الوطني بمختلف قطاعاته وتخصصاته ومهنه.

وقد تضمنت خطة التنمية بالكويت (2010 /2011 – 2014 /2015) التي اقرها مجلس الأمة في يناير عام 2010، باباً كاملاً عن التدريب وتنمية العنصر البشري الكويتي.

ولما كان التدريب هو الطريق الأمن إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية، فإنه يقع على عاتق المؤسسات المعنية به المسؤولية الكبرى في خدمة وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت؛ وذلك عبر التدريب الجدي والمهني الفعال.

ويقترن بذلك؛ مزيد من الاهتمام من قبل مؤسسات الدولة بتنفيذ برامج التدريب والتاهيل وتخصيص الميزانيات اللازمة لها.

و يمكن إجمال الدور التنموي لهذه المؤسسات التدريبية على النحو التالي:

- رفد القطاعين العام والخاص بصورة منتظمة ومستمرة بالكوادر الوطنية المؤهلة نفسياً علمياً وعملياً وفنياً ومهنياً وسلوكياً لمزاولة ما يسند إليها من أعمال في التخصصات والمهن المختلفة التي تخدم مشروعات التنمية سواء الإنتاجية او الخدمية.

- النهوض بمستوى كفاءة العاملين بالجهاز التنفيذي والإداري والمؤسسات الخدمية بالدولة وكذلك العاملين في القطاع الخاص، عن طريق تنمية مهاراتهم وصقل خبراتهم وتزويدهم باستمرار بالجديد في مجال تخصصهم وعملهم المهني، بما يصل بهم إلى اقصى قدرة وطاقة إنتاجية ممكنة، ويزيد من مستوى وجودة ادائهم الوظيفي، ومن ثم يرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الكويتي ككل ويمكنه من مواكبة التطور التكنولوجي الذي أصبح أحد أهم مظاهر تحديات عصر الانفجار المعرفي والتقني والعولمة الاقتصادية.

- المساهمة في إعادة هيكلة القوى العاملة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الوطنية المتاحة والمحتملة، وذلك عن طريق إعداد وتنفيذ برامج ودبلومات التدريب والتاهيل المختلفة الموجهة إلى جميع شرائح المواطنين بمختلف اعمارهم ومستوياتهم التعليمية والثقافية. وترسيخ القناعة بأن كل مواطن هو جزء من الثروة البشرية الكويتية التي يجب مواصلة تنميتها واستثمارها في ان واحد في عملية مستمرة متصاعدة.

وهذا الأمر يضمن فتح المجال أمام كل راغب في تعلم مهنة معينة او مواصلة التدريب، ويساعد بدوره على استيعاب المتسربين من مراحل التعليم العام وحملة الثانوية العامة او الذين لا يتمتعون بمؤهلات علمية وتدريب الراغبين منهم في العمل على المهن والحرف المطلوبة في القطاعين العام والخاص، بما يضع قوة العمل الوطنية عند مستوى التشغيل الكامل، ويحد من معدل البطالة وبما يجنب البلاد ما قد يترتب عليها من ظواهر وامراض اجتماعية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي.

- يصلح التدريب العمالة الوطنية بالمهارات القيمة والسلوكية والاجتماعية التي تجعل منها نخبة قادرة على تحمل مسؤولية إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ثم تعزيز ثقة المواطنين في مستقبل امن ومستوى معيشي مستقر، وتدعيم مشاركة الفرد المجتمعية ودوره في توفير الأمن الوطني بمعناه الشامل متعدد الأبعاد.

ثانياً: متطلبات وآليات تعظيم الدور التنموي لمراكز ومعاهد التدريب في الكويت

يقتضي تعظيم الدور التنموي للمؤسسات التدريبية في الكويت اتخاذ سلسلة من الإجراءات ذات الأثر الاستراتيجي بغرض التغلب على الصعوبات التي تعترض أداء هذا الدور من جهة، وتطوير دور هذه المؤسسات باتجاه المشاركة الفعالة في بلوغ أهداف التنمية الشاملة ودعم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمتطلباتها من جهة أخرى، وذلك من خلال:

- إدراج أنشطة التدريب ضمن منظومة إنمائية اوسع تقوم على النظر إلى الاستثمار في العنصر البشري باعتباره فعلاً ذا قيمة إستراتيجية ومحورية، وتكريس الربط العملي بين التدريب باعتباره ابرز أبعاد تنمية الموارد البشرية وبين التخطيط الاستراتيجي للدولة بما يضمن التناسق والتمازج بين عناصر فلسفة المعاهد التدريبية وبين الفلسفة العامة للدولة، ومن شان هذا الربط تفعيل الدور الذي تسعى به المؤسسات التدريبية إلى خدمة الأهداف التنموية العامة للدولة.

- وضع استراتيجية تنظيمية للمؤسسات التدريبية على الصعيد الوطني بما يجعلها تتفاعل وتتكامل مع الاستراتيجية التنموية للكويت، بحيث ترتكز إلى:

1- توفير التوعية الإعلامية الكافية بالدور التنموي للمؤسسات التدريبية، والتعريف المستمر والدوري بالبرامج والدورات التي تمنحها، بالتنسيق بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والأجهزة الإعلامية المعنية وبين مسؤولي هذه المؤسسات.

2- التنسيق الدائم والمنتظم بين الجهات الحكومية المعنية بالتدريب وشركات القطاع الخاص وبين المؤسسات التدريبية من أجل تبادل البيانات والمعلومات حول احتياجات سوق العمل الكويتي من العمالة الوطنية ونوعية المعارف والمهارات التي يجب ان تزود بها هذه العمالة، والتعاون في بناء وإعداد البحوث والدراسات العلمية والميدانية المتعلقة بسوق العمل وخطط التدريب بما يساهم في إحداث التوازن بين مخرجات القوى العاملة واحتياجات السوق، وكذلك التنسيق في شان توفير فرص عمل لخريجي المؤسسات التدريبية فور تخرجهم لاسيما أنهم سيكونون مؤهلين لمباشرة العمل في التخصصات والمهن التي يتطلبها سوق العمل في كل من القطاعين العام والخاص.

3- رفع مستوى التنسيق والتكامل بين التعليم العام والجامعي وبين المؤسسات التدريبية المختلفة، ومنح خريجيها مزايا وامتيازات مادية و معنوية مساوية – او مقاربة على الأقل – لتلك التي يحصل عليها خريجو الكليات والجامعات، بما يشجع الطلاب على الالتحاق بالبرامج والدبلومات التدريبية التي تنظمها هذه المؤسسات.

4- مد وتعزيز روابط التنسيق والتحالف الاستراتيجي بين مؤسسات التدريب الكويتية ونظيرتها الإقليمية والعالمية ذات الخبرة والسمعة الطيبة عن طريق إبرام الاتفاقات التي تكفل تحقيق هذا الهدف، الذي من شانه أن يوفر نطاقاً واسعاً من المعلومات عن سياسات وممارسات وتقنيات التدريب في العالم وبما يثري الخبرة العلمية والعملية التدريبية لمعاهدنا الوطنية.

5- تنظيم لقاءات دورية بين كبار المسؤولين في القطاع العام واصحاب الشركات وبين قيادات المؤسسات التدريبية لتبادل الآراء ذات الصلة بدور التدريب في الوفاء بمستلزمات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6- توفير حوافز مادية ومعنوية لتشجيع مؤسسات التدريب المحلية على تطوير أدائها وحفزها على ارتياد مجالات تدريبية وتعليمية وتربوية جديدة، ومن ذلك تخصيص جوائز سنوية (تأخذ شكل دعم مالي وتكنولوجي وتسهيلات أخرى) لأفضل ثلاث مؤسسات، على ان يوكل امر التحكيم للجنة متخصصة تتخذ قراراتها في ضوء معايير واسس موضوعية ومحددة المعالم.

أسعد الفهد

> تخصيص جوائز سنوية لأفضل مؤسسات تدريبية وفق معايير موضوعية ومهنية

> تنظيم ملتقى سنوي لمؤسسات التدريب لتبادل الخبرات حول مستقبل هذا القطاع

الأنباء
الأحد 30 نوفمبر 2014

71 مليون مستخدم للإعلام الاجتماعي

إطلاق دبلوم الإعلام الاجتماعي الأول على مستوى الوطن العربي بالكويت

أبرم مركز مجموعة الأعمال التنفيذية للاستشارات والتدريب (EWG) مع المركز الأردني للبناء المعرفي (سرت) مذكرة تفاهم في مجال التدريب والاستشارات والتي بموجبها سيتم إطلاق دبلوم الإعلام الاجتماعي الذي يعتبر أول دبلوم عربي متخصص في مجال التواصل الاجتماعي على مستوى الوطن العربي، حيث جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر شركة (EWG).

ومثل في توقيع مذكرة التفاهم كل من أسعد الفهد رئيس مركز مجموعة الأعمال التنفيذية للاستشارات والتدريب (EWG) وعليا النتشة المدير التنفيذي للمركز الأردني للبناء المعرفي (سرت). يأتي توقيع هذه الاتفاقية كخطوة هي الأولى من نوعها على مستوى الخليج العربي وبمبادرة باسم الكويت لرفد سوق العمل الخليجي والعربي بكوادر مؤهلة علميا وعمليا لإدارة مواقع التواصل الاجتماعي ولتنظيم العاملين هذا القطاع الحيوي.

وخلال المؤتمر الصحافي، تحدث أسعد الفهد، قائلا: «لقد اعتدنا في (EWG) العمل على استقدام كل ما هو جديد ونوعي في مجال التدريب والتأهيل، ونفخر اليوم باستحداث واحد من أهم وأحدث الدبلومات التدريبية في بلدنا الحبيب الكويت بشراكة نعتز ونفتخر بها مع المركز الأردني للبناء المعرفي في الأردن وباعتماد من الجامعة الألمانية الأردنية (GJU)، لاسيما أن الدبلوم العربي للإعلام الاجتماعي يعد الأول من نوعه في الأردن والعالم العربي.

وأكد الفهد، أن التعاون المثمر في هذا المجال سيكون مفيدا لرفد سوق العمل الخليجي والعربي بكوادر مؤهلة على مستوى عال من المهارات والكفاءات مما سيكون له الأثر الكبير في تحسين الأداء في المؤسسات العامة والخاصة. كما أعربت عالية النتشة المديرة التنفيذية لسرت ومؤسسة دبلوم الإعلام الاجتماعي عن اعتزازها بتوقيع هذه الاتفاقية، قائلة: نحن في المركز الأردني للبناء المعرفي كما اعتدنا دائما وبما يتسق مع رؤيتنا ورسالتنا ارتأينا أخذ زمام المبادرة لنكون من الأوائل في تقديم وإتاحة هذه المعرفة الضرورية للأفراد والمؤسسات في الأردن والعالم العربي.

وتحدثت النتشة عن بداية تكون فكرة الدبلوم قائلة: «71 مليون مستخدم نشط للإعلام الاجتماعي من بين 135 مليون مستخدم للإنترنت في العالم العربي، كان هذا الإحصاء هو البداية لانطلاق فكرة دبلوم الإعلام الاجتماعي».

من جهة أخرى أعلن مركز مجموعة الأعمال التنفيذية EWG أن الدفعة الأولى بالكويت ستنطلق منتصف شهر يناير القادم.

أسعد الفهد وعالية النتشة أثناء توقيع الاتفاقية

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

كل الشكر وكل الاحترام والتقدير لمن ساهم بالشيء البسيط أو الكثير في هذه الأعمال من دراسات وأبحاث وقراءة وتحليل وتقدير موقف من دكاترة ومستشارين وخبراء وأكاديميين وإداريين في مركز ئي دبليو جي للاستشارات والدراسات والتنمية البشرية.

فالشكر وكل الاحترام والتقدير لكل من ساهم في نشر هذه المقابلات والمقالات، من الصحف والصحفيين والإعلاميين والمختصين عبر مواقعهم الالكترونية، سواء كانت الصحف الالكترونية والورقية، ومنصات شبكات تواصل اجتماعي التي ساهمت بإيصال هذا المجهود لإصحاب القرار والقراء والدارسين والباحثين.

كل الشكر والتقدير والاحترام لإصحاب المراجع العلمية، الأحياء منهم والأموات، نسأل الله لهم الأجر لما ورثوه لنا من علمهم للنهل منه في دراستنا وأبحاثنا لكي نقدمها لكم بأسلوب علمي وقيمي.

كل الشكر وكل الاحترام والتقدير لمن تواصل معنا وهنأنا واستفاد من عملنا وشكرنا على اجتهادنا فيما نقدمه لما فيه الخير للبلاد والعباد.

نسأل الله لنا ولكم التوفيق

+965 222 50 205 - +965 222 50 200 - +965 99 424 800 @ewg.center info@weg-center.com https://ewg-center.com
Kuwait - Qibla - Salhyia complex - Sahab Tower - (18th) floor-office no. (9) الكويت - القبلة - مجمع الصالحية - برج السحاب - الدور 18 - مكتب رقم (9)